De
5458

Universitäts- und Landesbibliothek Sachsen-Anhalt
urn:nbn:de:gbv:3:5-11150/fragment/page=00000002

ارتقاء المانيا الوطني

١٨٨٨ — ١٩١٣

تأليف

الدكتور كارل هلفريخ

المدير العام للدوتش بانك سابقاً

وناظر المالية الألمانية حالاً

تعريب

فليكس فارس

Dr. K. HELFFERICH

Deutschlands Volkswohlstand

1888-1913

Uebersetzt von FELIX FARES

Aleppo (Syrien)

« برخصة نظارة المعارف الجليلة »

طبع في المطبعة المارونية بحلب سنة ١٩١٦

Universitäts- und Landesbibliothek Sachsen-Anhalt
urn:nbn:de:gbv:3:5-11150/fragment/page=00000003

تمهيد

ان هذه المجموعة التي تبحث عن ثروة المانيا الوطنية وارتقائها في مدة الخمسة والعشرين سنة الأخيرة قد نشرت من قبل في مؤلف كبير تحت عنوان « التقدم الاجتماعي وازدهار المانيا الوطني مدة الـ ٢٥ سنة الاولى لحكم الامبراطور ويلهلم الثاني »

Bibliothek der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft.

Aus Hartmanns Vermächtnis

مقدمة المعرّب

الى قرّاء العربية من بني عثمان

لقد وقفنا الى جنب دولة المانيا العظيمة تحت العواصف التي تكتسح وجه الارض فمن الواجب ان نقتفي آثارها بعد مرور الزوبعة في مدارج الارتقاء العمراني

هاأنذا اقدم اليوم الى اهل الفكر والعمل من ابناء الوطن كتاباً جليل الفائدة يمثل لنا ماهية القوه العمرانية التي تدهش العالم بمفاعيلها . واظن انني اصبت بانتقائي تأليف الدكتور هلفريخ مدير البنك الالماني سابقاً ذلك الفيلسوف العمراني الذي يشغل اليوم مركز وزارة المالية الالمانية وفي هذا الكتاب ما يدهش المطالع من دقة الاحصاء وواسع العلم واصابة النظر في فلسفة الاجتماع المثبتة التي لا حياة للأمم بدونها . اقدم هذه الخدمة لأمتي ولي ملء الثقة ان تصادف قبولاً وان يتبع رجالنا الامثلة المصورة في هذا الكتاب فيعتصمون بالعلم والجدّ في مطالع الحياة الجديدة

حلب في اواخر سنة ١٩١٥ فليكس فارس

فهرست

مقدمة

القسم الاول

الشعب . الآلات الصناعية والتشكيلات الاقتصادية

١ً — الشعب . الشعب والواردات الوطنية . ازدياد السكان في المانيا . زيادة المواليد . نقصان المهاجرة وازدياد الورّاد . قوة وازدياد العمل في المانيا . التحويرات في حالة الاهلين وتأثير التجارة والصناعة

٢ً — الآلات الصناعية . العلوم الطبيعية بالنظر لكونها اساساً للصناعة الحاضره . ارتقاء الآلة البخارية . وفرة عددها وقوة تأثيرها في المانيا . الكهربائية في الصناعة . المجاري في اشد واضعف حالاتها . نقل القوى المحركة وتأثير هذا النقل عَلَى كيفية استثمار ينابيع القوة . المحرك الغازي المحرك بالمواد المحترقة . ارتقاء صناعة الآلات حتى بلوغها الأوتوموبيل والطيارات المدارة . الكيميا والصناعة . الكيميا الزراعية . تحسين طريقة استخراج الحديد وصنع الفولاذ . استثمار معادن الفحم الحجري ومحصولاته . الصناعة الكيماوية . نظرة عامة

٣ — التشكيل الاقتصادي · ماهية التشكيلات الاقتصادية · تقسيم الاعمال وتوحيد هدفها · طريقة الانتظام في العمل · الاتفاق بين العمل وراس المال · ارتقاء تقسيم الاعمال في الاقتصاد الوطني والاجتماعي · ارتقاء توحيد الهدف في العمل يسهل الاقدام على الاعمال الكبيرة · تقسيم وتوحيد راس المال يسهله التكامل في تشكيلات رؤوس المال واكساب الثقة · السنديك وشركات الارباح · تكامل التشكيلات الاقتصادية والمسائل المتولدة عن حالتنا الجديدة وتوسعنا الوطني ·

القسم الثاني

الحاصلات · الحركة الاقتصادية · والاستهلاك

١ — الحاصلات · احصاء الحاصلات · ازدياد الحاصلات الزراعية · الحبوب المغذية · الشوندر · تربية المواشي · ازدياد حاصلات الصناعة · استخراج الفحم الحجري · حاصلات الحديد والفولاذ · بقية الصناعات وارتقائها استناداً على عدد ما يستخدم من العمال والآلات البخارية واهمية الصادرات

٢ً الحركة الاقتصادية · ازدياد عدد الاشخاص المشتغلين بالتجارة · توسع حركه الاستعلامات والمال · توسع النقل في الداخل · السكك الحديدية والنقل في الانهار · اتساع التجارة في البلاد الاجنبية · التجارة الخارجية والاءبحار · تشديد وثاق علاقاتنا الاقتصادية مع البلاد الاجنبية · السياسة التجارية · السياسة الاستعمارية · اعمال المانيا في الخارج · القوة البحرية الحربية ·

٣ً الاستهلاك · ازدياد الاستهلاك في المواد الاولية · استهلاك اللحم والمشروبات الروحية والتبغ والملح والسكر · حبوبات المستعمرات · القطن ·

القسم الثالث

الحاصلات والثروة الوطنية

١ً حاصلات المانيا الوطنية · نتيجة الضريبة عَلَى الدخل في بروسيا · تقديرات متممة · الدخل المتوسط لكل شخص = ٦٠٠ مارك · دخل المانيا العمومي ٤٠ مليار مارك · مقابلة بين تقديرات فرنسا وانكلترا · تقسيم

الدخل الوطني بين اقسام الواردات المتعددة وتكامل هذا التقسيم . تنزل عدد الاشخاص الذي يقل دخلهم عن ٩٠٠ مارك وزيادة عدد الذي يبلغ دخلهم من ٩٠٠ الى ٣٠٠٠ ومن ٣٠٠٠ الى ٦٥٠٠ مارك . يتضح من هذا ان الغنى الفاحش بغير توازن قد زال وساد التحسين للحالة الشعبية العامة . الأجور في انكلترا وفى المانيا .

٢ — ثروة المانيا الوطنية . نتيجة الضرائب على راس المال في بروسيا . المتممات . نتيجة احصاآت ضمان الحريق . وتقديرات متممة . مجموع ثروة المانيا الوطنية : ٣٠٠ مليار مارك بالتقدير الادنى مقابل ٢٠٠ مليار في سنة ١٨٩٥ . مقابلات مع تقديرات فرنسا وانكلترا واميركا

٣ — ازدياد ترقي المانيا الوطني سنوياً استهلاك المملكة السنوي . واستهلاك الايالات المندغمة بالمملكة وبقية الملحقات العامة . ازدياد الثروة الوطنية المحسوس والمستدل علية باحصاآت التداول والامانات في البنوك وصناديق التوفير الخ تقدير ازدياد الثروة السنوية عموماً استناداً عَلَى دخل الضريبة عَلَى راس المال وارتفاع قيمة المضمونات ضد الحريق . الازدياد بالمعدل المتوسط في مدة الخمسة عشر سنة الاخيرة من ستة الى سبعة مبليارات وفي مدة الثلاث سنوات الاخيرة ١٠ مبليارات مارك .

مدخل

ان العمل هو الذي يولد الارتقاء والازدهار الوطني ويدفعهما الى الازدياد ونفهم بالعمل كل جهد على الاطلاق يشمل حركة العامل باليد وحركة الفكر بالعلم .

ان مولد العمل هو الرجل الفرد . واذا قصد المجموع كان الشعب مولداً للعمل ونتيجة العمل هو استحصال الخيرات .

محصولات العمل تزداد بتكامل ادوات الصناعة وانتظام التشكيل . ويتضح ازدياد المحصول في المجموع من احصاء الدخل والحركة الاقتصادية .

هدف العمل في دائرة الاقتصاد هو الاستهلاك وما زاد في الحاصل عن المصروف اللازم يدعى الحاصل الوطني

هذه هي مبادي المسائل التي نبحث عنها في هذه الرسالة .

ان غاية ما يقصد من التكامل الاقتصادي هو وجود شعب يقدر كلما كثر عدد افراده ان يزيد دخل عمله ويوسع دائرة محصوله الى درجة يتمكن فيها من تحسين حالة حياته وسد احتياجاته المادية والادبية بسعة فيرفع بذلك موقع ازدهاره الوطني .

القسم الاول

السكان . الادوات الصناعية . التشكيلات

السكان

ان حركة السكان في مملكة لهي المبدأ الاساسي للاتساع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والادبي في تلك المملكة وازدياد عدد السكان في البلاد هو عبارة عن ازدياد القوى العاملة والقوة السياسية واتساع في المشاكل الاجتماعية والعقلية والادبية . وبالبرهان المعكوس يستدل من ازدياد السكان على ازدياد حاصلات العمل الضرورية لتأمين حياة اولائك السكان .

من النظريات الاقتصادية نظرية معروفة تفترض اتجاه الاهالين بالطبع للتكاثر الى درجة تتخطى حدود المحصولات الممكنة وبناءً على ذلك يصبح فقر المجموع و بؤسه مقدراً عليه كنتيجة نظام طبيعي . ولكننا نعلم اليوم ان هذه النظرية التي يراد حشرها بين القواعد الطبيعية لا قيمة مطلقة لها

فان محصولات البلاد الممكنة ليست نتيجة مقررة لا مستند لها غير القواعد المعينة . فتوسع قوة العمل وتحسين الادوات الصناعية وطريقة العمل نفسها والتكامل بالانتظام وتوسع المعاملات الوطنية الداخلية والمشتركة بين الملل خارجاً . كل هذه امور تزيد المحصولات الى درجة تتبع بل تسبق ازدياد عدد السكان . وهذا الامكان هو املنا الوحيد في اطراد الارتقاء الشعبي عندنا . ويمكننا القول بان هذا الامل قد تحقق بتمامه في زماننا في بلاد نفاخر بان ندعوها وطننا .

في سنة ١٨١٦ لم تكن البلاد التي ندعوها الآن الامبراطورية الالمانية مأهولة باكثر من ٢٥ مليوناً من السكان وفي سنة ١٨٧١ ارتفع عددهم الى ٤١ مليوناً . وفي سنة ١٨٨٨ سنة ارتقاء الامبراطور غليوم الثاني عَلَى العرش كان عدد الاهلين ٤٨ مليوناً وما مضت خمسة وعشرون سنة حتى زاد عددهم ما ينيف عن الثلث . وهو اليوم بالغ الستة وستين مليوناً هذا ومنذ سنين عديدة يثبت الاحصاء كون الزيادة السنوية بالمواليد تبلغ ٨٠٠,٠٠٠ مولوداً فبالنظر لعدد السكان في المانيا نجد ان هذه الزيادة تفوق كل زيادة في ممالك اوروبا الكبرى ما عدا روسيه . حتى انها لتفوق الزيادة في الولايات المتحدة باميركا ففي سنة ١٩١١ كانت

زيادة المواليد على الوفيات في كل الف شخص كما يأتي :

في المانيا	١١,٣
سنة ١٩٠٦ في روسيا	١٧,٠
في اوستريا	٩,٥
في هونغاريا	٩,٩
في انكلترا و بلاد الغال	٩,٨
في ايطاليا	١٠,١
في فرنسا	٠,٠٩
في الولايات المتحدة	٩,٩ — ٥,٤

استناداً على احصاآت الولايات الخاصة .

لا يمكن الانكار بان زيادة المواليد في المانيا قد اعتراها تناقص منذ سنة ١٩٠٢ . فان الزيادة من سنة ١٨٨١ الى ١٨٩٠ كان = ١١,٧ بالالف ومن ١٨٩١ الى ١٩٠٠ = ١٣,٩ ومن ١٩٠١ الى ١٩١٠ اتصل حتى ١٤,٣ معدلاً متوسطاً . اما نهاية ما اتصلت الزيادة اليه فقد كان ١٥,٦ في سنة ١٩٠٢ في حين لم يكن في سنة ١٩١١ الاّ ١١,٣ وفي ١٩١٢ الاّ

٧و١٢ — وقد يطول بنا شرح اسباب هذا التناقص وذلك بحث دقيق فنكتفي بالقول ان هذا التقهقر يدفع بنا الى تحويل الفكر بجد الى نقاط تستوجب الاهتمام في مسرح ارتقائنا الاقتصادى والاجتماعي .

لاجل الوصول الى الحكم مطلقاً على حالة هذا الارتقاء نجد من الاهمية بمكان الوقوف على ازدياد وتناقص المواليد والوفيات وما زيادة المواليد بالاعتبار الا ما يظهر من الفرق بين العددين .

وسطى	مجموع			المعدل لالف شخص		
السنين	المواليد	الوفيات	زيادة المواليد	المواليد	الوفيات	زيادة المواليد
١٨٨١ـ١٨٨٠	١ ٧٤٣ ٨٨٨	١ ٢٣٢ ٨٥٤	٥١١ ٠٣٤	٤٠,٧	٢٨,٨	١١,٩
١٨٩٠ـ١٨٨١	١ ٧٩٨ ٧٧٨	١ ٢٤٧ ٤٧٠	٥٥١ ٣٠٨	٣٨,٢	٢٦,٥	١١,٧
١٩٠٠ـ١٨٩١	١ ٩٦٤ ١٠٨	١ ٢٣٣ ٨٤٣	٧٣٠ ٢٦٥	٣٧,٣	٢٣,٥	١٣,٩
١٩١٠ـ١٩٠١	٢ ٠٦١ ٤٨٢	١ ١٩٥ ١٤٤	٨٦٦ ٣٣٨	٣٣,٩	١٩,٧	١٤,٣
١٩١١	١ ٩٢٧ ٠٣٩	١ ١٨٧ ٠٩٤	٧٣٩ ٩٤٥	٢٩,٥	١٨,٢	١١,٣
١٩١٢	١ ٩٢٥ ٨٨٣	١ ٠٨٥ ٩٩٦	٨٣٩ ٨٨٧	٢٩,١	١٦,٤	١٢,٧

ان هذا الاحصاء يدل على كون زيادة المواليد في السنين الاخيرة

لم ينتج من زيادة النسل فقط بل من تناقص محسوس في الوفيات ايضاً.
وهذا التناقص في الوفيات يستوجب العجب كالزيادة في عدد الاهلين.
ويكفي لاثبات هذا التكاثر النظر الى نسبة التزايد بالالف. فمن سنة ٨٠—١٨٧١ الى ١٠—١٩٠١ تحور عدد المواليد من ٧و٤٠ الى ٩و٣٣ اما الوفيات فقد رجعت من ٨و٢٨ الى ٧و١٩ وهكذا تكون الزيادة قد بلغت من ٩و١١ الى ٣و١٤ وخلاصة القول ان عدد السكان يزداد رغماً عن تناقص المواليد وذلك ناتج عن تناقص اوفيات.

يمكن ان نستنتج اموراً عديدة من هذه المقدمة ولكننا سنكتفي باستخراج نتيجة واحدة.

من المحقق ان الدافع الاقتصادي يساعد بنوع ما عَلَى انقاص النسل. ولقد يتطاول هذا الدافع خلاف الامل الى لمس اساس حفظ النوع. اما تناقص الوفيات فلا مشاحة في كونه شديد الفائدة في الكيان العام. وتناقص عدد الوفيات من ٨و٢٨ سنة ٨٠—١٨٧١ الى ٧و١٩ سنة ١٠—١٩٠١ يدل عَلَى زيادة في معدل الاعمار المتوسط. ولا يمكن ان تحصل هذه الزيادة ان لم يكن هناك تحسين وارتقاء في حياة الشعب ولا بد من اعتبار كون الوفيات في الاطفال قد تناقصت ايضاً. اذ انه بين

١٠٠ طفل كان عدد الوفيات عن سنة ١٩٠١-٧و٢٠ فتناقص الى ٢و١٦ في سنة ١٩١٠ . ولا ينكر انه في سنة ١٩١١ عادت الوفيات في الاطفال الى ٢و١٩ ولكن ذلك قد نتج من الحر الشديد الذي بلغ درجة عالية في صيف هذه السنة .

بوجه الاجمال يمكن ان يقال بان تناقص الوفيات يتأتي عن تحسين الغذاء وكيفية المعيشة الصحية وعدم التناهي في استهلاك القوى بالعمل المنهك . فسقوط عدد الوفيات في شعب المانيا حالاً وهو اوفر عدداً بنسبة الثلث لعدده منذ ٢٥ سنة يدل عَلَى وجود قوة وافرة فيه تجددت منذ ربع قرن . وهذه الزيادة قد وجدت في ارض المانيا كل مواد حياتها وبعد ان كانت المهاجرة الى سنة ١٨٩٠ قد بلغت اشدها تناقصت حتى حد الزوال . ويستدل عَلَى ذلك من المقابلة بين عدد المهاجرين وارقام زيادة المواليد . فمن سنة ١٨٨١ الى ١٨٩٠ كان عدد المهاجرين الالمانيين ١٣٤٢٠٠٠ وزيادة المواليد ٥٠٠٠٠٠٠ ومن سنة ١٨٩١ الى ١٩٠٠ كانت زيادة المواليد ٧٣٠٠٠٠٠ اما عدد المهاجرين فقد سقط الى ٥٢٨٠٠٠ ومن سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩١٠ كانت زيادة المواليد ٨٦٥٠٠٠٠ وعدد المهاجرين ٢٢٠٠٠٠ حتى سنة ١٩١٢ حيث لم يزدد عدد المهاجرين

الألمانيين عن ١٨٥٠٠ . واذا قابلنا بين المهاجرة من المانيا وبين المهاجرة اليها يزداد الأستنتاج وضوحاً . فانه بعد ما كانت المهاجرة من المانيا تفوق دائماً المهاجرة اليها فقد اصبح الامر بالعكس منذ خمسة عشر سنة تقريباً .

وبعد ان كانت المانيا مهاجرة اصبحت على وشك الدخول في عداد بلاد المهجر . كل ذلك يدل على ان الوسائل الاقتصادية قد ارتفعت في الربع قرن الاخير باسرع من ارتقاء السكان بالعدد . وقد كانت الحاجة الى العمل تفوق زيادة الاهلين . وبالوقت نفسه قد اصبح عمل العمال اوفر . ودليل ذلك يكون في الأعتبارات العامة لان تقدير عمل الفرد يكاد يكون مستحيلاً وهذه الاعتبارات تثبت بانه رغماً عن تقليل زمان العمل الذي لزم قبوله لاسباب اجتماعية قد ازدادت نتيجة عمل الفرد نوعاً وكمية .

واذا قابلنا بين المانيا وباقي الممالك بهذا العدد يتضح لنا ان المانيا هي بلاد العمل . هذا ولدينا احصاء مضبوط يبين عدد العمال الاساسيين والمساعدين نسبتهم بالعدد الى باقي الاهلين والجدول الآتي مبني على تحرير نفوس العمال سنة ١٨٨٢ و ١٨٩٥ و ١٩٠٧ .

الاشخاص العاملون في الزراعة والصناعة والتجارة والنقليات

سنة ١٨٨٢ — ١٦٢٠٣٣٠٠ شخص يساوي ٣٥,٤ بالمئة من مجموع الأمة

» ١٨٩٥ — ١٨٩١٢٤٠٠ » » ٣٦,٤ » » »

» ١٩٠٧ — ٢٤٦١٧٢٠٠ » » ٣٩,٧ » » »

ان هذه الزيادة الوفيرة في الامة الالمانية وبالاخص في العنصر العامل منها لم يكن بالامكان حدوثها دون تحوير مهم في الحالة العملية للأمة

ان مساحة الاراضي المحروثة لا يمكن لها ان تكون اتسعت بصورة محسوسة في بلاد زراعية قديمة كالمانيا . ومن المحقق امكان زيادة هذه المساحة اذا امكن التوصل الى تجفيف المستنقعات في بعض انحاء الأمبراطورية . ومن المعلوم ان الأمبراطور يوجه اهتماماً خاصاً لهذا الامر . ان اتساع وارتقاء الاستثمار الزراعي سوف يدفع الى الحاجة الماسة للايدي العاملة ولكن من جهة اخرى نرى الاندفاع الى توفير العمل

الانساني بالاقتصاد وترقية الحركات الميكانيكية مقابلاً لهذه الحاجة بل هو يسبقها ويوقفها . اما الصناعة التي لا تأسرها مساحة الارض والتجارة التي لا يقف بوجهها سد فقد فتحتا ذراعيهما بكمال المنة لتكاثر النسل في الأمة . والجدول الآتي يبين التحوير العظيم الذي تجلى في الامة منذ ربع قرن .

الصناعات	السنة	العمال	العمال مع عيالهم وخدامهم	معدل بالماية من مجموع الامة	
				العمال	العمال مع عيالهم وخدامهم
زراعة الاحراش	١٨٨٢	٨٢٣٦,٥	١٩٢٢٥,٥	١٨,٠	٤٢,٠
	١٨٩٥	٨٢٩٢,٧	١٨٥٠١,٣	١٥,٩	٣٥,٦
	١٩٠٧	٩٨٨٣,٣	١٧٦٨١,٢	١٥,٩	٢٨,٥
صناعة	١٨٨٢	٦٣٩٦,٥	١٦٠٥٨,١	١٤,٠	٣٥,١
	١٨٩٥	٨٢٨١,٢	٢٠٢٥٣,٢	١٥,٩	٣٨,٩
	١٩٠٧	١١٢٥٦,٣	٢٦٣٨٦,٥	١٨,٢	٤٢,٥
تجارة ونقليات	١٨٨٢	١٥٧٠,٣	٤٥٣١,١	٣,٤	٩,٩
	١٨٩٥	٢٣٣٨,٥	٥٩٦٦,٩	٤,٥	١١,٥
	١٩٠٧	٣٤٧٧,٦	٨٢٧٨,٢	٥,٦	١٣,٣

بناء على هذا نرى ان عدد الاهلين المشتغلين بالزراعة لم يعد يزداد بل يتناقص قليلاً بينما نرى القسم الذي يعمل بالتجارة والصناعة والنقليات يتوفر عدده على التمادي وسبب هذا الانتقال كامن في التغير الذي طرأ على عدد سكان المدن والقرى . ففي سنة ١٨٨٥ كانت المقاطعات المركبة من نواحٍ يزداد عدد سكانها عن ٢٠٠٠٠٠٠ من الاهالي مأهولة بـ ٨٦٠٠٠٠٠ نفس وذلك نسبة ١٨و٤ بالمئة من مجموع الامة وفي سنة ١٩١٢ بلغ العدد ٢٢٤٠٠٠٠٠٠ اي ٣٤و٥ بالمئة من المجموع . اما عدد النفوس الساكنة المدن ذات ١٠٠٠٠٠٠٠ نفس « وعددها ٤٨ في سنة ١٩١٠ بعد ان كان ٢١ سنة ١٨٨٥ » فقد كان سنة ١٨٨٥ — ٤٤٠٠٠٠٠٠ اي ٩و٤ بالمئة من المجموع . اما في سنة ١٩١٠ فقد بلغ ١٣٨٠٠٠٠٠٠ اي ٢١و١ بالمئة من المجموع .

ان في اندفاع سكان القرى والحقول نحو المدن وتركهم الزراعة للاتجاه نحو الصناعة والتجارة لمشاكل ومصاعب جمة لا ينكرها مفكر ولكن لا يجب ان ننسى بان هذه الصناعة والتجارة كانتا السبب في اتساعها لازدياد عدد السكان . ولم يكن غير الصناعة من قوة تهيئ العمل ولوازم المعيشة فهي نفسها قد انقذتنا من المصاب الفادح الذي ينتاب الامم من

تكاثر النفوس بلا مورد وهي التي جعلت ازدياد السكان عندنا مصدراً للسعة والازدهار .

الآلات الصناعية

كل عمل اقتصادي يتجه الى اخضاع الطبيعة وتطبيقها عَلَى احتياجات الانسان . تلك حقيقة تمشت مع العمل منذ اقدمه وابسطه عندما فتش الانسان عَلَى الاعشاب والاثمار الى احدثه واسماه في استخراج الازوت واستثمار الطبقة الهوائية . ان الاصول الصناعية والفن لهي مجموع الاختبار والاصول والمعلومات والادوات التي يستخدمها الانسان من اجل عمله . وقد كانت اصول الصناعة اولاً ترسو تماماً عَلَى التقاليد الموروثة والاختبار .

اما الآن فتقدم اصول الصناعة الاقتصادي قد اصبح عظيماً لانه نتج عن التقدم العجيب للعلوم الطبيعية وتطبيق نظرياتها في دائرة العمل الاقتصادي . ان العلوم الطبيعية والكيميا والكهربائية الناتجة معرفتها عنهما قد تساوتا في دفع الادوات الاقتصادية الى درجة ارتقائها الحالي . والعلماء والمفكرون الالمان هم الذين فتحوا المسالك الجديدة لهذه العلوم وجردوا

الدروس الطبيعية باكتشافهم لناموس حفظ القوة . ولم يكتفِ الالمان بابقاء هذه العلوم في حيز النظريات المجردة بل اندفعوا الى تحقيقها ولم يلبث ان اصبح هذا الشعب شعب العلماء والشعراء امة الحياة العملية . وقد جات قوة العمل الاقتصادية متممة لارتقاء النظريات العملية مجردة وموضوعة موضع العمل . فكان اتحاد الذكاء والمعرفة والارادة محلقاً بالمانيا الى ارقى درجات النجاة في مدة الربع قرن المنصرف . وقد صرف الامبراطور غيليوم الثاني جل اهتمامه في هذه الحركة المحيية وجعل نفسه ملاذاً لهذه العلوم التي دفعت بالوطن الالماني الى هذا الاتساع الاقتصادي . وقد كانت افكاره الواسعة ومداركه في المعارف العلمية والصناعية مصدراً لاكتشافات كبيرة الاهمية .

ان التوسع في العلوم الطبيعية وعلى الاخص في معرفة نواميس الحركة كان مسبباً للاستفادة من الآلات بصورة اوفر نفعاً منذ القرن الثامن عشر . فظهرت آلات الحياكة وانوال النسج الميكانيكية وآلات الاستثمار والطلومبات « رافعة الماء » ولكن الآلات لم يعم استعمالها ولم تتكامل قبل ظهور القوى الجديدة المحركة كالبخار والكهربائية وقوة الانفجار هذا وان يكن اختراع الآلة البخارية من نتاج القرن الثامن عشر

الا ان اكمالها وانتشارها لم يتم الا في القرن التاسع عشر ولم يتم اكتشاف الانبساط في البخار بتضعيف احمائه ولا اكتشاف التوربين « الآلة المزيدة للقوى » الا في هذه السنين الاخيرة والاحصاء الآتي يتخذ دليلاً على زيادة استعمال القوة البخارية في مدة الخمسة وعشرين سنة الاخيرة رغماً عن مباراة باقي القوى المحركة لها .

لقد كانت قوة الآلات البخاريه في صناعات بروسيا كما يأتي

١٢٠٠٠٠٠ حصاناً في سنة ١٨٨٢

٢٣٨٥٠٠٠ » » » ١٨٩٥

٥١٩٠٠٠٠ » » » ١٩٠٧

وهكذا نرى ان مجموع القوات البخارية قد تجاوز ازدياده الاربعة امثال منذ ١٨٨٢ حتى ١٩٠٦ وفي مدة الاثنتي عشر سنة اي منذ ١٨٩٥ الى الآن فاقت الزيادة النصف . وفي الامبراطورية الالمانية حيث لا يوجد احصاء للبخار الا منذ ١٨٩٥ بلغت الزيادة المقدار المذكور . ففي سنة ١٨٠٧ احصيت ١٢٤٠٠٠ آلة بخارية مجموع قواتها ٧٧٨٧٠٠٠ حصان كان منها قوة ١٨٥٠٠٠٥ في حالة العمل ولاجل ان يدرك ما لهذه القوى من الاهمية يجب ان يعلم مقدار القوة الانسانية التي

تقوم مقامها · يمكن ان يفترض ان قوة كل حصان بخاري تقوم مقام عشرة رجال · واذا اتخذنا هذا الافتراض قاعدة يستنتج منها ان عمل الآلات البخارية سنة ١٩٠٧ يقابل عمل ٥٢ مليون بوجه التقريب · فالزيادة الطارئة على العمل مدة حركة الآلات البخارية منذ ١٨٩٥ الى ١٩٠٧ تدل على زيادة العمل بمعدل ٢٥ مليون رجل ويجب ان يقابل ما بين هذا الاحصاء والاحصاء المرقوم بالجدول السابق للعمال وقد كان عددهم سنة سنة ١٨٩٥ (١٨٨٠٠٠٠٠) فبلغ سنة ١٩٠٧ (٢٤٦٠٠٠٠٠) ففي سنة ١٨٩٥ كانت قوة البخار موازية لقوة العمال ولكن من هذه السنة الى سنة ١٩٠٧ ازداد عدد العمال فبلغ (٥٧٠٠٠٠٠) عاملاً · وازدادت قوة الاحصنة البخارية الى (٢٨٠٠٠٠٠) حصاناً فيتضح مما تقدم ان قوة البخار تزايدت حتى بلغت ضعفي قوة العمال تقريباً وبالحقيقة ان العمل الذي يتم بواسطة الآلات لهو اوفر اهمية · فانه الى سنة ١٨٧٥ كانت القوة البخارية مع المحركات المائية على قلة استخدام هذه القوة المنبع الوحيد للحركة ولكن تفوق القوة الكهربائية وترقية المحركات المشتعلة جعلت للبخار مزاحماً قوياً في مدة الخمسة وعشرين سنة المنصرمة ·

ان المجاري الكهربائية لم تكن تستخدم الا في اضعف واقصر مداها ولم تبتدي الحركة الحقيقية في تلك المجاري الا بعد اختراع التلغراف الكهربائي سنة ١٨٣٠ واختراع التلفون بعد ذلك بثلثين سنة ولم يستعمل التلغراف والتلفون الاثيريين «بلا سلك» الا في ايامنا هذه ولا يجهل احد ما لعلماء الالمان وصناعيهم من الفضل في ترقي التلغراف والتلفون . هذا وقد سبب اختراع المجاري الكهربائية الطويلة المدى انقلاباً مهماً في دوائر المحركات الاولية والآلات وكان اختراع فرنرفون سيمنس للدينامو سنة ١٨٦٧ محللاً لمشكلة نقل القوى . وقد استلزم تطبيق هذا الاختراع العملي اجتهاداً وفيراً في صنع المجددات ذات المجاري المتقطعة والمتوالية وآلات حصر القوى واحصائها . وقد كان النجاح باهراً عندما امكن نقل قوة ٣٠٠ حصان من نهر نيكار الى لوفان بواسطة المجاري ذات المواقف المثلثة وعُرض ذلك في معرض فرانكفور ورغماً عن كون المسافة تزيد عن ١٧٥ كيلومتراً لم يغب من القوة الا ٢٨ بالمئة ومن ذلك الحين ابتدأ استعمال الكهرباء كقوة محركة وكينبوع الانوار . هذا وقد كان اختراع تحويل قوة الكهرباء الى نور سابقاً لاختراع نقلها ولكن الفائدة لم تتم ولم تعم الا بعد هذا التطبيق الاخير .

ان الفوائد الجلى الحاصلة من استعمال الكهربائية متأتية عن امكان نقل قوتها من مواضع لم يكن استثمارها ممكناً من قبل وعن السهولة في جعل مركز للقوة تتفرع عنه مجاري عديدة بقدر اللزوم وبأكلاف جزئي .

ان قوة الماء مع قوة البخار قد اكتسبتا التفوق على باقي القوات . ولكن قوة الماء لا يمكن نقلها كالفحم وهي ان لم تستعمل في مجاريها بقيت عاطلة مالم تتحول الى قوة كهربائية تجعلها قابلة للنقل . هذا وان استعمال القوى الكهربائية بنقلها الى الأماكن البعيدة قد سهل استثمار المحروقات التي لم يكن منها فائدة من قبل كالمواد التي لا يولد احتراقها حرارة كافية تقوم باكلاف نقلها . اما الآن فبالكهربائية المنتقلة تحمل القوي المتحصلة من صرف هذه المواد بأرضها وتدفعها الى الاماكن البعيدة بلا كبير عناء ومصرف .

وقد كان التوسع باستخدام المحرك الغازي سبباً لزيادة الاستفادة من نقل القوى الكهربائية . فان الغاز المتولد من فحم الكوك والافران الكبيرة لم يكن يستعمل قبلاً الا للأنارة ولم يكن بالامكان استخدامه للعمل قبل اختراع المحرك الغـازي وهكذا اصبحت المعامل الكبيرة في مدة العشر

سنوات الاخيرة تستفيد الفوائد الكبرى من غاز افرانها فلا تستخدمه فقط للحركة اللازمة لها بل تدفع بما يفيض عنها الى المعامل الكهربائية الكبرى ايضاً . ولدينا مثال لهذا الترقي ما نراه من استخدام غاز الكوك والافران الكبيرة في معامل كروب الضخمة . وقد نشر ما يأتي بمناسبة العيد الذهبي لهذه المعامل :

ان في المدة التي انقضت منذ انشاء معمل « فريديريك الفردهون » الى اتمامه عمّ المسكونة استعمال المحرك المدار بغاز الافران الكبيرة . وقد كان استعماله فى انشاء المعمل الجديد شاملاً لكل عمل يمكن تطبيقه عليه . فقد زيد على آلات النفخ البخارية القديمة ثماني آلات اوفر قوة تدار بالغاز وهي ذات محصول الف متر مكعب بالدقيقة . وعدا ذلك فان المحطة المتوسطة للكهربائية وقوتها مقدار ٥٠٠٠ حصان مع قسم من الآت التصفيح تدار بالمحرك الغازي ايضاً . والبخار نفسه الذي يرجح استعماله لبعض الاعمال يولد من احراق الغاز تحت المراجل . ويمزج بعض الاحيان غازان مختلفان فيقومان مقام غاز الكازوجين في افران « مارتين » . واحماء آلات التصفيح يتم ايضاً باستخدام غاز الافران وهكذا قد استغنى تماماً عن استخدام الفحم الحجري في كل اقسام العمل .

ان استخدام الغاز يستوجب تطهيره اولاً ومن هذا التطهير يتساقط جزء وافر من الحديد فيصير سكبه واستعماله مجدداً في الافران العالية ٠

ومنذ بضعة سنوات انفتح مجال واسع جديد لاستعمال المحرك الغازي اذ وجدت طريقة عملية لتحويل « التورب » الفحم الحجري المحمل بالصلصال « واللينيت » الفحم ذي الصفائح الى غاز يولد الكهربائية وهذه تدير الاعمال بعد حصرها بمحطة محورية ٠ هذا وان تحويل الفحم الصلصالي الى غاز يولد ايضاً مادة ذات قيمة كبرى وهي الأومونياك ٠

وهذه الاكتشافات الحديثة المهمة قد اظهرت في بلادنا موارد قوة جديدة في المستنقعات الواسعة الاطراف ٠ لان استثمار الفحم الصلصالي منها وان يكن حديث العهد قد جعل تلك الاراضي المهملة التي لا فائدة منها ارضاً محروثة خصبة ٠

ولم ينحصر الارتقاء فقط في المحرك الغازي وتطبيقه على الكهربائية — وقد كانت المانيا اوفر نصيباً في هذا من سواها — بل كان الارتقاء مطرداً ايضاً في باقي المحركات ٠ وبين هذه نذكر بالمرتبة الاولى محركات الأوتوموبيل والطيارات المدارة « ديريجابل » وقد كانت هذه المحركات تدار حتى اليوم بالبنزين فقط ٠ اما وقد ظهرت دلائل النجاح في

الاستعاضة عن البنزين بالبنزول بعض محصولات القطران والفحم الحجري فالامل وطيد ببلوغ درجة عالية من التقدم واختراع محرك ديازيل يشدد هذه الآمال لانه يستعاض فيه عن البنزين الغالي الثمن بالزيت والزيت الغازي وحتى بالقطران المعدني ايضاً ٠

ان هذه المقدمة الموجزة توضح جلياً الى اية درجة بلغ التقدم والى اية نقطة تمكن الانسان من الوصول باستخدامه القوى المهملة من قبل في مدة خمسة وعشرين سنة ٠ ومن البديهي ان يكون هذا التوسع باستخدام القوى مسبباً لتوسع كبير في دائرة استخدام الآلات ٠ فان التمكن من حصر الوف من قوى الاحصنة في محطة محورية ثم توزيعها الى اماكن لا تحصى قد جعل مجال استخدام الآلات شديد الاتساع وبعد ان حلت مشاكل المحركات الاولية تمكنت الصناعة الميكانيكية من ايفاء قسطها بنجاح باهر ٠ فقد تعدد اختراع الآلات وهي تزداد حجماً وتكاملا في التعدين والسكب والنسج والطباعة وكل زراعة وصناعة تتعلق بهذه الاعمال وفي استخراج الكحول والبيرا والسكر واخيراً في الصناعات الكيماوية ٠ وقد شمل هذا التكامل ايضاً وسائل النقل براً وبحراً ٠ فعم القطارات والعربات الكهربائية واوتوموبيل الاسفار ونقل البضائع وامتد

من اصغر قارب بخاري الى اكبر سفينة تجارية ومدرعة حربية حتى اتصل هذا التكامل مؤخراً الى افتتاح مملكة الهواء بالمحرك الخفيف · فجات الطيارات السابحات والمدارات لتضاف الى وسائل النقل البرية والبحرية فتحقق الحلم الذي غاصت به افكار البشرية الوفاً من السنين ·

ان ارتقاء الكيميا قد جاء متمماً بفوائد جلىّ للاختراعات الآلية والكهربائية في دائرة الاختصاص الاقتصادي فان الابحاث العلمية عن تركيب المادة وتحولاتها قد جات لاول مرة بتأثير هام على الحياة الاقتصادية وذلك عندما وضعت علوم وظائف النبات (فيزيولوجيا) والكيميا الزراعية · وكان مؤسس هذه العلوم جوستس فون ليبيج فغدت اساساً لمبدأ السباخ المعروف اليوم والسباخ هو الذي جعل الزراعة قابلة الاستثمار الى درجة مستغربة · ورغماً عن كون هذه العلوم كانت معروفة في النصف الاول للقرن التاسع عشر فانها لم توضع موضع العمل الا في الثلاثين سنة الاخيرة ·

عندما عرفت اهمية الحامض الفوسفوريك والبوتاس والآزوت في حفظ وتزييد القوة المنبتة في الارض تعالت اهمية هذه المواد وقيمتها التي كانت مجهولة من قبل · هذا وان المانيا تفوق باقي البلاد ثروة بوجود

طبقات البوتاس بوفرة في ارضها . فان استخراج البوتاس الذى كان ١٨٩٠ يبلغ مليون طناً وقيمتها ٢٥ مليون ماركاً قد ازداد سنة ١٩٠٠ فبلغ ثلاثة ملايين طناً وقيمتها ما يزيد عن الخمسين مليون مارك . وفي سنة ١٩١٠ بلغ حاصل البوتاس ثمانية ملايين طناً مما يزيد قيمته عن المئة مليون مارك .

وقد كان من اللازم من قبل ان نستورد مدة مديدة من الشيلي والكانو كلما يمكن استعماله سباخاً من الاسيد فوسفوريك والآزوت بشكل ملح البارود . اما الآن فبفضل الاكتشاف والعمل قد وجدنا الفوسفور في قسم من الطبقات الحديدية الممتدة عَلَى ارض بلادنا وقد كان يعتبر هذه المزيج من الفوسفور مضراً لان طريقة استخراج الحديد وعَلَى الأخص طريقة بسمير التي كانت متبعة منذ سنة ١٨٥٠ لم تكن تتوفق الى اخذ الحديد صافياً ولكن طريقة توماس جيلخريست المكتشفة سنة ١٨٨٠ مكنت الصناعة من اخذ الحديد سالماً من شايبة الفوسفور الذي يتساقط منه ويستعمل كاحسن سباخ ويدعى هذا السباخ بدقيق توماس وقد شاع استعماله وهو عَلَى زيادة في المانيا كل يوم . وبنسبة هذا الارتقاء قد ارتقى ايضاً الاكتشاف باستعمال الازوت

وهذه المادة ضرورية جداً للارض · فان صناعة الكهرباء قد وصلت الى درجة يمكن فيها استثمار الازوت من طبقات الهواء · ومن جهة اخرى نرى ما يستخرج من رواسب افران الكوك ومن غازات الفحم الصلصالي ومن الفحم ذي الصفائح مورداً لكميات وافرة من الاومونياك ·

هذا واننا نرى ان استفادة الصناعة من الكيميا لم تكن باقل من استفادة الزراعة ·

لقد تقدم القول عن التكامل الذي حصل في صناعة الفولاذ وقد كانت طرائق صناعاته محصورة مدة مديدة في القرن التاسع عشر ضمن دائرة التقليد الضيقة فجاءت التحسينات العديدة تدل عَلَى فضل ارتقاء العلم وتأثيره وعَلَى الاخص التحسين الناتج عن امتزاج الحديد مع الكربون · وقد كان هذا الارتقاء العلمي سبباً للاستعاضة عن فحم الحطب بالفحم الحجري والكوك في الافران العالية والاستعاضة عن سكب الحديد في الافران العادية بسكبها اولاً واستعمال طريقة بسمير بعد ذلك · وطريقة بسمير لاستخراج الكربون تتم باطلاق مجرى هوائياً محرقاً على مواضع الحديد الذائب وبهذه الطريقة تكفي عشرون دقيقة لصناعة الفولاذ مع ان السكب

وحده كان يقتضي من يوم ونصف الى عشرة ايام من الزمان . لقد اتضح مما تقدم ان طريقة بسمير التي بلغت من الاقتصاد والقوة شأواً بواسطة الطريقة المجددة التي اخترعها سيمنس مارتين لم يعم استعمالها في المانيا الا سنة ١٨٨٠ حين اكتشاف توما جيلخريست لطريقة التصفية من الفوسفور . ومؤخراً قد بوشر باستعمال الكهربائية لصناعة الفولاذ .

سوف نقدم جدولاً فيما بعد يبين بالتفصيل حاصلات الحديد والفولاذ في المانيا وهذا الاحصاء يدل عَلَى مبلغ الترقي في هاتين المادتين . وذلك ارتقاء لم يظهر بصورة محسوسة الا في مدة الخمسة وعشرين سنة الاخيرة وبما ان الحديد والفولاذ هما المادة الاولية لأنشاء الآلات والسكك الحديدية والبواخر فالتقدم في صناعتهما شرط اولي لازدياد حاصلاتنا وازدهار تجارتنا

ان تقدم الكيميا في دائرة الصنائع الفحمية لا يقل عن التقدم الذي حصل في دائرة الحديد والفولاذ . فان الزيادة الهائلة في عدد آلات المعادن وترقيها يدل عَلَى ما بلغت المعادن من الاهمية والحاجة الى الوقود من الاتساع . سوف لا ندخل بالبحث الدقيق عن هذه المسئلة ولكن يكفينا الايضاح عن ان العلم قد توصل الى ان يستخرج من الفحم

مواد عديدة ذات فائدة كبرى اقتصادية دون المساس لقوة الحرارة الكامنة في الفحم . لقد كان يستخرج من الفحم اولاً القوة الغازية للأنارة ويبقى الكوك بعد ذلك . اما الآن فقد زاد على هذا استخراج القطران المعدني ايضاً والكربور الذي يستحصل عليه من مركبات القطران يستخدم في عدة صنائع ذات اهمية كبرى ففي هذه الطرق الاقتصادية نرى المانيا ايضاً متقدمة سواها عن جدارة واستحقاق . اما المواد الاوفر اهمية التي تستحصل من القطران فهي الوان الانيلين والأليزارين وبعض العقاقير الطبية كالأسيبيرين والفناسيتين والشكارين عدا زيوت القطران المتنوعة .

هذ وان يكن ما ذكرناه من تقدم الصناعة بالحديد والفحم حائزاً الاهمية الاولى فان الى جنبه ما لا يقل عنه فائدة بكثير . فالارتقاء قد شمل باقي المعادن ايضاً وجات الكهربائية تدفع بالارتقاء الى ابعد مراميه في استعمال معادن متعددة كالالومينيوم مثلاً فان استحضاره لم يكن من قبل الا ضمن التجارب النظرية التي تستلزم اكلافاً باهظاً . اما الآن فقد اصبح بواسطة الكهربائية موضوعاً لصناعة كبرى . وهذه الصناعة امست اساساً لاصطناع الطيارات على انواعها . اما استخدام القطران المعدني

فقد سبب الارتقاء في صناعة المواد الملونة فاوجد النيل الصناعي واوجد الخشب بتقليد الحجيرات النباتية وامكن استخراج الازوت من الهواء وارتقت صناعة الاختمار في البيرا والخمير — وكل الفضل في ذلك عائد الى الكيميا العضوية وهكذا قد تمكن الاختصاص العلمي في ربع القرن الاخير من استحصال مواد جديدة خادمة لطموحنا الاقتصادي .

وعدا ذلك فان القوى قد اكتسبت شدة جديدة من جهة وقل نفادها في العمل من جهة اخرى وقل اكلاف تحويل المواد بواسطة الوسائل الجديدة التي لا تستلزم الا القليل من التعب والزمن والآلات . وحصلت الاستفادة من الفضلات المتساقطة وقد كانت قبلاً تذهب هباء لا يستفيد منها احد . وها نحن الآن في حالة عمت فيها الفائدة كل دوائر الحياة الاقتصادية فالحاصلات الزراعية والمعدنية والصناعات ودوائر الاستعلامات ونقل الاشخاص والبضائع كل هذه الحركات قد استفادت الفائدة الجلى ورست عَلَى الدوائر الاقتصادية العليا موفرة القوى الانسانية وعَلَى الاخص الحركة الآلية منها .

التشكيلات الاقتصادية

ان التشكيلات الاقتصادية قد اتبعت بالارتقاء حركة الاختصاص الاقتصادي فكانت سبباً لتسهيل تقدمه كما كان هو بدوره سبباً لتزيد اتساعها . والتشكيل الاقتصادي هو عبارة عن الاتجاه نحو هدف اقتصادي معين بالتطبيق النسبي بين القوى الانسانية والآلات وادوات العمل اللازمة . فيكون المبدأ الاولي الذي ترسو عليه فائدة التشكيلات الاقتصادية مرتكزاً عَلَى مبدأين متماسكين وهما تقسيم العمل وتوحيد هدفه .

فتقسيم العمل هو عبارة عن تقسيم كتلة اعمال الى اجزاء توزع عَلَى

قوى متعددة. فاهم مبدأ اداري داخلي لكل عمل اقتصادي هام هو ذلك التقسيم وهذا المبدأ يتجلى بتفرق مجموع الامة عَلَى صناعات متعددة تكوّن بوحدتها الاقتصاد الوطني وهذا الاقتصاد نفسه مرتكز على نظام تقسيم العمل بالتبادل بين فروعه . وهذه الفروع اذا ما اجتمعت شملتها التجارة العامة بين الامم . كما ان المدراج المرتقى من الادنى الى الاعلى في العالم العضوي يظهر لنا ازدياداً مطرداً في الاختصاصات والفروقات كلما علت ولطفت الحجيرات في الاعضاء هكذا نرى الحال في تشكيل المجموع الذي ندعوه وحدة الشعب .

اما توحيد هدف العمل فما هو الا تابعٌ للتقسيم ونتيجةٌ منه لانه يتحصل من ضم عدد اقل او اوفر من الاعمال المتجهة نحو هدف اقتصادي واحد . ان النتائج الحاصلة من الصنائع المدهشة بعظمتها الحالية لم تكن ممكنة لولا الانتظام في تعاون عام كبير ولولا اتحاد فيالق الاعمال المتنوعة وسيرها عَلَى نظام المطابقة والتناسب . فالمساكب الكبرى والبواخر التي تقتحم الاوقيانس ان هي الا من عجائب الانشاآت التي لا ترسو فقط عَلَى تقدم العلوم الصناعية في هذا العصر بل تستلزم ايضاً عمل مجموع منتظم وصرف قوات لا تحصى من العمل العقلي والمادي وهذا

التعاون السائد عَلَى تشكيل متشعب واسع يستلزم تدريباً وانتظاماً دقيقاً في اعمال القوى البشرية .

ان تقدم الصناعة باستنادها عَلَى الاختبارات العلمية قد استوجب اهمال الصناع الجاهلين واستخدام الصناع المتعلمين فليس من الحقيقة في شيء ان يقال كما نسمع مراراً ان الآلة قد حولت الانسان الى آلة مثلها . بل الامر بالعكس لان الآلات ترفع عن الانسان حملاً ثقيلاً من الاعمال الجسدية التي لا يمكن لها ان تقوم مقام الآلات الا بصورة جزئية لا تقبل النسبة . والتقدم المطرد في تحسين الآلات وتكامل كيفية استخدامها يستلزم كل يوم زيادة في تعليم العمال وارتقاء اليد العاملة . وقد فتح مسلكاً جديداً للعمل العقلي لا يقل اهميةً عن مسالك العالم والمشترع والطبيب والكاتب وصاحب الفن فهنالك صناعات الاختصاص والهندسة والمعاونة العلمية في المعامل الصناعية .

وبحصر الكلمة نجد ان ارتقاء الآلات الصناعية لا ينتج منه تحويل العمل الى قوة مادية آلية بل بالعكس نراه يدفع به من دائرة المادة الى دائرة الفكر والتجرد العقلي .

لنكتفِ الآن بالقاء نظرة عامة على التقدم الكبير الذي وفقت اليه

المانيا مدة الثلاثين سنة الاخيرة فى دوائر مدارسها الصناعية . ان البلاد الاجنبية تتخذ مدارسنا الصناعية كانموذج تطمح الى مجاراته لبلوغ مبلغنا من الرقي . وقد قيل ان تقدمنا في العصر المنصرم كان سببه المعلم وما نحن بالمنكرين عَلَى المعلم فضله الماضي والحاضر ولكننا لا نغفل عن ذكر معاون الضابط الذي لا يقل عنه فضلاً لانه اذا كان العلم ضرورياً لارتقاء امة فالنظام والطاعة لا تقصر عنه اهمية في تعالي الامم الكبيرة عَلَى ما تحتاجه من الارتباط والانتظام . ومن هذه الجهة ايضاً نجد ان المانيا تفوق سواها . ومن امعن النظر في حركة اعمالنا الاقتصادية والصناعية لا بد له من الاعتراف بالتأثير الكبير الذي تحدثه الخدمة العسكرية عليها . فان القسم الغالب من عمالنا خدموا الوطن تحت اعلامه . فأمتنا بوجه الاجمال قد تعودت الانتظام والطاعة العسكرية . ولا يكتفي التشكيل الاقتصادي بادخال الانتظام على فئة العمال بل نراه يزيد ايضاً في اهمية الآلات وعددها كلما توسعت دائرة الصناعة . وهذه الآلات بكل فروعها ومدارها وانشاآتها تشكل راس المال الحقيقي . ان نظامنا الاجتماعي الراسي عَلَى الحرية الشخصية وحق التملك الفردي يستلزم وجود راس المال في كل عمل اقتصادي عَلَى حدة وفي العمل الشامل للكل . ويجب ان تحصر القوى

الانسانية ووسائل الاستثمار ضمن دائرة عمل له محجة اقتصادية كما يجب ايضاً استخدام راس المال استخداماً يستثمر كل ما فيه من القوة . ان التشكيلات الاقتصادية والحالة هذه مشابهة تمام المشابهة للاختصاص الصناعي في موقفه تجاه القوى والمواد الطبيعية وهو طامح الى استثمارها بكل ما فيه من الاستعداد

لا يسعنا في هذه العجالة ان نسترسل بالايضاح ولكننا نكتفي برسم الخطوط الاولية لاظهار ما انت التشكيلات الاقتصادية بتكاملها من الفوائد وما زادت من حاصلات العمل وما اثرت على الارتقاء الوطني مدة ربع القرن الاخير .

يكفي ان يلقي المفكر نظرة سريعة على الاعمال الاقتصادية ليدرك بما يراه من الرقي في الصناعة والتجارة ان تكامل نظام تقسيم العمل لم يقصر في شيء عن التكامل الظاهر في الارتقاء الاختصاصي للصناعة . هذا وان التخصص المتزايد يوماً فيوماً في الصناعات على انواعها يدل جلياً على ارتقاء تقسيم العمل في الاقتصاد الوطني . ومن جهة اخرى نرى تبادلنا التجاري مع الخارج يثبت باتساعه ما لتقسيم العمل عندنا من الاهمية في مركزنا تجاه الاقتصاد الشامل العام . فان تجارتنا الخارجية سنة ١٩١٢

بلغت ١٩٦٠٠ مليون مارك منها ١٠٧٠٠ مليون واردات و ٨٩٠٠ مليون صادرات . وفي رقم هذه الواردات ٩١٠٠ مليون مارك تمثل المواد الغذائية والمواشي والمواد الاولية للصناعة يقابلها ١٦٠٠ مليون للاشياء المصنوعة ومن جهة اخرى نرى قيمة المصنوعات ٥٨٠٠ مليون ظاهرة في مجموع الصادرات وهو ٨٩٠٠ مليون . يتضح من هذا ان المانيا تبادل الخارج مبادلة كبرى فتصدر المصنوعات وتستورد محصول سطح الارض وقلبها . فان ارضها الضيقة عَلَى سكانها واقليمها لا تسمحان لها باستثمار هذه الحاصلات بصورة كافية .

ان تقسيم الاعمال العام بين الامم قد كان سبباً لسد احتياجات المانيا من جهة ومن جهة اخرى كان اساساً لزيادة الاهلين هذه الزيادة الوفيرة مدة ربع القرن المنصرم . ولولا هذا الاقتسام المتناسب للاعمال بين الامم لما امكن لالمانيا ان تحصل عَلَى كل ما يلزم لحياتها . ان محاسن توحيد الهدف بالاعمال وما ظهر من التكامل في تشكيلات راس المال كان منه توسيع وحدة الاستثمار وضم الصناعات المتنوعة التي لا تستغني واحدتها عن الاخرى فهي بمثابة متممات بعضها للبعض الآخر .

والجدول الآتي يبين التقدم الحاصل في توحيد الاستثمار .

عدد المعامل وعدد المستخدمين والعمال فيها

	١٨٨٢		١٨٩٥		١٩٠٧	
	عدد المعامل	عدد العمال	عدد المعامل	عدد العمال	عدد المعامل	عدد العمال
معامل صغيرة عمالها من ١ الى ٥ اشخاص	٢ ٨٨٢ ٧٦٨	٤ ٣٣٥ ٨٢٢	٢٩٣٤ ٧٢٣	٤ ٧٧٠ ٦٦٩	٣ ١٢٤ ١٩٨	٥ ٣٥٣ ٥٧٦
معامل متوسطة من ٦ الى ٥٠ عامل	١١٢ ٧١٥	١ ٣٩١ ٧٢٠	١٩١ ٣٠١	٢ ٤٥٤ ٣٣٣	٢٦٧ ٤١٠	٣ ٦٤٤ ٤١٥
معامل كبيرة من ٥١ فاكثر	٩ ٩٧٤	١ ٦١٣ ٢٤٧	١٨ ٩٥٣	٣ ٠٤٤ ٢٦٧	٣٢ ٠٠٧	٥ ٣٥٠ ٠٢٥
معامل كبيرة جداً من ١٠٠٠ فاكثر	١٢٧ »	٢١٣ ١٦٠ »	٢٥٥ »	٤٤٨ ٧٣١ »	٥٠٦ »	٩٥٤ ٦٤٥ »
مجموع	٣ ٠٠٥ ٤٥٧	٧ ٣٤٠ ٧٨٩	٣ ١٤٤ ٩٧٧	١٠ ٢٦٩ ٢٦٩	٣٤٢٣ ٦١٥	١٤ ٣٤٨ ٠١٦

Universitäts- und Landesbibliothek Sachsen-Anhalt
urn:nbn:de:gbv:3:5-11150/fragment/page=00000042

هذا ما عدا المراسح العمومية على انواعها ٠

لقد كانت فيئة العمال سنة ١٨٨٢ يعمل ٥٩ بالميئة منها في المعامل الصغيرة و١٨,٥ بالميئة في المعامل المتوسطة و٢٢,٥ بالميئة في المعامل الكبيرة وفي سنة ١٩٠٧ لم تعد المعامل تشغل اكثر من ٣٧,٣ بالميئة من فيئة العمال تجاه ٣٧ بالميئة تعمل في المعامل الكبيرة ٠ و٢٥,٧ بالميئة تعمل في المعامل المتوسطة ٠ و يستحصل من هذا ان عدد العمال المشتغلين فى المعامل الصغيرة سنة ١٨٨٢ كان يزيد مرة ونصف عن عدد المشتغلين بالمعامل الصغيرة ٠ وفي سنة ١٩٠٧ نرى ان عدد عمال المعامل الصغرى لم يزد بنسبة واحد الى اربعة مع ان عمال المعامل الكبيرة بلغ عددهم نسبة ثلاثة الى واحد وعدد عمال المعامل الضخمة تزايد بنسبة ١ الى ٤٧ بالميئة و يظهر هذا التزايد باجلى وضوح في بعض الصناعات كسكب الحديد وصناعة الآلات والادوات وصناعة الحفر الخشبي والبناء ٠ فان صناعة السكب في سنة ١٨٨٢ كانت تشغل ٢٨٨٠٠٠ عاملاً في المعامل الصغيرة تجاه ٨٥٠٠٠ في المعامل الكبيرة ٠ اما في سنة ١٩٠٧ فقد اصبح عمال المعامل الصغيرة ٢٧٢٠٠٠ وعمال المعامل الكبيرة ٤٤٠٠٠ ٠ وفي صناعة الآلات كانت النسبة سنة ١٨٨٢ ١٢٣٠٠٠ تجاه

٠٠٠ ١٦٦ . وفي سنة ١٨٠٧ صارت ٠٠٠ ١٣٦ تجاه ٠٠٠ ٧٨٨ .
وفي البناء سنة ١٨٨٢ كانت النسبة ٠٠٠ ٢٤٥ تجاه ٠٠٠ ٧٥ و بلغت
سنة ١٩٠٧ نسبة ٠٠٠ ٣١٥ تجاه ٠٠٠ ٦٣٣ عامل .

اما في المعادن والمعامل التي لم يكن يشتغل باصغرها واوسطها في
سنة ١٨٨٢ الا عدد لا يذكر من العمال فقد بلغ عدد العاملين فيها اجمالاً
سنة ١٩٠٧ ٠٠٠ ٨٦١ منهم ٠٠٠ ٨٣٢ يشتغلون في اكبرها .

اما الشكل الآخر من توحيد هدف العمل وهو توجه صنائع
متجانسة نحو الاندغام ففيه ارتقاء لا يقل عن الشكل الاول لان المعامل
التي توجد المواد الاولية وتوابعها قد اتجهت الى الاندغام مع المعامل التي
تشتغل بصنع هذه المواد وتحويلها . والمعامل التي كانت تشتغل
بالمصنوعات غير الكاملة تتجه يوماً فيوماً الى اخراج المصنوعات كاملة من
نفس مصانعها . وعدا ذلك فان المعامل نفسها صارت تضم الى ادارة
مصارفها وسائل النقل لحسابها ولم ينحصر هذا التحوير في الصنائع فقط بل
انه تعداها الى الزراعة حيث اصبحت الاعمال الزراعية الكبرى تشمل
المصنوعات اللبنية والتعقيم وصنع البيرا والسكر . واشد ما في توحيد العمل
ظهوراً اتحاد المعادن والمعامل يقويه وجود السنديكات — لجنة العمال —

فقد اصبحت المصانع المختلطة متفوقة تماماً على التعدين والعمل البسيط .
فالاعمال الضخمة كاعمال كروب قد اشتغلت بوقت واحد بالتعدين
وافران الكوك بالمعادن والمعامل فهي تحوّل الحديد والفولاذ وتعمل
الآلات والمدافع والذخائر الحربية والتصفيح . وعدا ذلك فان لها معامل
كهربائية ومسارح متعددة ومراكب نهرية وبحرية لنقل الفحم والمعادن .
ان التوسع بتوحيد اعمال يرسو على شروط قد تكون هي نفسها سبباً له
وهذه الشروط هي ازدياد الثروة وتشكيلها من رؤوس الاموال
الاحتياطية . فانه كلما اتسع نطاق العمل لزم له ازدياد ادواته الصناعية
ونتج عن ذلك ضرورة الزيادة في راس المال ليشترك مع القوى العاملة
في الاستثمار . وبناءً على ذلك نجد انه كلما ازداد راس المال الاحتياطي
يزداد الاستعداد للتوسع وتطبيق الاستثمارات العديدة للحصول على اوفر
نصيب ممكن من الربح . هذا وبما ان الثروة مهما تزايدت لا يمكنها ان
تكفل بوحدتها قيام هذا التوحيد الكبير بالعمل فانها كانت بقيت عاجزة
لو لم يلجا الى توحيد رؤوس المال المتعددة والمبعثرة بين الشعب وجعلها
قوة موحدة كما توحدت قوة العمال وانحصرت في عمل واحد . وقد تم
هذا بواسطة الشركات الاونونيم والبنوك .

ان تشكيلات راس المال بصورة شركات انونيم « مجهولة » او قومنديت « مضاربة » او قوبيراتيف « معاونة » تسهل لكل صاحب مال ان يشترك بالاعمال الكبرى بكل ماله او بجزء منه وان يتوقع مما يصيب هذه الاعمال قسطه النسبي . فشركات الانونيم تسمح باستعمال رؤوس المال المبددة في ايدي الوف الخلق فلا ينحصر راس المال بثروة فرد او افراد عائلة واحدة بل ينقسم الى اسهم يقدر اصغر التجار ان يكون صاحباً لها و يشترك في اضخم الاعمال واهمها .

لنبين ببعض ارقام التوسع الحاصل في جمع رؤوس المال في مدة الخمسة وعشرين سنة الاخيرة .

لقد كان في المانيا سنة ٨٧—١٨٨٦ و١٤٣ ٢ شركة انونيم وقومنديت باسهم ذات راسمال مجموعة ٨٧٦ ٤ مليون مارك . اما في سنة ٨—١٩٠٧ فقد بلغ عدد الشركات ٥٧٨ ٤ براس مال قدره ٧٨٨ ٢ مليوناً . وفي سنة ١٢—١٩١١ بلغ العدد ٧١٢ ٤ وراس المال ٨٨٠ ٤ مليوناً . هذا وزيادة عدد الشركات ذات راس المال الكبير يفوق زيادة سواها والجدول الآتي يدل على الارتقاء التدريجي للشركات التي يزيد راسمالها عن العشرة ملايين مارك .

في اواخر سنة	١٨٨٦—٧	كان عدد هذه الشركات	٧٤
» » »	١٨٩٦	»	١٠٨
» » »	١٩٠٥	»	٢٠٨
» ايلول »	١٩٠٩	»	٢٢٩

ان الاساس الشرعي للشركات المسئولة المحدودة كان قد وضع في اشتراع ١٠ نيسان سنة ١٨٩٢ وفي سنة ١٩٠٩ بلغ عدد هذه الشركات ١٦٥٠٨ براس مال مجموعه ٣٥٣٨٥٠٠٠٠٠ مارك . اما الشركات التعاونية فقد بلغت في المانيا شأواً لم تبلغه في غير بلاد اذ بلغ عددها ٣٠٠٠٠ وعدد اعضائها الخمسة ملايين . واذا دققنا ايضاً في ارقام الاموال الموقوفة على الحركة الاقتصادية يدهشنا ما نرى .

لقد كان مجموع المودوعات في البنوكة حساباً جارياً وامانة يبلغ من ١٣٠٠ مليون الى ١٤٠٠ مليون سنة ١٨٩٠ . اما في سنة ١٩١٢ فقد بلغ ٩٣٦٠ مليوناً

وقد كانت مودوعات الشركات التعاونية سنة ١٨٩٠ تبلغ ٦٠٠ مليون مارك فزادت عن الثلاثة مليارات سنة ١٩١٢ وقد كانت مجموع المودوعات في صناديق التوفير الالمانية ٤٥٥٠ مليون مارك سنة ١٨٩٠

فزادت سنة ١٩١٢ عن ١٨ ملياراً . وبالاجمال نرى ان مجموع مستودعات البنوك والشركات التعاونية وصناديق التوفير قد ارتفعت ارقامها في خلال الخمسة وعشرين سنة الاخيرة من ستة مليارات ونصف الى ٣٠ ملياراً . والسبب الاهم لهذه الزيادة تزايد مطرد في راس المال وما نتجت هذه الزيادة الا من الضبط والدقة في التشكيلات حتى استجلبت للدخول الى مسرح العمل الاقتصادي رؤوس مال كانت مهملة من قبل في خفايا الزوايا . وقد كان الاقراض عَلَى الاملاك المنقولة وغير المنقولة واسطة لاستخدام هذه الاموال التي كان لها الفضل الاوفر في توسيع حركة الاقتصاد الالماني . ذلك لان المانيا في بداية نهضتها الحالية لم يكن لديها ما يستوجب التجدد الصناعي والتوسع فيه من الاموال الطائلة . فوجب عليها ان توجدها باستخدام كل رؤوس المال الممكنة الوجود . فنتج عن هذه الامنية والقروض خطر تجاوز الحدود لتزايد حاجة الصناعة الى الاموال الوافرة وقد مرت المانيا اكثر من مرة على مقربة من هذا الخطر ولكن العلم الاقتصادي الالماني قد عرف كيف يوقف التيار ويولد التوازن بين استعمال المال وامنية القروض .

ان التكامل الذي بلغته تشكيلات القروض قد انتج الترقي في

اشتراك رؤوس المال وتوسع حياتنا الاقتصادية وهكذا كان بالامكان ضمن دائرة راس المال ان يندفع العمل الى اوسع مراميه مجيباً دعوة الصناعة وامتدادها وحينئذ ظهرت طلائع الشركات التي تستخدم الوفاً من العمال وتوقف من رؤوس المال ما يزيد عن ميئات الملايين .

يجب ان نزيد عَلَى ما تقدم خطاً اخيراً لاتمام ما رسمنا من توسع تشكيلاتنا الاقتصادية

ان خطوات الرقي لم تقف عند حد المعامل الضخمة الكبرى بل انها تجاوزتها الى التشكيلات المهمة التي تبلغ عدة اعمال متجانسة او ممكنة التوحيد منها نقابات العمال وشركات اتحاد المصلحة والتعاون وهذه الشركات خلافاً للاحتكار الاميركي تترك لكل من الاعمال استقلاله الداخلي وتقف عند حد وضع النظامات للحاصل والاسعار والرقابة وتجتهد لتسوية الخلاف ودفع الخسائر التي تتولد بالضرورة من الرقابات غير المنتظمة . وتضع نصب انظارها تنظيم سير القوى للوصول الى اعلى درجة يمكن بلوغها في مضمار النجاح الاقتصادي . وهكذا نجد ان هذه التشكيلات واقفة عَلَى ذروة الازدهار العمراني الذي بلغه شأونا الاقتصادي .

*

* *

ان الارتقاء الذي وصفناه لا يمكن تقديره الا من نتائج النجاح التي تظهر منه في مضمار الغاية العليا للتشكيل والحاصل . وبناءً على هذا المبدأ نجد ان الخمسة والعشرين سنة المنصرمة كانت حافلة بالارتقاء والتكامل في دوائر حياتنا الاقتصادية فاذا كانت غاية توسعنا الاقتصادي زيادة قوى العمل المثمر وسد احتياجاتنا بسعة و بصرف القوى الاقل يمكن لنا القول بان ما بلغناه من الرقي في التشكيلات الاقتصادية والاكتشافات العلمية والصناعية يقربنا شوطاً بعيداً في سبيل هذه الغاية . ولكن لا يمكن لاحد ان ينكر تولد واجبات جديدة على غاية من الاهمية من هذا التحوير العظيم في الحياة الاقتصادية وفي كيان الامة من كل حالاتها . فان اندفاع الامة نحو المدن وهجرها الحقول وازدياد عدد العمال وتناقص عدد الفلاحين وازدهار الاعمال الكبيرة على انقاض الاعمال الصغيرة وقيام الرجل المأجور مقام الرجل المطلق واتساع الخلاف بين راس المال والعمل بين فيئة الاغنياء وفيئة الفقراء كل هذه مشاكل اوجدها توسع اعمال الآلات الصناعية وترقي التشكيلات الاقتصادية وقد كان الارتقاء السريع لهذه القوى سبباً لازدياد المشاكل في حل هذه المسائل الاجتماعية الهامة فان سرعة الانتقال لم يترك الزمن اللازم لحصول التوازن الطبيعي

ولهذا اصبحنا امام خطر ومستقبل الوطن متوقف على حل حقيقي لهذه المسائل . ولنا الثقة من الوصول الى حلها . فانه لم يكن من امة وجدت بالارتقاء ازاء المشاكل التي تقف عندها المانيا اليوم واخذت كما تأخذ هذه باسباب درءها ووجود حل مرضي لهـا بكل رزانة وتعقل . ان السعي واجب علينا خاصةً في مسائل الصحة العمومية والمسكن والسياسة الاجتماعية والتهذيب والتعليم الخ .. ولم يكن في بلاد كما في المانيـا اهتمام بهذه المسائل فان مديري الاعمال الكبيرة مدركون اكثر من سواهم في باقي المواطن المسئولية الملقاة عَلَى عاتقهم من وراء واجباتهم الاجتماعية . وليس من بلاد ادركت حكومتها كما ادركت حكومة المانيا اهمية هذه المسائل وسارعت الى حلها بكل ما لديها من العزم . فان الامبراطور والامبراطورة مقدران اهمية واجباتهما وما نسيا قط ما عليهما نحو البشرية والشعب الالماني . فالنتائج الحسنة التي توصلنا اليها حتى اليوم في حل هذه المشاكل قد كانت بفضل هذا الامبراطور وقرينته . وتلك مفاخر جديدة تعد من اعظم امجاد عائلة هوهنزولرن

القسم الثاني

الحاصلات · الحركة الاقتصادية · الاستهلاك

الحاصلات

ان تزايد عدد الامة وعلى الاخص عدد الفيئة العاملة منها وترقي الآلات الصناعية وتوسع التشكيلات الاقتصادية قد كانت سبباً مدة الخمسة وعشرين سنة المنصرمة في المانيا لزيادة كبيرة في الحاصلات وتبادل المعاملة والاستهلاك · ولم تكن الزيادة في كل هذا مطلقةً بوجه العموم فقط بل ظهرت ايضاً بالصورة النسبية كما يتضح من الاحصاء القياسي بالمئة لكل من السكان ·

لم يكن بالامكان حتى الآن وضع احصاء يبين الزيادة العامة في المحصولات ففي سنة ١٨٩٧ وسنة ١٨٩٩ بوشر باجراء الاحصاء في المانيا بمناسبة اعداد عقود جديدة للتجارة · فلم تنشر غير الاحصاآت الكلية لسنة ١٨٩٧ فقط ومنذ سنة ١٩٠٨ كان الاعتماد في الاحصاء لا يتعدى دوائر الاجمال ولم ينشر من الخلاصه الا القسم القليل هذا عدا كون هذه الاحصاآت لا يمكن اتخاذها اساساً حقيقياً للاستنتاج نظراً لحصولها شاملة

لزمان قصير وبما انه لا يصح اتخاذ الاحصاء الاجمالي الشامل لكل شعب الحاصلات كصورة حقيقية للمحصولات الوطنية . ذلك لان قيمة المحصول الغير الكامل يدخل ضمن قيمة الكامل منه وقيمة المادة الاولية ضمن المحصول الغير الكامل . وعدا ذلك فان قيمة الحاصلات تشمل ايضاً قيمة المواد المساعدة كالفحم والسماد الخ بقطع النظر عن استهلاك الآلات المستخدمة للعمل . بناءً على هذه الاسباب لا يمكن التوصل الى نتيجة صحيحة في الاحصاء الا بالاستناد على تفتيش احصائي للمحصولات يرسو على معرفة القيم بكل فروعها وتشعباتها حالة كون احصاآتنا لا ترسو حتى اليوم الا على قيمة الاكلاف بوجه التعميم . غير ان هذه الاحصاء يكفينا لنعرف بالدقة زيادة الحاصلات الكائنة في بعض الشعب الرئيسية . كاحصاء الحاصلات الزراعية مثلاً وكاحصاء عدد الماشية فانه راس على تفتيش رسمي وارقامه تسمح لنا بالاقتناع في كمية الزيادة الزراعية . وما سوى ذلك لدينا ايضاً احصاء المحصولات المعدنية والحديدية واحصاء المحصولات المختصة بالاستهلاك الداخلي .

ان الحاصلات الصناعية قد كان سبب ازديادها الترقي في الصناعة الاختصاصية والتشكيلات الاقتصادية والزراعة لم تحرم من زيادة

الحاصلات رغماً عن عدم امكان الزيادة في مساحة الاراضي المزروعة الا بقياس جزئي . من المعلوم ان تحسين وسائل الاستثمار للارض باستعمال السباخ الكيماوي قد كان في اوائل القرن التاسع عشر وان نتائجه المهمة ظهرت في ذلك الحين فاصبح المحصول مضاعفاً ومثلثاً بمدة وجيزة من الزمان ولكن تأثير هذا التقدم قد امتد حتى شمل باطّراده الخمسة وعشرين سنة الاخيرة . ولنا الامل بعدم التوقف عند هذا الحد اذا توفقنا الى تجفيف المستنقعات الواسعة الممتدة في اراضي بلادنا فان السعي العلمي في مدة ربع القرن الاخير قد توصل الى اكتشاف وسائل وطرائق هامة في دوائر الزراعة حتى اصبحت هذه المعارف بواسطة التعليم الزراعي والشركات التعاونية ممكنة التناول والتطبيق في اصغر زراعة وطنية . هذا وان التقدم قد بلغ مبلغاً عالياً في الري والتجفيف وانتقاء نوع المزروعات بالتناوب و باستعمال السباخ وتركيبه تركيباً متفاوت الاجزاء بالنسبة لطبيعة الارض عَلَى اختلاف انواعها .

وقد كانت قيمة استهلاك السباخ الكيماوي في المانيا سنة ١٨٩٠ — ٣٢ مليون قنطاراً فبلغت في سنة ١٩١٠ ماية وعشرين مليوناً . وقيمتها تبلغ ٤٠٠ مليون مارك . وقد حصلت زيادة في استعمال البوتاس مدة

العشرين سنة من ٤٠٠٠٠٠٠ قنطار الى ٤٤٠٠٠٠٠ قنطار . اما دقيق توماس فقد زاد من ٨٠٠٠٠٠٠ الى ٢٨٦٠٠٠٠٠ قنطار ولكن ملح البارود المستورد من شيلي فان زيادة استعماله لم تكن بنسبة ما تقدم لانها ارتفعت فقط من ٥٠٠٠٠٠٠ الى ١٠٨٠٠٠٠٠ قنطار . وعدا ذلك فان الزراعة قد استفادت فائدة هامة من الآلات فان استعمالها على تفاوت اشكالها قد ازيح عاماً منذ اتت الكهربائية موزعة قواها المحركة من مركزها المحوري الى ابعد المراكز باكلاف جزئي .

وهذا جدول يدل على ارتقاء الاستثمار الزرعي باستخدام الآلات

	١٨٨٢	١٨٩٥	١٩٠٧
آلات لدراسة البيادر عاديه	٢٦٨٣٦٧	٥٩٦٨٦٩	٩٤٧٠٠٣
» » » بخاريه	٧٥٦٠٩	٢٥٩٣٦٤	٤٨٨٨٦٧
» للزراعه	٦٣٨٤٢	١٦٩٤٦٥	٢٩٠٠٣٩
» حاصدة	١٩٦٣٤	٣٥٠٤٨	٣٠١٣٢٥
» لتوزيع السماد	—	١٨٦٤٩	—
» محاريث بخارية	٨٣٦	١٦٩٦	٢٩٩٥

والجدول الآتي يمكننا من تقدير الارتقاء للحاصلات في الحبوب الغذائية والعلفية مدة ربع القرن الاخير ومن معرفة الحاصلات بنسبة الهكتار .

وسطي محصولات سنة ١٨٨٣ و ١٨٨٧			
	المساحة المحروثة هكتار	مجموع الحاصلات طن	الحاصل بالهكتار ١٠٠ كيلو
حنطه سوداء	٥ ٨٣٠ ٢٠٠	٥ ٨٦٧ ٨٠٠	١ ٠و
حنطه بيضاء	١ ٩١٨ ٠٠٠	٢ ٥٨٥ ٢٠٠	١٣و٤
شعير صيفي	١ ٧٣٧ ٧٠٠	٢ ٢٣٢ ٨٠٠	١٢و٨
بطاطس	٢ ٩١٢ ٨٠٠	٢٥ ٤٥٩ ٢٠٠	٨٧و٤
برسيم	٣ ٧٨٥ ٠٠٠	٤ ٢٩١ ٠٠٠	١١و٣
علف عشب يابس	٥ ٩٠٥ ١٠٠	١٦ ٨٧٤ ٦٠٠	٢٨و٥

وسطي محصولات سنة ١٩٠٨ و ١٩١٢			
	المساحة المحروثة هكتار	مجموع الحاصلات طن	الحاصل بالهكتار ١٠٠ كيلو
حنطه سوداء	٦ ١٦٨ ٢٦١	١١ ٠١٢ ١٧١	١٧,٨
حنطه بيضاء	١ ٩١١ ٧٦٨	٣ ٩٦٢ ٣٩٠	٢٠,٧
شعير صيفي	١ ٦٠٤ ١١٦	٣ ٢٢٠ ٠٦٦	٢٠,١
بطاطس	٣ ٣١٥ ١٣٧	٤٤ ٢٢٠ ٢١٣	١٣٣,٤
برسيم	٤ ٣١٧ ٧٥٣	٨ ١٨٩ ٠٦٢	١٩,٠
علف عشب يابس	٥ ٩٤٩ ٢٣٧	٢٥ ٠٢٤ ٨٦٥	٤٢,١

ان مساحة الاراضي المزروعة لم تتسع الا قليلاً ولكن عدد العمال قد تناقص كما ذكرنا قبلاً . ومع هذا نجد ان الحاصلات قد زادت زيادة كبيرة . ان الارض المزروعة شعيراً لم تتسع مساحتها من سنة ٨٧—١٨٨٣ الى ١٢—١٩٠٨ الا—٥,٨ بالمئة في حين ان حاصلات هذا الصنف قد زادت ٨٧,٧ بالمئة وحاصل الهكتار ٧٧,٧ بالمئة . يتضح

من هذا ان نتائج تحسين طرائق الاستثمار كانت ذات فائدة جلى . وان المانيا رغماً عن اشتغالها بترقية صناعتها ذلك الارتقاء الرائع لم تغفل عن الوسائل لتزيد حاصلات حبوبها حتى يمكن القول ان هذه الحاصلات ازدادت نسبياً باكثر من تزايد الاهلين . وهكذا نجد ان المانيا لم تحافظ فقط على مركزها الاقتصادي الداخلي من هذا الوجه بل انها تقدمت باقي الممالك ايضاً .

وهذه الارقام الاولية تثبت ما تقدم .

الحاصلات العمومية بمليون طن					
السنة		شوفان وحنطة	شعير	برسيم	بطاطس
١٩١٢	المانيا	١٥,٩	٣,٥	٨,٥	٥٠,٢
١٩١٢	روسيا	٤٢,٦	٩,٩	١٤,١	٣٦,٩
١٩١٢	النمسا والمجر	١١,٢	٣,٣	٣,٦	١٨,٥
١٩١١	فرنسا	١٠,٤	١,١	٥,١	١١,٥
١٩١٢	كندا	٥,٤	٠,٩	٥,٦	٢,٢
١٩١٢	الولايات المتحدة	٢٠,٨	٤,٩	٢٠,٦	١١,٤
١٩١٢,١٢	الجمهورية الفضية	٦,٤	—	١,٧	—
١٩١١,١٢	الهند الانكليزية	٨,٤	—	—	—

حاصل الهكتار بماية كيلو

السنة		حنطه بيضاء	حنطه سوداء	شعير	برسيم	بطاطس
١٩١٢	المانيا	٢٢٫٦	١٨٫٥	٢١٫٩	١٩٫٤	١٥٠٫٣
١٩١٢	روسيا	٦٫٩	٩٫٠	٨٫٧	٨٫٥	٨١٫٧
١٩١٢	اوستريا والمجر	١٥٫٠	١٤٫٦	١٦٫٠	١٣٫٠	١٠٠٫٢
		١٢٫٧	١١٫٦	١٣٫٩	١٠٫٤	٨٤٫٤
١٩١١	فرنسا	١٣٫٨	١٤٫٣	١٤٫٣	١٢٫٦	٧٤٫٢
١٩١٢	كندا	١٣٫٧	١٢٫٠	١٦٫٧	١٥٫٠	١١٥٫٨
١٩١٢	الولايات المتحدة	١٠٫٧	١٠٫٦	١٦٫٠	١٣٫٤	٧٦٫٢
١٩١٢,١٣	الجمهورية الفضية	٩٫٣	—	—	١٤٫١	—
١٩١١,١٢	الهند الانكليزية	٨٫٧	—	—	—	—

اذا اعتبرنا الحاصلات بوجه الاجمال نجد ان المانيا تشغل المقام الثالث بمحصول الحنطه البيضاء والسوداء وهي وان تكن تتمشى من بعيد وراء روسيا فانها تتبع عن قرب للولايات المتحدة . ان النمسا والمجر يبلغ محصولهما تلثي محصول المانيا . اما في محصول الشعير فالمانيا تعد بالمقام الثالث بعد روسيا والولايات المتحدة وتتقدم قليلاً عَلَى النمسا والمجر وهي ايضاً بالمقام الثالث من جهة محصول البرسيم ومحصول البطاطس فيها يزيد كثيراً على محصول باقي البلاد .

اما من جهة المحصول بمعدل الهكتار فالمانيا تفوق كل البلدان الزراعية وتقدمها عَلَى الوفير منها تقدم يبلغ حد التناهي . واذا اعتبرنا ماهية ارض المانيا واقليمها وضعف مساعدتهما للزراعة فلا بد من الاعتراف بتفوق وسائل الاستثمار والادوات الزراعية فيها . ويزيد فضل المانيا بهذا التقدم حصولها عليه في ظروف شديدة المصاعب كالتزامها احتمال رقابة الاراضي الجديدة التي لا يكلف استثمار تربتها العذراء شديد عناء وقد كانت في اوخر القرن المنصرم تغرق اسواق اوروبا بمحصولاتها . وقد كانت السياسة التجارية الالمانية عضداً قوياً للزراعة فمدت عليها ظلال حمايتها ومنعتها من الهبوط باعطائها القوى اللازمة لاجتياز العقبات

العديدة . والارقام التي سطرناها تدل على ان المانيا لم تكتف بعضد زراعتها في موقف الدفاع فقط بل انها ارتقت بالثبات والعلم الى درجة لم تتمكن بلاد من بلوغها كما بلغتها بالتحسين والحاصلات .

ان حاصلات الشوندر قد فاقت حاصلات الحبوب عندنا فان ارتقاء الكيميا في العصر المنصرم قد جعل لهذا النبات اهمية كبرى . وهذه الاهمية لا تنحصر في زراعتنا فقط بل انها عمت الزراعة في الدنيا كلها لان الشوندر قد اصبح مادة اولية لاحدى المغذيات الاساسية . فان اكتشاف احد علماء الالمان للمادة السكرية الموجودة في الشوندر والتحسين في زراعة هذا الصنف وصناعته كل ذلك قد فجر ينابيع موارد جديدة تتدفق في بلاد الالمان بغزارة تفوق ما يباقي البلاد منها فانه في سنة ١٩١١و١٩١٢ كان محصول سكر الشوندر في المانيا يبلغ ٢٧٠١٠٠٠ طن وفي روسيا ١٣٧٤٠٠٠ وفي النمسا والمجر ١٩٠٢٠٠٠ وفى فرنسا ٩٦٠٠٠٠ طن ومن هذا نرى ان البلاد الاجنبية لم تكن تتبع المانيا الا من بعيد . ومن الجدول الآتي تتبين ماهية تقدم المانيا في زراعة الشوندر وصناعة السكر مدة الخمسة وعشرين سنة الاخيرة .

السنة	الشوندر بالف طن	المساحة المزروعة الهكتار	عدد المعامل	حاصل السكر بالف طن	لاجل كيلو من السكر كانت الحاجة الوسطى الى شوندر كيلو
١٨٧٥,٧٦	٤.١٦١	(١) ٩٦.٧٢٤	٢٩	٣٥٨	١١.٦٢
١٨٨٨,٨٩	٧.٨٩٦	(٢) ١٤٩.٤١١	٢٨	٩٩١	٧.٩٧
١٩١٠,١١	١٥.٧٤٩	٤٧٧.٩٠٩	٣٣	٢٥٩٠	٧.٠٨

بناءً على ما تقدم نجد ان الزيادة لم تشمل مساحة حقول الشوندر فقط بل انها بلغت مبلغاً وافراً في حاصلات هذه الحقول بالنظر للطريقة الحسنة التي اتبعت بالاستثمار . وهكذا نرى ان حاصلات الشوندر اليوم قد تضاعفت عن حاصلات سني ١٨٨٥ الى ١٨٩٠ ومن جهة اخرى نجد ان الاعتناء بزراعة هذا الصنف قد حسن الى درجة توفير ربع المقدار

(١) يجب صرف النظر عن محصول ١٩١١ و١٩١٢ الان الصيف المحرق قد اثر على محصول الشوندر تاثيراً بالغاً .

(٢) ان الاحصاء هنا دائر على المساحة التي تستثمرها المعامل نفسها

اللازم منه لاستخراج كيلو من السكر وهكذا قد ذهب المتقدم شوطاً بعيداً منذ سنة ١٨٩٠ وما قبلها اذ تضاعف محصول الشوندر وازداد محصول السكر الصافي بنسبة واحد الى اثنين ونصف .

ولنضف على هذا المحسنات التي طرأت عَلَى الزراعة بوجه العموم من ارتقاء زراعة الشوندر . فان الهمة الشديدة التي صرفت في زراعة هذا الصنف قد اثرت بالمثال عَلَى الزراعة العامة وما بقي بعد استخراج السكر من الشوندر قد كان تأثيره كبيراً عَلَى تربية الحيوانات بتوفير غذائها .

وهذا جدول يدل على التقدم في تربية المواشي :

تاريخ التعداد	خيل	بغال وحمير	ابقار	اغنام
١٠ ك ١٨٨٣ ٢	٣ ٥٢٢ ٥٤٥	٩ ٧٩٥	١٥ ٧٨٦ ٧٦٤	١٩ ١٨٩ ٧١٥
١ ك ١٨٩٢ ١	٣ ٨٣٦ ٢٧٣	٦ ٧٠٣	١٧ ٥٥٥ ٨٣٤	١٣ ٥٨٩ ٦٦٢
١ ك ١٩٠٠ ١	٤ ١٩٥ ٣٦١	٧ ٨٤٨	١٨ ٩٣٩ ٦٩٢	٩ ٦٩٢ ٥٠١
٢ ك ١٩٠٧ ١	٤ ٣٤٥ ٠٤٧	١١ ٢٩١	٢٠ ٦٣٠ ٥٤٤	٧ ٧٠٣ ٧١٠
٢ ك ١٩١٢ ١	٤ ٥١٦ ٢٧٩	١٢ ٨٦٢	٢٠ ١٥٨ ٧٣٨	٥ ٧٨٧ ٨٤٨

تاريخ التعداد	خنازير	ماعز	طيور	قفير نحل
١٠ ك ١٨٨٣ ٢	٩ ٢٠٦ ١٩٥	٢ ٦٤٠ ٩٩٤	—	١ ٩١١ ٧٩٧
١ ك ١٨٩٢ ١	١٢ ١٧٤ ٤٤٢	٣ ٠٩١ ٥٠٨	—	٢ ٠٣٤ ٤٨٥
١ ك ١٩٠٠ ١	١٦ ٨٠٧ ٠١٤	٣ ٢٦٦ ٩٩٧	٦٤ ٤٥٣ ١٧١	٢ ٦٠٥ ٣٥٠
٢ ك ١٩٠٧ ١	٢٢ ١٤٦ ٥٣٢	٣ ٥٣٣ ٩٧٠	٧٧ ١٠٣ ٠٤٥	٢ ٥٩٤ ٦٩٠
(١) ٢ ك ١٩١٢ ١	٢١ ٨٨٥ ٠٧٣	٣ ٣٨٣ ٩٧١	٨٢ ٤٧٤ ٣١٧	٢ ٦١٩ ٨٩١

ان بالمقابلة بين ارقام سنتي ١٨٨٣ و ١٨٩٢ وارقام سنتي ١٩٠٧ و ١٩١٢ لا يظهر التناقص الا في تربية الاغنام وبعكس ذلك نرى تقدماً كبيراً في تربية الخيل والاطيار والخنازير على الاخص حتى سنة ١٩٠٧ ومن سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١٢ نجد ان الابقار والخنازير والماعز قد تناقص عددها قليلاً . وقد كان سبب هذا التناقص تنازل في حاصلات العلف سنة ١٩١١ . ان تربية الاغنام تستلزم اتساع المراعي والمانيا تندفع بزراعتها الى انقاص مساحة المراعي ولكن هذا التحسين

(١) ارقام موقتة

بالزراعة قد كان له تاثير حسن لا يمكن الاستدلال عليه من عدد رؤوس المواشي وذلك التأثير كائن في تحسين السلالة وتأثير هذا التحسين كبير على تزييد مقدار عمل الماشية وحاصلات لحمها ولبنها . والاموال الطائلة التي صرفت في سبيل تربية الماشية كانت تقوم بتأديتها الامة الصناعية التي ما برحت تترقى عدداً وثروةً .

وقد اصبح سوق الماشية رائجاً بالداخل وهكذا نجد ان تربية المواشي قد كان لها نصيب وافر من الفضل في تزييد حاصلات المانيا وازدهارها .

ان الفحم والحديد هما قاعدتا التقدم الصناعي في هذا العصر والمانيا تعد بين اهم البلدان التي جادت عليها الطبيعة بهاتين المادتين الاوليتين للصناعة وفيها عدا ذلك طبقات من الملح والزنك والرصاص والنحاس وما استثمر هذه الثروة الارضية الا فتيان هذه العصر فعرفوا كيف يستفيدون منها . فان قيمة الحاصلات من معادن المانيا « الفحم والمعدنيات والملح » قد زادت في مدة الخمسة وعشرين سنة الاخيرة من ٧٠٠ مليون مارك الى اكثر من مليارين .

ان استثمار الفحم وحده قد بلغ الزيادة الآتية في هذا الجدول :

	فحم حجري			فحم حجري لينيت				
	وسطى النمال	الحاصلات بمليون طن	القيمة بمليون مارك	وسطى النمال	الحاصلات بمليون طن	القيمة بمليون مارك	وسطى العمال	مجموع الحاصلات بمليون طن	القيمة بمليون مارك
١٨٨٧	٢١٧ ٣٥٧	٦٠,٣	٣١١,١	٢٩٤٠٨	١٥,٩	٤٠٢	٢٤٦ ٧٦٥	٧٦,٢	٣٥١,٣
١٩١١	٦٢٨ ٣٠٧	١٦٠,٧	١٥٧٢,٦	٧٢ ٥٦٧	٧٣,٨	١٨٣,٥	٧٠٠ ٨٧٤	٢٣٤,٥	١ ٧٥٦,١
زيادة	٤١٠ ٩٥٠	١٠٠,٤	١ ٢٦١,٥	٤٣ ١٥٩	٥٧,٩	١٤٣,٣	٤٥٤ ١٠٩	١٥٨,٣	١٤٠٤,٨
بالمئة	١٨٩,١	١٦٦,٥	٤٠٥,٥	١٤٦,٨	٣٦٤,١	٣٥٦,٥	١٨٤,٠	٢٠٧,٧	٣٩٩,٩

وقد ظهر تقدم محسوس في سنة ١٩١٢ فان حاصلات الفحم قد ارتفعت الى ٢٥٩ ٤٠٠ ٠٠٠ طن منها ١٧٧ ١٠٠ ٠٠٠ فحم حجري و ٨٢ ٣٠٠ ٠٠٠ فحم لينيت وهكذا يتضح ان المحصول الفحمي قد زاد ثلاثة اضعاف والمانيا تشغل الآن المقام الثالث فيه بعد الولايات المتحدة وانكلترا .

Universitäts- und Landesbibliothek Sachsen-Anhalt
urn:nbn:de:gbv:3:5-11150/fragment/page=00000066

المحروقات المعدنية فحم ولينيت

الممالك	مليون طن		الزيادة بالمئة
	١٨٨٦	١٩١١	
الولايات المتحدة	١٠٣.١	٤٥٠.٢	٣٣٦.٦
بريطانيا وايرلاندا	١٦٠.٠	٢٧٦.٢	٧٢.٦
المانيا	٧٣.٧	٢٣٤.٥	٢١٨.١
النمسا والمجر	٢٠.٨	٤٩.٢	١٣٦.٥
فرنسا	١٩.٩	٣٩.٣	٩٧.٥
بلجيكا	١٧.٣	٢٣.١	٣٣.٥

ان الولايات المتحدة التي كانت تشغل الموقع الثاني حوالي سنة ١٨٨٥ قد تقدمت على رفيقاتها تقدماً كثيراً اما المانيا فقد غدت تزاحم انكلترا وقد كانت هذه منذ ربع قرن تسير في المقدمة وحاصلاتها تبلغ ضعفي حاصلاتنا . ففي سنة ١٩١٢ كانت حاصلات الفحم في المانيا ٢٥٩ ٤٠٠ ٠٠٠ طن وفي انكلترا ٢٦٤ ٧٠٠ ٠٠٠ وضمن هذا الرقم محصول ايرلاندا والفرق يسير كما ترى . وبنضح سبب هذا التناقص في محصولات

انكلترا من وفرة اعتصاب العمال .

ان المانيا تخرج من ارضها خمس المحصول الفحمي العام . وارتقاء صناعة الحديد قد بلغ شأواً لا يستهان به فقد كانت الحاصلات :

سنة ١٨٨٧ — ١٠٦٦٤٠٠٠ طن

وسنة ١٩١١ — ٢٩٨٧٩٠٠٠ طن

فالزيادة اذاً تبلغ الثلاثة اضعاف .

ومع هذا فالحاصلات المعدنية لم تكف معامل المانيا فقد اضطرت الحال الى استيراد ما يلزم من البلاد الاجنبية .

معادن الحديد

	واردات	صادرات	الفائض من	
	بالف طن		الواردات	الصادرات
١٨٨٧	١٠٣٦.٢	١٧٤٤.٦	—	٧٠٨.٤
١٩١٢	١٢١٢٠.١	٢٣٠٩.٦	٩٨١٠.٥	—

اما صناعة السكب فقد كان ارتقائها كما يأتي

	افران عالية مشتعلة	وسطى الباقي	مواد ولية بالف طن	مجموع حاصلات السكب بمليون مارك
١٨٨٧	٢١٢	٢١٤٣٢	١٢٠٥٧	٤٠٢٤ / ١٦٦.٤
١٩١١	٣١٣	٤٧٥٤٦	٤٥٠٦٨	(١) ١٥٥٧٤ / ٨٦٧.٩
زيادة بالمئة	٤٥.٦	١٢١.٥	٢٧٣.٨	٢٨٧.٠ / ٤٢١.٦

هذا وفي مدة ربع القرن الاخير نجد ان حاصل السكب في المانيا قد زاد اربعة اضعاف . فالمانيا تقف الموقف الثاني بين اهم الممالك ذات المساكب الكبرى .

حاصلات السكب بالف طن

ممالك	١٨٨٧	١٩١١	زيادة بالمئة
الولايات المتحدة	٦٥٢٠	٢٤٠٢٨	٢٦٨.٥
المانيا	٤٠٢٤	١٥٥٧٤	٢٨٧.٦
بريطانيا وايرلاندا	٧٦٨١	١٠٠٣٣	٣٠.٦
فرنسا	١٥٦٨	٤٤١١	١٨١.٣
روسيا	٦١٢	٣٥٨١	٤٨٦.٣
بلجيكا	٧٥٦	٢١٠٦	١٧٨.٦

(١) ان حاصلات السكب سنة ١٩١٢ بلغت ١٧٨٥٣٠٠٠ طن

وبهذا المحصول ايضاً نرى الولايات المتحدة تسبق باقي الممالك كثيراً نظراً لوفرت ما لديها من طبقات الحديد . اما المانيا التي كانت حاصلاتها لا تزيد عن نصف حاصلات انكلترا الا قليلاً فانها انتجت سنة ١٩٠٣ ما يزيد عن عشرة ملايين طن وضربت لاول مرة الحاصلات الانكليزية

وفي مدة الثماني سنوات الاخيرة ازدادت حاصلات المانيا باضطراد حتى بلغت ١٥٦٠٠٠٠٠٠ طن سنة ١٩١١ و ١٧٩٠٠٠٠٠٠ سنة ١٩١٢ بينما كانت حاصلات انكلترا واقفة عند حد العشرة ملايين طن .

ان حاصلات السكب في العالم كله تبلغ ٧٥ مليون طن بوجه التقريب والمانيا تخرج ربعها .

وهذا جدول يبين حاصلات الفولاذ في الممالك الاوفر اهمية :

حاصلات الفولاذ بألف طن

ممالك	١٨٨٦	١٩١٠	الزيادة بالمئة
الولايات المتحدة	٢٦٠٤.٤	٢٦٥١٢.٤	٩١٠.٣
المانيا	٩٥٤.٦	١٣٦٩٨.٦	١٣٣٥.٠
بريطانيا	٢٤٠٣.٢	٦١٠٦.٨	١٥٤.١
فرنسا	٤٢٧.٦	٣٣٩٠.٣	٦٩٢.٩
روسيا	٢٤١.٨	٢٥٣٠.٠	٨٧١.٢
بلجيكا	١٦٤.٠	١٤٤٩.٥	٧٨٣.٦

لقد اتينا بوجه التعميم على ذكر اتساع الحاصلات المعدنية فحماً وحديداً ونتخذ ذلك اساساً للحكم في توسع الصناعة الالمانية . ان ضيق النطاق في هذا المؤلف وفقدان الاحصاآت لا يمكنا من الدخول في شعاب الصناعات المختلفة لنوضح عن ارتقائها . ولكن لا نجد بداً من رقم ملخص موجز لحالة هذه الصناعات . والجدول الآتي يبين ذلك من عدد العمال بوجه العموم وعدد الاحصنة البخارية العاملة .

عدد المستخدمين

	١٨٨٢	١٨٩٥	١٩٠٧	زيادة بالمئة
معادن ومعالج مع معامل الاسلاك الحديدية	٤٣٠ ١٣٤	٥٣٦ ٢٨٩	٨٧٩ ٦٠٠	١٠٤,٥
صناعة الحجر	٣٤٩ ١٩٦	٥٥٨ ٢٨٦	٧٤٧ ٠٥٧	١١١,١
« المعادن	٤٥٩ ٧١٣	٦٣٩ ٧٥٥	٩٠٥ ٨٦٨	٩٧,١
الآلات	٣٥٦ ٠٨٩	٥٨٢ ٦٧٢	١ ١٧١ ٧٨٣	٢٢٩,١
صناعة الكيميا	٧١ ٧٧٧	١١٥ ٢٣١	١٧٦ ٦٧٠	١٣٣,٦
« الانارة الصابون والشمع والزيت	٤٢ ٧٠٥	٥٧ ٩٠٩	٩٥ ٩٥٧	١٢٤,٧
النسيج	٩١٠ ٠٨٩	٩٩٣ ٢٥٧	١ ٠٩٤ ٩٥٥	٢٠,٣
الورق	١٠٠ ١٥٦	١٥٢ ٩٠٩	٢٢٥ ٠٤٦	١٢٤,٧
الجلد	١٢١ ٥٣٢	١٦٠ ٣٤٣	٢٠٦ ٣١٣	٦٩,٨
الخشب والحفر الخشبي	٤٦٩ ٦٩٥	٥٩٨ ٤٩٦	٧٣٦ ٤٢٤	٥٦,٨
صناعة الاغذاء	٧٤٣ ٨٨١	١ ٠٢١ ٤٩٠	١ ٢٦٠ ٥٨٠	٦٩,٥
الخياطة والدباغة	١ ٢٥٩ ٧٩١	١ ٣٩٠ ٦٠٤	١ ٥٦٢ ٣٨٢	٢٤,٠
الانشاآت	٥٣٣ ٥١١	١ ٠٤٥ ٥١٦	١ ٥٧٦ ٨٠٤	١٩٥,٦
الصناعات الادبية والفنية	٨٥ ٣٤٩	١٤٧ ٧٤٦	٢٤٣ ٢٦٢	١٨٤,٩

	احصاية الآلات البخارية		القوى على حساب كيلووات « القوة النافعة »
١٨٩٥	١٩٠٧	زيادة بالمئة	
٩٩٥ ٠٦٩	٢ ٣٣٢ ٩٦٨	١٣٤,٥	٤٢٢ ٧٨٢,٣
١٩٧ ٧٩٦	٥٠٣ ٦٨٢	١٥٤,٧	٨٨ ٥٧٠,٣
١٤٢ ١٤١	٤٤٣ ٢٢٤	٢١١,٨	١٢٨ ٩٠٩,٩
١٨٤ ٨٢١	١٢١ ٥٠٢	٥٥٧,٧	٢٢٥ ٠٢٦,٧
٨٣ ٥٨٧	١٩٢ ٩٠٥	١١٨,٩	٤٢ ٢٨٨,٦
٢٩ ٩٤٢	٧٧ ٢٦٥	١٥٨,١	١٣ ٣٦٨,٥
٥١٥ ٥٨٣	٨٨٦ ٣٧٣	٧١,٧	٧٥ ١٢٦,٣
٢٠١ ٤٢٢	٤١٢ ٩٠٨	١٠٤,٩	٥٤ ٩٦٦,٥
٣٢ ٣٧٧	٨٥ ٣٠٤	١٦٣,٥	١٩ ٣٠٢,١
٢٠٣ ٢٣٥	٣٤٦ ٠٢٤	٧٠,٣	٥٦ ٣٢٥,٩
٦٠٦ ٢٦٣	١ ١٨٥ ٨١٩	٧٢,٨	١٥٢ ٧٦٣,٨
١٩ ٢٣٥	٥٤ ٨٥٢	١٨٤,٢	١٨ ٩٩٩,٨
٤٦ ٢٧٤	١٨٩ ١١٧	٣٠٨,٧	٢١ ٤٩٧,٣
١٨ ٧٩٣	٣٥ ٩٧٤	٩١,٤	٤ ٠٩٥٠,١

Universitäts- und Landesbibliothek Sachsen-Anhalt
urn:nbn:de:gbv:3:5-11150/fragment/page=00000072

يتضح ان صناعة البناء التي كان توسعها ضرورياً تبعاً لزيادة السكان وزيادة المعامل تشغل المقام الاول فعدد العمال المشتغلين فى هذه الصناعة قد كان ٥٣٣٠٠٠ فبلغ ١٥٧٦٠٠٠ ويجيء بعد ذلك الزيادة المطلقة والنسبية في صناعات الآلات والحديد والحجر والخشب وازدياد استعمال القوى الميكانيكية في هذه الصناعات ظاهر . وتجد ايضاً زيادة مطلقة في عدد العمال المشتغلين في المواد الغذائية وقد كانت سرعة التقدم نسبية في الكيميا وفروع الاعمال الفنية والادبية وفي صناعة الورق والانارة . وفي صناعة النسج كان التقدم مهماً رغماً عن اشغالها المقام الادنى :

هذا وان مجموع الصادرات على انواعها من بلادنا يدل على ارتقاء يضاهي ما وصفناه من التقدم في كل فروع الاقتصاد .

ان من اهم صادراتنا في هذه الايام « سنة ١٩١٢ » الآلات التي بلغ ثمنها ٦٣٠٣٠٠٠٠ مارك يقابلها ٥٢٨٠٠٠٠٠ في سنة ١٨٨٧ . وصادر الحديد الخشن والصافي تبلغ قيمته اليوم ٥٨٠٩٠٠٠٠٠ مارك وقد كان سنة ١٨٨٧ لا يزيد عن ٩٦ مليوناً . ويتبع هذه المواد بالارتقاء قضبان الحديد والقساطل والصفائح والخطوط الحديدية والعمد

والاسلاك الخ . وصادرات الأوتوموبيل تبلغ ١٠٠٠٠٠ ٦٥ مارك وهذه لم تكن موجودة قبل خمسة وعشرين سنة . وقيمة الصادرات من الفحم كانت سنة ١٨٨٧ تبلغ ٧٩ ٩٠٠٠٠٠ مارك فوصلت اليوم الى ٤٣٦ ٦٠٠٠٠٠ مارك والكوك كان ٩ ٤٠٠٠٠٠ فبلغ ١٢٦ ٤٠٠٠٠٠ مارك . وقيمة صادرات الانيلين والمواد الملونة اصبحت ١٣٣ ٨٠٠٠٠٠ مارك . وقد كانت سنة ١٨٨٧ لا تزيد عن ٤٢٥٠٠٠٠٠ مارك . وصادرات النيل الصناعي كانت بقيمة ٦٣٠٠٠٠٠ مارك فبلغت ٤٥ ٢٠٠٠٠٠ مارك .

والصادرات من مصنوعات المعامل قد زادت ازدياداً كبيراً ايضاً . فالقطن قد زاد من ٦٧٠٣ مليون مارك الى ٤٢١٫٦ مليون مارك

والصوف	«	«	١٧٧٠٦ «	«	« ٢٥٣٠٤ « «
والحرير	«	«	١٦٠١ «	«	« ١٩٠٠٩ « «
وخيوط الصوف	«	«	٣٤٠٠ «	«	« ٨٤٠٢ « «
« القطن	«	«	١٧٠٧ «	«	« ٤٦٠١ « «

وهذه الاعداد تدل على ان صناعة النسج تشابه الزراعة من جهة ازدياد حاصلها دون الزيادة في عدد العاملين فيها .

انه من الخطأ ان يظن بان التوسع في التصدير قد كان سبباً لابتلاع الحاصلات لان التحقيقات الدقيقة قد اثبتت ان رواج المصنوعات فى نفس البلاد يفوق ما نصدره . واذا قلنا ان قوة اقتصادنا الصناعي قد اعتلا ثلاثة اضعاف عن مركزه منذ ربع قرن لا نكون مبالغين .

الحركة الاقتصادية

اننا نأسف لعدم تمكننا من ضبط التوسع في التجارة الداخلية بالدقة التي نتمكن بها من ضبط التوسع في التجارة الخارجية ولكننا نجد لدينا من المعلومات ما يكفي للوصول الى نتيجة نأمن اليها في حركاتنا الاقتصادية.

واول هذه المعلومات ازدياد عدد العاملين في التجارة والنقل وقد كان عددهم سنة ١٨٨٢ بالغاً ١ ٥٧٠ ٠٠٠ نفساً فبلغ ٣ ٤٧٧ ٦٠٠ نفساً في سنة ١٩٠٧ . فتكون الزيادة النسبية في هذه الدوائر اوفر منها في دوائر الصناعة ولا يجب ان نعد التجارة والنقل من الاعمال العقيمة التي لا تتاج لها فانه وان تكن هذه الاعمال لا تؤثر رأساً على تكييف المادة وتغييرها فانها تزيد في قيمتها بنقلها الى حيث تكون اوفر فائدة في دائرتي الاستثمار والاستهلاك . ولذلك نرى التجارة والنقل تزداد اهميتهما كلما تعددت شعاب الاعمال وازدادت المواصلات الاقتصادية امتداداً بين البلدان المتعددة .

ليس بالامكان ان نعين بارقام واحدة زيادة الحركة الاقتصادية . ولذلك نضطر الى ملاحظة الزيادة في بعض توابعها مما عينه الاحصاء .

وبما ان التجارة المتسعة ترتبط ارتباطاً محكماً في دوائر الاستعلامات فيمكن لنا ان نقيس اتساع الاولى على اتساع الاخرى .

احصاء البريد في الامبراطورية « بريد الامبراطورية وممالك البافيار وورتنبرغ »

	وسطي عدد السكان	عدد مراكز البريد	التحاويل	الطرود بدون تبيين قيمة لها بمليون	الخاريروالطرود ذات القيمة المعينة عددها بمليون	تحاويل بريدية بمليون مارك
١٨٨٧	٤٧ ٥٤٠ ٠٠٠	١٩٤٧٦	١٣٠٣،٤	٩٣،٧	١١،٣	٣٩٤٧،٥
١٩١١	٦٥ ٣٩٠ ٠٠٠	٤٠٩٨٧	٥٩٩٤،٣	٢٧١،٣	١١،٨	(١) ٩٣٠٢،١
زيادة بالمئة	٣٧،٥	١١٠،٤	٣٥٩،٩	١٨٩،٥	٤،٤	١٣٥،٦

(١) ان عدد الحوالات قد بلغ الزيادة الفائقة سنة ١٩٠٨ اذ كانت قيمتها ١٢ ٧٦٦ ٣٠٠ ٠٠٠ مارك ومن ذلك الحين تناقصت الحوالات اذ يؤثر باستعمال السفتج البريدية مكانها

التلغراف والتلفون

	عدد مراكز التلغراف	مسافة خطوط الشعب التلغرافية بحساب الف كيلومتر	طول اسلاك الشعب بحساب الف كيلومتر	تلغرافات مرسلة بحساب المليار	عدد مراكز التلفون	مسافة خطوط التلفون بحساب الف كيلومتر	طول اسلاك التلفون بحساب الف كيلومتر	المخابرات التلفونية بحساب المليون
١٨٨٧	١٤٥٦٥	٨٩٠١	٣١٧٠١	١٧٨٦٠	١٨٨ *	٦٠٧ *	٥٦,٤ *	١٥٥٠٦ *
١٩١١	٤٦٤٤٤	٢٢٨٠٦	١٩٠٧٠٢	٤٩٦٤٣	٣٧٩٧٠	١١٧٠٦	٥٠٢٢٠٨	٢٠٧٠٤
زيادة بالمئة	٢١٨٠٩	١٥٦٠٦	٥٠١٠٥	١٧٨٠٠	—	—	—	—

(*) باواخر سنة ١٨٨٨

ان واردات البريد من التحاريروالتلغرافات بلغت ٧٨٤ مليون مارك تقريباً سنة ١٩١١ تجاه ١٩٠ مليون سنة ١٨٨٧ هذا وان الاحصاء الشامل حركات البنوك والامانات يمكننا من الاستدلال على الزيادة في قيمة المعاملات . فان كل معاملة اخذ وعطاء تمثلها قيمة من المال . ولهذا نرى زيادة الحوالات المالية دليلاً على ارتقاء الحركة التجارية لان معظم الاعمال التجارية يرسو على هذه الحوالات . ان قيمة الحوالات « البوليچه » المتعاملة في المانيا سنة ١٨٨٧ كانت تبلغ ١٢ ملياراً يقابلها ٢٤ ملياراً سنة ١٩١٢ . هذا وقد كانت الزيادة بالغة ايضاً في السفاتج وحوالات البنوك فان معاملات الحوالة في بنك الامبراطورية قد زادت قيمتها في مدة ربع قرن من ٨٥ ملياراً الى ٣٧١ مليار مارك والمعاملات العامة لهذا البنك قد ارتفعت من ٧٩ ملياراً الى ٤١٤ مليار مارك . ومعاملات الدوتش بانك وهو اكبر البيوت المالية الخصوصية ارتفعت من ١٨ مليار الى ١٣٢ مليار .

ان زيادة التبادل في المحصولات تتضح من احصاآت وسائل النقل والمواصلات . فان فروع السكك الحديدية قد تمددت بصورة هامة مدة ربع القرن المنصرم حتى امكن لها كفاية المسافرين والبضاعة فبلغت

اربعة اضعاف ما كانت عليه من قبل .

السكك الحديدية ذات الخطوط العريضة في المانيا

	١٨٨٥	١٩١١	زيادة بالمئة
طول الخطوط بحساب الكيلومتر	٣٧١٩٠	٥٩٧٦٣	٦٠,٧
مصاريف الانشاءات بحساب مليون مارك	٩٧٢٢	١٧٨٣٣	٨٣,٤
مستخدمون وعملة	٣٣٣٤٣٩	٧١٣١٨٧	١١٣,٩
العربات الناقلة « قاطرات ومحركات »	١٢٤٥٠	٢٨٠٨٨	١٢٥,٦
عربات المسافرين	٢٢٧٣٥	٥٩٨٥٧	١٦٣,٣
عربات لنقل الحوائج ولنقل البضائع	٢٥٠٦٤٠	٥٩٦٧٦٣	١٣٨,١
دخل الاستثمار بحساب مليون مارك	٩٩٧	٣٢٧١	٢١٨,٠
نقل البضائع بحساب مليون ... ... (١)	١٦٦٠٠	٦١٨٧٠	٢٧٢,٧
نقل الركاب بحساب مليون ... ... (٢)	٧٩٣٢	٣٧٨٥٥	٣٧٧,١

(١) قد اعتبرت الوحدة بحساب الطن لمسافة كيلومتر

(٢) » » » « المسافر » »

ومن الجدول الآتي يتضح سبق المانيا للممالك الغربية في ارتقاء السكك الحديدية :

ارتقاء السكك الحديدية

	طول السكك الحديدية المستثمرة بحساب الكيلومتر			طول الخطوط الحديدية بالكيلومتر عشرة كيلومترات مربعة بحساب مائة الف من السكان			
	اواخر						
	١٨٩٠	١٩١١	زيادة بالمئة	١٨٩٠	١٩١١	١٨٩٠	١٩١١
المانيا	٤٢ ٨٦٩	٦١ ٩٣٦	٤٢,٦	٧,٩	١١,٤	٨,٧	٩,٥
انكلترا	٣٢ ٢٩٧	٣٧ ٦٤٩	١٦,٤	١٠,٣	١٢,٠	٨,٥	٨,٣
فرنسا	٣٦ ٨٩٥	٥٠ ٢٣٢	٣٣,٩	٧,٠	٩,٣	٩,٦	١٢,٨
الولايات المتحدة	٢٦٨ ٤٠٩	٣٩٦ ٨٦٠	٤٤,٦	٣,٠	٤,٣	٤٢,٧	٤٣,١

تابع

ارتقاء السكك الحديدية

	مصاريف الانشآت بحساب مليون مارك		نقل المسافرين		نقل البضاعة		مجموع الحاصلات بحساب مليون مارك	
	١٨٩٥	١٩١٠	١٨٩٥	١٩١٠	١٨٩٥	١٩١٠	١٨٩٥	١٩١٠
المانيا	١١٤٠٧	١٨٦٦٤	١٤٣٤٤,١	٣٧٦١٣,٧	٢٥٤٨٦,٤	٥٣٨٠٣,٨	١٥١٣,٩	٣٠٩٢,٣
انكلترا	٢٠٠٢١	٢٦٣٧٠	—	—	—	—	١٧٣٠,٢	٢٤٨٥,٥
فرنسا	١٢٤٧١	١٥٠٩٩	١٠٦٧١,٠	٢٠٩٧٦,٨	١٢٩١٤,١	٢٧٧٣٣,٠	١٠٠٣,٧	١٨١٣,٧
الولايات المتحدة	٤٦٥٩٥	٧٧٣٥٢	١٩٩٤٠,٤	٥٤٨٤٦,٠	١٣٩٣٧٩,٦	٤٢٥٠٧٦,٧	٥٢١٧,١	١٣٢١١,٥

Universitäts- und Landesbibliothek Sachsen-Anhalt
urn:nbn:de:gbv:3:5-11150/fragment/page=00000082

التجارة الالمانية بحساب مليون مارك

	واردات				صادرات			
	١٨٨٧	بالمئة	١٩١٢	بالمئة	١٨٨٧	بالمئة	١٩١٢	بالمئة
المواد الصناعية الاولية	١٣١٠,٣	٤٢,١	٥٨٨٢,٦	٥٥,٠	٥٨٥,٢	١٨,٧	٢٣٧٠,٦	٢٦,٥
مصنوعات	٨٣٣,٠	٢٦,٨	١٦٠٨,٢	١٥,٠	٢٠٥١,٨	٦٥,٤	٥٧٨٧,٥	٦٤,٦
حبوب	٩٦٥,٧	٣١,١	٢٩٤٤,٦	٢٧,٦	٤٩٩,٩	١٥,٩	٧٨٩,٨	٨,٨
مواشي			٢٥٦,٠	٢,٤			٨,٩	٠,١
مجموع	٣١٠٩,٠	١٠٠,٠	١٠٦٩١,٤	١٠٠,٠	٣١٣٦,٩	١٠٠,٠	٨٩٥٦,٨	١٠٠,٠
معادن ثمينة	٧٧,٤		٣٢٥,٧		٥٦,١		١٤٢,٧	

التجارة الخارجية

بحساب مليون مارك

ممالك	واردات			صادرات			مجموع التجارة		
	١٨٨٧	١٩١٢	زيادة بالمئة	١٨٨٧	١٩١٢	زيادة بالمئة	١٨٨٧	١٩١٢	زيادة بالمئة
اتحاد الجمارك الالمانيه	٣١٠٩,٠	١٠٦٩١,٤	٢٤٣,٨	٣١٣٦,٩	٨٩٥٦,٨	١٨٥,٤	٦٢٤٥,٩	١٩٦٤٨,٢	٢١٤,٧
بريطانيا وايرلاندا	٦١٨٧,٨	١٢٩١٤,٤	١٠٨,٧	٤٥٣٣,٧	٩٩٤٣,٧	١١٩,٣	١٠٧٢١,٥	٢٢٨٥٨,١	١١٣,١
الولايات المتحدة	٢٨٧٠,٤	٦٨٠٠,٩	١٣٦,٩	٢٩٥٢,٧	٩١١٥,٣	٢٠٨,٦	٥٨٢٣,١	١٥٩١٦,٢	١٧٣,٣
فرانسا	٣٢٦١,١	٦٣٦٠,٧	٩٥,٠	٢٦٢٩,٧	٥٣٠٩,١	١٠١,٨	٥٨٩٠,٨	١١٦٦٩,٨	٩٨,١

ان المواصلات النهرية التي تتمم المواصلات الحديدية وتحول عنها تراكم البضائع قد اتخذت اهمية كبرى في ايام الامبراطور نظراً لاهتمامه واختراعاته . ففي سنة ١٩١٠ نقل ٩١ مليون طن من البضائع على مجاري الانهار وفي سنة ١٨٨٧ كان عدد ماخرات الانهر ٢٠٣٩٠ فاصبح في سنة ١٩٠٧ ٢٦٢٣٥ ماخرة . ولم تنحصر الزيادة بالعدد بل ازداد المحمول ايضاً زيادة فائقة ففي سنة ١٨٨٧ كان المحمول ٢٠٠٠٠٠٠ طن فبلغ سنة ١٩٠٧ — ٥٩٠٠٠٠٠٠ طناً . ولم تنشر نتيجة احصاء سنة ١٩١٢ الى الآن . هذا وان التجارة في المعاملات الخارجية لا تنقص اهمية عن التجارة الداخلية .

لقد وضعنا بعض الارقام للدلالة على توسعنا في الاخذ والعطاء مع الخارج والجدول المتقدم تحت عنوان التجارة الالمانية فيه احصاء الارتقاء منذ سنة ١٨٨٧ حتى ١٩١٢ . وقد اتضح ان الصادرات والواردات قد زادت منذ ربع قرن من ٦٢٤٦ مليوناً الى ١٩٦٤٨ مليون مارك واذا اضفنا الى هذه الارقام قيمة المعادن الكريمة تكون الزيادة من ٦٣٧٩ الى ٢٠١١٧ مليون مارك .

هذا وان النظر الى الجدول المتقدم تحت عنوان التجارة الخارجية

يمكننا من معرفة اهمية هذه الزيادة بالنسبة لباقي الممالك . فيتضح لنا ان تجارة المانيا الخارجية قد ارتقت باكثر من تجارة الممالك الاخرى دون استثناء الولايات المتحدة . فان التجارة الالمانية قد زادت نيف وثلاثمائة بالمئة — وبعد ان كانت تجارة المانيا الخارجية في سنة ١٨٨٧ تسير الى جنب التجارة الفرنساوية فانها تفوقها اليوم بما يزيد عن نصف القيمة . وفي ذلك العهد ايضاً كانت تجارة المانيا تبلغ نصف تجارة انكلترا . اما الآن فهذه لا تسبقها الا بـ ١٥ بالمئة فقط . ان هذا التوسع الكبير ليس الا مظهراً جلياً لاعتلائنا الصناعي ويتخذ ذاك مقياساً لهذا . وبينما نرى الزراعة الالمانية في وسطها المحدود لا تصل الى ايفاء حاجات الأمة وهي سريعة التكاثر نجد ان الصناعة الالمانية قد بلغت حداً بعيداً وتجاوزت حاجه الامة فتدفقت على اسواق البلاد الاجنبية ورائدها بخس الاثمان وجودة الجنس . وهكذا تمكنا بسهولة من ابتياع المواد الاوليه والمواد الغذائية من الخارج .

ان معاملاتنا مع الخارج يتم معظمها بواسطة النقليات بحراً ومن الجدول الآتي يتضح التقدم الذي احرزناه في تجارة البحار .

سفن التجارة الالمانية

	اول ك٢ سنة ١٨٨٨			اول ك٢ سنة ١٩١٣		
	عدد	محمول بالطن	العمال	عدد	محمول بالطن	العمال
سفن شراعية	٣٠٣٤	٧٥٨٣٥٩	٢١٠٥٣	٢٤٢٠	٣٩٦٩٠٤	١٢٩٨٠
« صغيرة	٦٠	١١٤٥٩	١٦٧	٣٣٢	١٠١٣٢٤	١٠٥٣
بواخر	٧١٧	٤٧٠٣٦٤	١٥٨٥٦	٢٠٩٨	٢٦٥٥٤٩٦	٦٣٧١٣
مجموع	٣٨١١	١٢٤٠١٨٢	٣٧٠٧٦	٤٨٥٠	٣١٥٣٧٢٤	٧٧٧٤٦

Universitäts- und Landesbibliothek Sachsen-Anhalt
urn:nbn:de:gbv:3:5-11150/fragment/page=00000087

ان عدد السفن قد زاد خمسين بالمئة تقريباً ومحمول التجارة البحرية قد بلغت الزيادة فيه بنفس المدة ٢٥٠ بالمئة واما في عدد العمال فقد بلغت ٢٠٠ بالمئة . وعدا ذلك فقد تحسنت الحالة البحرية بوجه عام اذ استبدلت بالتدريج السفن الشراعية بالسفن البخارية وهكذا كان محمول البواخر سنة ١٩١٣ يزيد على محمولها سنة ١٨٨٨ ستة اضعاف وكان محمول السفن البخارية في ذلك العهد لا يزيد عن ثلاثة اخماس محمول السفن الشراعية . اما الآن فهو يفوقها بسبعة اضعاف . ففي سنة ١٩٠٣ كانت قد مضت خمس سنوات على انشاء ربع السفن البخارية الالمانية ومحمول هذا الربع ... ٤٤٠٠ طن واكثر من نصف هذه البواخر كان قد تم انشاؤه قبل عشر سنوات .

والجدول الآتي يبين الارتقاء في توسع المرافئ الالمانية :

النقليات البحرية		سفن تجارية محملة			
		وارد		صادر	
		عدد	محمول	عدد	محمول
المرافي	١٨٨٧	٢٩٣٥٩	١٦٧٥٤٩٨	٢٨٠٦٤	١٦٦١٤٧١
الالمانية	١٩١١	٥٦٥٥٤	٥٣٩٧٩١٣	٥٥٧٩٥	٥٤٩٥٧٩١
بقية المرافي	١٨٨٧	١٨٨٩١	٥٩١٧٢٤٢	١٤٩٩٥	٤٤٦٧٣٥٣
الاوروبية	١٩١١	٤١٤٤٣	١٥٣٣٠٧٥٧	٢٣٤٤١	٨٩٧٥٦٥٥
المرافي الغير	١٨٨٧	١٨٧٤	٢٢٤٨١٨٧	١٥١٧	١٨٣٧٧٠٢
اوروبية	١٩١١	٢٨٥٧	٨٣٣٩٣٨٥	٢٠٥٥	٦٦٢٩٧٣٥
مجموع	١٨٨٧	٥٠١٢٤	٩٨٤٠٩٢٧	٤٥٠٧٦	٧٩٦٦٥٢٦
	١٩١١	١٠٠٨٥٤	٢٩٠٦٨٠٥٥	٨١٢٩١	٢١١٠١١٨١

ان هذه الارقام تثبت نتيجة احصاآت تجارتنا الخارجية ولتقابل ايضاً بين هذا الارتقاء في المانيا وارتقاء باقي الممالك المراقبة لهـا . ومن الجدول الآتي يتضح الفرق :

وارتفاع باقي الحالات المراقبة هنا . ومن الجدول الآتي يتضح الفرق :

السفن التجارية لبعض الدول العظمى

		سفن شراعية		سفن بخارية		مجموع	
		عدد	المحمول بالف طن	عدد	المحمول بالف طن	عدد	المحمول بالف طن
المانيا	١٨٨٥	٣٤٣٨	٨٥٤,٩	٦٦٤	٤٢٠,٦	٤١٠٢	١٢٧٥,٥
	١٩١١	٢٧٢٣	٥١٠,٠	٢٠٠٩	٢٥١٣,٧	٤٧٣٢	٣٠٢٣,٧
بريطانيا وايرلاندا	١٨٨٥	١٧٠١٨	٣٤٥٧,٠	٦٦٤٤	٣٩٧٣,٠	٢٣٦٦٢	٧٤٣٠,٠
	١٩١١	٨٧١٤	٩٧١,٧	١٢٢٠٥	١٠٧١١,٤	٢٠٩١٩	١١٦٨٣,٢
الولايات المتحدة	١٨٨٥	١٨٥٦٤	٢٧٧١,٠	٥٣٩٩	١٤٩٤,٠	٢٣٩٦٣	٤٢٦٥,٠
	١٩١٢	١٠٩٦٩	٢١٤٧,٧*	١٠٣٠٩	٢٤٧٠,٦*	٢١٢٧٨	٤٦١٨,٣*
نروج	١٨٩٠	٦٧٦٠	١٥٠٣,٠	٦٧٢	٢٠٣,٠	٧٤٣٢	١٧٠٦,٠
	١٩١٠	١٢٠٥	٦٣٠,٣	١٨٤٢	٨٩٥,٩	٣٠٤٧	١٥٢٦,٢
فرنسا	١٨٨٥	١٥٢٦٦	١٠٠٠,٠	٩٣٧	٤٩٢,٠	١٦٢٠٣	١٤٩٢,٠
	١٩١١	١٥٩٤٩	٦٢٤,٥	١٧٨٠	٨٣٨,١	١٧٧٢٩	١٤٦٢,٦

* المحمول مع وزن الاوعية

Universitäts- und Landesbibliothek Sachsen-Anhalt
urn:nbn:de:gbv:3:5-11150/fragment/page=00000090

لا ينكر ان المانيا تشغل الموقع الثالث بسفائنها وقد تقدمتها انكلترا والولايات المتحدة شوطاً بعيداً ولكن المانيا بسفائنها البخارية قد سبقت الولايات المتحدة ووقفت بالمقام الثاني .

وها نحن راسمون جدولاً يبين حركة مرافئ العالم الكبرى ونقتصر فيه على احصاء صادرات السفن البخارية لسنة ١٩١١

	١٩١١	
	الحركة العمومية	محمول تام بحساب الالف طن الحركة مع الخارج
هامبورغ	١٣١٧٧	١١٩٩٣
لوندرا	١٩٥١٦	١١١٧٢
ليفربول	١٤٥٦٣	١٠٤٤٥
انفرس *	—	١٣٣٢٦
روتردام	—	١٠٥٩٩
مرسيليا	٩٦٦٠	٨٦١٩
جنوا	٧٤٢٣	٥٩٢٢
تريستا	٤٢٤٦	٢٧١٣
نيويورك ١٢ـ١٩١١	—	١٣٥٤٩

(*) ان حساب المحمول يختلف في انفرس عن طريقة حسابه في هامبورغ وبهذا الاعتبار نجد ان رقم انفرس يكون اقل بقليل من رقم هامبورغ .

ان هانبورغ بالنظر للمعاطاة مع الخارج لا يتقدمها غير نيويورك وانفرس وحركة هذا المرفأ متأتية بالدرجة الاولى من صادرات وواردات المانيا ·

ان المانيا قد توصلت بالسعي والعمل الى اشغال أحد المواقع الاولى البحرية بين الدول رغماً عن ضيق سواحلها وعدم ملاءمة مواقعها · هذا مع اعتبار ان الظروف لم تزل هي منذ اربع مئة سنة عندما اكتشفت اميركا وطريق الهند وتحولت تجارة العالم من المانيا نحو طرق جديدة · فالارتقاء قد صدر من داخل الوطن والنقطة التي وصلنا اليها تعلو ما كنا نحلم بالوصول اليه من قبل · ان اساس التجاره مع الممالك الاجنبية قد كان يرسو في الاعصر الماضية على الثروة المفترضة او الحقيقية للبلاد التي ما وراء البحار · فعندما فتحت طرق جديدة تحولت هذه الثروة الى بلدان بعيدة عنا وعلى اثر ذلك فقدنا موقعنا التجاري · اما اليوم فتجارتنا الخارجية وقوتنا البحرية راسيتان على اسس متينة من العمل الوطني والحاصلات والقوة الاقتصادية · فانه كما ان تجارتنا قد تزايدت بارتقاء الحاصلات هكذا الحاصلات نفسها قد ارتقت بدورها تبعاً لارتقاء التجارة · هذا وان الكلمات التي نطق بها الامبراطور ويلهلم الثاني منذ

عشرين سنة قائلاً « ان الدنيا مسيرة بالاخذ والعطاء » لهي كلمات لا تنطبق عَلَى بلاد بمثل انطباقها على بلادنا .

ان تجارة المانيا لا ترسو فقط عَلَى عملها الداخلي بل لها اساسات قوية في الخارج ايضاً . فان ضيق مساحة مملكتنا ووحدة اقليمها وازدياد الاهلين فيها والارتقاء في الاحتياج . كل هذه اسباب تجعلنا بحاجة الى استيراد كميات وافرة من المواد الاولية والحاصلات الغذائية فيجب علينا ان نؤدي ثمن هذه الواردات لنا من عملنا وقيمة ما نصدره من الحاصلات الصناعية . فالمسئلة اذاً دائرة عَلَى تأمين تصدير الحاصلات الصناعية من جهة واستيراد المواد الاولية من جهة اخرى . وتأمين ذلك لا يكون الا بحسن سياسة الاقتصاد الوطنية وحسن السياسة التجارية . والصعوبة في هذا الامر كائنة في عضد القوى المولدة للحاصلات والعمل عَلَى انمائها والاجتهاد لتوفير وسائل تصدير الحاصل واستيراد المواد الاولية عَلَى اشد الشروط ملائمة واقلها تحولاً . وقد كان لحل هذه المشاكل نصيب وافر من النجاح ايام حكم الامبراطور ويلهلم الثاني نظراً لحسن السياسة التجارية التي أُتبعت ويمكننا اثبات هذا المعتقد رغماً عن الاختلافات السائدة بين الاحزاب في دوائر التجارة السياسية .

ان الزراعة والصناعة قد عضدتا امام المزاحمة الاجنبية فسارتا على سبيل الترقي . وقد امنت الاتفاقات التجارية البعيدة الأمد انفساح مجال الاسواق الاجنبية لصادراتنا التجارية وانفتاح المرافئ لسفائننا . فتمكنا بذلك ان نؤمن للتاجر الالماني موقفاً ثابتاً وارتقاء مضطرداً . هذا واننا لم نصل الى هذه النقطة دون اجتياز مصاعب عديدة في الاخذ والرد مع الاجانب وفي الاختلاف بين ميمنة الاحزاب وميسرتها . فان الامبراطور ويلهلم الثاني ما ارتقى منصة العرش حتى ادرك بنظره النقاد ما يجب عمله بين كل هذه المشاكل فاندفع بكل ما يعهد به من الروية والثبات لبلوغ الهدف المقصود

ان وصولنا الى تأمين دخول السفن التجارية الالمانية الى المرافئ وتأمين تصريف بضائعنا في الاسواق الاجنبية لا يكفي لنا . لان توسع صناعتنا قد اوقفنا تجاه الاجانب في موقف الاستقلال نسبياً وهذا الاستقلال يعد كفة راجحة تحتاج الى كفة اخرى تعيد التوازن ولا يكون ذلك الا اذا توصلنا الى وجود مجال ما وراء حدودنا لصرف قوانا العملية وما فاض من رؤوس اموالنا . يجب ان نحصل على النفوذ اللازم للبيع والشراء في البلاد السحيقة . ولا يتم هذا النفوذ الا بالاستيلاء على

المستعمرات لان لا شيء يؤمن التجارة في مثل هذه البلدان كالسيادة السياسية . ولكننا نجد مع الاسف ان هذه الطريق لا تنفرج امامنا عن اتساع كاف . ان المانيا عندما وجهت انظارها نحو البحر بعد فراغها من العمل في وحدتها السياسية وجدت ان عالم المستعمرات قد تم اقتسامه تقريباً لاجل ذلك وجب علينا ان نستبدل الخطة التي فاتتنا بخطة السياسة الاقتصادية سائرين بكل احتياط وعزم . ان سياستنا الاقتصادية قد أسست سنة ١٨٨٥ فبدأت بصورة بسيطة ولكنها امنت الارتقاء الآتي وقد كانت هذه السياسة محصورة حتى اعتلا الامبراطور ويلهلم للعرش بتأسيس بعض الاعمال التجارية ورفع العلم الالماني على بعض سواحل افريقيا الخالية وبعض جزر الباسيفيك . وهكذا على هذا الاساس الصغير بنيت ممالك الالمان الاستعمارية ولم تبلغ هذا الشأو من اتساعها واكتشافاتها الجغرافية واستيلائها العسكري واستثمارها الاقتصادي الا بعد ارتقاء الامبراطور على العرش منذ عشرة او خمسة عشر سنة فقط . ولقد كان العمل كبيراً وشاقاً لان هذه المستعمرات التي بقيت فضلة الاستيلاء كانت فاقدة وسائل الترقي . واهلها شديدو المراس . ولم ننس حتى الآن ما كلفتنا مقاومة جنوب غربي افريقيا من المال والرجال

وزد على ذلك ما كان من المصاعب في نفس عاصمة الملك لعدم ادراك اهمية الاستعمار ووهن القوى والاعتقاد وقلة الاختبار في التشكيلات الاستعمارية وفقدان الاثر المقتفى من اجل ذلك كان نصيب الاعمال الاولية هبوطاً في الادارة والاقتصاد معاً .

اما اليوم فمصاعب الايام الاولى قد حلت تقريباً . وممالك المانيا الاستعمارية تبلغ مساحة ٢٩٠٠٠٠٠٠ كيلومتراً مربعاً فهي اذاً خمسة اضعاف مساحة السلطنة الالمانية . وعدد اهالي هذه المستعمرات يبلغ ١١ مليون رجلاً والسكان البيض يبلغ عددهم ٢٧٠٠٠ نفساً بعد ان كان عددهم منذ عشر سنين لا يتجاوز العشرة آلاف .

وقد بلغت مسافة الخطوط الحديدية سنة ١٩١٢ في مستعمراتنا الافريقية ٣٨٦٧ كيلومتراً مستثمراً و٦٩٦ كيلومتراً تحت الانشاء . ان مجموع تجارتنا في افريقيا والباسيفيك بين صادر ووارد لم يكن يزد سنة ١٨٩٨ عن ٤٦٦٠٠٠٠٠ مارك فازداد حتى بلغ ٢٦٣ مليوناً سنة ١٩١٢ اي انه بلغ الاربعة اضعاف في ظرف اربعة عشر سنة هذا وان تجارة الكياوتشو قد ارتفعت من ٣٤٥٠٠٠٠٠ مارك حتى بلغت الـ ٢٦٠٢٠٠٠٠٠ مارك سنة ١٩١٢ . ان تجارة المانيا التي كانت سنة

١٨٩٦ تبلغ في مستعمراتها ١١ مليوناً قد اصبحت اليوم تزيد على المئة مليون .

رغماً عن هذه الزيادة الكبيرة في الارقام نجد ان ممالك المانيا الاستعمارية لم تجتز دائرة نشوئها بعد فان المستقبل سوف يحول هذه المستملكات الى اسواق تصريف للبضاعة الالمانية والى مصدر للمواد الاولية التي نحتاجها كالقطن مثلاً وعندئذٍ تكون هذه المستعمرات قد اصبحت احدى الدعائم الهامة لموقفنا الاقتصادي في العالم . ان اجتهاد الامة الالمانية لا يتجلى في المستعمرات فقط فهو ظاهر في كل بلاد اجنبية ما وراء البحار وآية التاجر الالماني هي هذه « ان ميداني هو العالم » . ولقد كان التجار الالمانيون منتشرين في اهم بلاد اوربا وبقية القارات من قبل الاستيلاء على المستعمرات ومن قبل تأسيس الامبراطورية وقد كان هذا الاندفاع التجاري سبباً لفقد كثير من الالمان جنسيتهم ولكن عدداً وفيراً منهم ايضاً قد حافظ على اخلاقه وعلاقاته الوطنية . وهذا القسم يعد من اهم دعامات المانيا الكبيرة لان رجاله قد ثبتت ارجلهم في البلاد الغريبة ولكن اعمالهم التجارية والصناعية والزراعية لا تزال معززة لموقع المانيا في العالم . وقوة الفكر والمال الالمانية قد اتت باعمال كبيرة في بلاد ما

وراء اوروبا كاعمال الكهرباء والري والسكك الحديدية كما في بغداد وشان تونك . فان هذه السكك الحديدية تفسح تحت حماية المانيا مجالاً واسعاً للزراعة واستثمار الثروة الطبيعية وتلك حاصلات شديدة الفائدة لموقفنا الاقتصادي ومن جهة اخرى نوجد مستهلكاً لصادراتنا . من اجل هذا كان الامبراطور يعطف اهمية كبرى على مثل هذه الاعمال الهامة .

ان هذا البناء الاقتصادي الشاهق الذي وصفناه لا يمكن له ان يثبت عَلَى قاعدة متينة ما لم يكن بمعزل عن كل صدمة جبرية . فان المقاومة السلبية التي لا تنقص في قوة المانيا الاقتصادية ليست بالقوة الوحيدة التي يجب الاعتماد عليها والتاريخ يثبت لنا ان ميل القوي لاستعمال سلاحه ضد الضعيف كان شديداً في كل زمان وحروب الاقتصاد اوفر من ان تعد ومهما ارتفعت الانسانية على مدارج المدنية لا يمكن لامة زادت قوة اقتصادها عَلَى قوتها الفعلية من حفظ توازنها ولا بد من حدوث طارئ يقلب ذلك التوازن رأساً عَلَى عقب . ان المانيا لم تجهل هذا المبدأ فانها عدا عما يستلزمه موقعها الجغرافي واختباراتها التاريخية من ايجاد جيش بري مهيأ لكل طارئ قد اجبرت لايجاد قوة بحرية توقف المطامع عند

حدها كيلا تتطاول الى صد علاقاتها التجارية ما وراء البحار . وهكذا نجد ان قوتنا البحرية التي انشأها الامبراطور ويلهلم الثاني تقوم مقام التاج على هام ذلك الارتقاء الوطني العظيم الذي يحمل حياة المانيا على كاهله.

الاستهلاك

ان محجة كل حركة اقتصادية هي نوال كل احتياجات الانسان المادية . اذاً ان ارتقاء المحصول والتجارة الذي نراه يتجلى بين الجد وتحسين الآلات والادارة لهو ارفع واقوى من تزايد الاهلين . وهذا التفوق يجب ان ينتج عنه زيادة في الاستهلاك وتحسين كلي لاسباب المعيشة في بلادنا . والا فنكون قد اخطأنا المرمى وتماضينا عن المحجة في سيرنا .

ان الجهد في العمل والتحسين في الاقتصاد لا يقف فقط عند حد سد الحاجة المادية بل انه يتعداه الى التوفير بما فاض عن الاستهلاك والامم كالفرد بهذا المعنى اذ تدفع بما زاد عن احتياجها الى مخزن قوتها فتزيد القوة المحصلة فيها . وهكذا نجد ان ثروة المانيا التي جمعت في مدة خمسة وعشرين سنة بالتحسين الزراعي وزيادة الماشية وارتقاء المعامل على

انواعها تحسيناً وعدداً وامتداد السكك الحديدية وازدياد المراكب والمرافئ ووسائل النقل والمؤسسات العمومية كل هذه الاشياء ذات القيمة الكبرى نجد انها ممثلة لما فاض عن الاستهلاك وهذا الفائض يبلغ مبلغاً فاحشاً وسوف نخصصه بحث تحت عنوان ازدياد ثروة المانيا .

ولنبدأ الان باظهار زيادة الاستهلاك في بعض المواد الاوفر اهمية والتي امكن احصائها بالدقة . وسوف نضرب صفحاً عن ذكر المعادن والمحروقات التي لا تعد بين المستهلكات النهائية .

ولنذكر اولاً الحبوب « الحنطة البيضاء والسوداء »

وسطى السنين	حنطة سوداء		حنطة بيضاء		القيمة	
	مجموع طن ١٠٠٠	الكل راس كيلوغرام	مجموع طن ١٠٠٠	الكل راس كيلوغرام	مجموع طن ١٠٠٠	الكل راس كيلوغرام
١٨٨٦-٩٠	٥٥١٩	١١٤٫٥	٣٠٦٣	٦٣٫٦	٨٥٨٢	١٧٨٫١
١٩٠٧-١١	٩١٨٠	١٤٣٫١	٥٦٨٥	٨٨٫٦	١٤٨٦٥	٢٣١٫٧
زيادة بالمئة	٦٦٫٣	٢٤٫٩	٨٥٫٦	٣٩٫٣	٧٣٫٢	٣٠٫١

ان الزيادة ليست بالتي يستهان بها وتزداد اهميتها اذا ذكرنا ان الاحصاء قبل سنة ١٨٩٣ لم يكن دقيقاً ولم تكن طريقته تتناول احصاء

١١٨٥ بالمئة من الحاصلات. يتضح مما تقدم ان الغذاء قد زاد تحسيناً بين الاهلين والاستهلاك بنسبة الفرد قد بلغ زيادة لم تبلغها امة في باقي البلدان والجدول الآتي يثبت هذا :

استهلاك الحنطة السوداء والبيضاء بحساب الكيلوغرام لكل شخص

	المانيا	النمسا والمجر	بريطانيا وايرلاندا	فرنسا	ايطاليا	الولايات المتحدة
١٨٨٦-٩٠	١٧٨،١	١٥٢،٦	١٦٣،٩	٢٥١،٨	١٢٢،٨	١١٧،٢
١٩٠٢-٦	٢٤٧،٦	١٧٤،٠	١٦٦،٢	٢٤١،٦	١٤٥،٠	١٤٣،٥
زيادة بالمئة	٣٩،٠	١٦،٣	١،٤	—٤،٢	١٨،٠	٢٨،٣

اذاً ان استهلاك الحبوب بالنسبة الفردية في المانيا يزيد على الاستهلاك في كل بلاد. وقد كانت فرنسا من قبل حائزة هذه الاسبقية. اما التقدم في زيادة استهلاك الشعير والحنطة السوداء والبطاطس فيتضح من الجدول الآتي :

	شعير		حنطة سوداء		بطاطس	
	مجموع طن ١٠٠٠	لكل نفس كيلوغرام	مجموع طن ١٠٠٠	لكل نفس كيلوغرام	مجموع طن ١٠٠٠	لكل نفس كيلوغرام
١٨٨٦-٩٠	٢٣٦٩	٥٣,٣	٤١٤٢	٨٥,٩	١٨٥٦٧	٣٨٥,٢
١٩٠٧-١٢	٥٨٣٦	٩٠,٨	٧٧٠٨	١٢٠,٢	٣٦٩٩٠	٥٧٧,٢
زيادة بالمئة	١٤٦,٣	٧٠,٤	٨٦,١	٣٩,٩	٩٩,٢	٤٩,٨

وفي هذه الحاصلات ايضاً يتضح تقدم المانيا في الاستهلاك على بقية البلدان .

ان احصاء استهلاك اللحوم صعب جداً ومنذ سنة ١٩٠٤ لم نصل الى وضع اساس دقيق لمثل هذا الاحصاء . اما في بريطانيا وايرلاندا فقد وصل الاحصاء لهذه المادة الغذائية الى درجة دقيقة وباقي البلاد لا احصاء صحيح لها لهذه المادة ايضاً . غير انه يمكن التوصل الى احصاء تقريبي باعتبار الذبائح العمومية سنة ١٩١٢ وباعتبار الاحصاء الرسمي سنة ١٩١١ و١٩١٢ للذبائح الخصوصية في البيوت

نبائح	زبائح القصابين سنة ١٩١٢ بحساب الالف	زبائح البيوت من اخر سنة ١٩١١ الى اخر سنة ١٩١٢ بحساب الالف	مجموع بالف	الوزن بالكيلوغرام	مجموع حاصلات اللحم بالف طن	الاستهلاك بحساب الكيلوغرام لكل نفس
ابقار وثيران	٩٤٤,٩	١٥٩,٩	—	٣٢٠	* ٩٣٤,٢١	١٤,١٣
ابقار (انثى)	١ ٧٢٧,٦		—	٢٤٠		
عجول (»)	٩٦١,٥		—	١٨٥		
عجول	٤ ٣٦٠,٣	—	٤ ٣٦٠,٣	٤٠	١٧٤,٤١	٢,٦٤
خراف	٢ ٢٦٣,٤	٥٠٩,٨	٢ ٧٧٣,٢	٢٢	٦١,٠١	٠,٩٢
خنازير	١٨ ١٩٦,٣	٥ ٧٨٠,٩	٢٣ ٩٧٧,٢	٨٥	٢٠٣٨,٠٦	٣٠,٨٣
خيل	١٧٩,٠	—	١٧٩,٠	٢٣٥	٤٢,٠٧	٠,٦٣
ماعز	٤٦٧,٩	٧٢٢,٥	١ ١٩٠,٤	١٦	١٩,٠٥	٠,٢٩
				مجموع		٤٩,٤٤

واذا اضفنا الى هذا التعديل ما يرد الى المانيا من اللحوم الطرية والمقددة والدهن وهو بمعدل ٢٥٠٠ غرام لكل نفس بحسب احصاء

(*) لقد عدل وزن الماشية المذبوحة في البيوت باعتبارها ٢٤٦ كيلو بالنسبة لذبائح القصابين

دوائر الصحة يكون المعدل المتوسط الاستهلاك الفرد ٥١,٩ كيلو من اللحوم.

اما في بريطانيا العظمى وايرلاندا فالاستهلاك باللحوم قد زاد بالمعدل الآتي على حساب الكيلو لكل فرد

	الماشية الكبرى	العجل	الغنم	الخنزير	المجموع
١٩٠٠	٢١,٢	٠,٩	٨,١	١٥,٣	٤٥,٥
١٩٠٤	٢٤,٦	١,٠	٩,٩	١٧,١	٥٢,٦

نرى مما تقدم ان صرفيات اللحم في المانيا بحساب مقطوعية الفرد سنة ١٩١٢ تقابل مقطوعية الفرد في انكلترا سنة ١٩٠٤ وانكلترا تفوق باقي البلاد الاوروبية بهذا الاستهلاك. اما زيادة مقطوعية الاشربة الكحولية فلم تكن كثيرة. فمن سنة ٨٨-١٨٨٧ الى ١٢-١٩١١ كانت زيادة مقطوعية العرق من ٤,٤ ليتر الى ٥,٣ — ومقطوعية البيرا من ٩٨ الى ٩٩ ليتراً. وفي سنة ١٩١٢ حيث كان الحر شديداً جداً بلغت الزيادة الى ١٠٦ ليترات. ومقطوعية التبغ قد بقيت على حالها فقد كانت المقطوعية بحساب الفرد ١,٥ كيلو سنة ١٨٨٦.٩. وبقيت كما هي سنة ١١-١٩٠٧. وهكذا بقيت مقطوعية ملح الطعام فانها لم تزل تتراوح بين ٥,٧ وبين ٨

كيلو بالسنة .

وليس الحال كذلك في مقطوعية السكر والجدول الآتي يبين الاحصاء الرسمي لهذه المقطوعية .

وسطى السنين	طن	استهلاك الفرد كيلو
٨٨—١٨٨٧	٣٩٨ ٠٠٠	٨٫٤
٠٢—١٩٠١	٦٦٩ ٠٠٠	١١٫٦
١١—١٩١٠	١ ٢٤٢ ٠٠٠	١٩٫٠
١٢—١٩١١	١ ١١٢ ٠٠٠	١٦٫٩

رغماً عن هذه المقطوعية الكبرى ورغماً عن كون المانيا البلاد الاوفر محصولاً بالسكر نجد انها لم تزل بعيدة عن مقطوعية السكر في انكلترا والولايات المتحدة . فالمانيا تضاهي فرنسا بهذا الاستهلاك .

مقطوعية السكر الصافي بحساب الكيلو لكل فرد

	المانيا	النمسا والمجر	بريطانيا وايرلاندا	فرنسا	روسيا	الولايات المتحدة
٨٦—١٨٨٥	٦.٨	٥.١	٣١.٩	١١.٨	٣.٧	٢٢.٤
١١—١٩١٠	١٩.٠	١٣.٠	٤١.١	١٩.٣	١٠.١	٣٥.٩

اما مقطوعية الواردات الاستعمارية والاثمار فهي عَلَى زيادة هامة

	قهوة		حبوب الكاكاو		الشاي		الارز	
	مجموع طن	للفرد كيلو	مجموع طن	للفرد كيلو	مجموع طن	للفرد كيلو	مجموع طن	للفرد كيلو
١٨٨٦_٩٠	١١٤٢٦٣	٢.٣٨	٤٩٥٤	٠.١٦	١٩١٢	٠.٠٤	٨٤٣٧٥	١.٧٦
١٩١٢	١٦٨١٥٨	٢.٥٣	٥٣٦٠١	٠.٨١	٤١٢٦	٠.٠٦	١٦١٠٧٢	٢.٤٣

ونرى ايضاً زيادة في مقطوعية القطن وهو المادة الاولية للكسوة . ففي وسطى سني ١٨٨٦_٩٠ كانت المقطوعية في المانيا ٢٠١٠٠٠ طن اي ٤,١٩ كيلو لكل فرد فبلغت سنة ١٩١٢ — ٥٠١٦٦٠ طن اي ٧,٥٦ كيلو لكل فرد .

كل هذه الارقام وسطية فهي تدل عَلَى الحركة العامة ولا يمكن ان تؤثر عليها الشواذات الموضعية . وهكذا يثبت عَلَى ان الشعب الالماني قد كان اوفر غذاءً واحسن كساءً في مدة ربع القرن المنصرم .

القسم الثالث

الدخل الوطني والثروة الوطنية

* * *

ان الارقام المثبتة التي اوردناها في الفصل السابق تكفي لتتبع الارتقاء في بعض الحاصلات الوطنية والتقدم في التجارة ووسائل النقل وزيادة الاستهلاك في المواد الاوفر اهمية . وكل هذه الارقام تتفق للدلالة على اطراد الاعتلاء في قوانا الاقتصادية وتوقف الفكر امام مشهد شعب مملوء بالامل والقوة والحياة . فمن البديهي اذاً ان نجمع هذه الدلائل المتفرقة بدليل واحد لاننا اذا اردنا الوقوف على حالة عمل تجاري نبدأ

بالنظر الى حساباته و بعد وضع الميزان بين ماله وما عليه فحكم برقم واحد عَلَى حالته المالية . افلا يمكن اتباع هذه القاعدة في الحكم عَلَى حال مملكة اقتصادياً ؟ .

لقد جربت هذه القاعدة في مثل هذا المطلب مراراً ولكنها لم تأت بالمطلوب . لانه رغماً عن ارتقاء الاحصاء الاقتصادي لم تزل المواد الضرورية مفقودة لوضع ميزانية حساب تامة : وليس لدينا قيودات دقيقة او دفاتر تجارية تضم شوارد الحساب الاقتصاد الوطني . ولهذا يضطر الحاسب الى الالتجاء الى التقدير على اساس الافتراض فيملي الفراغ المحسوس بنظريات مفترضة وهكذا يجيء المجموع مطابقاً للحقيقة بوجه التعميم ولكنه يحتمل خطأً كبيراً . ولكن سوف نجرب ان نرسم صورة عمومية لارتقائنا الوطني رغماً عن كل هذه المصاعب لان توحيد كل هذه الاحصاآت يولد رقماً واحداً يرتاح اليه المفكرون .

حاصلات المانيا الوطنية

يمكن تقدير هذه الحاصلات بالاستناد الى ارقام الضرائب على الدخل. ولا ينكر ان طريقة التحصيل المختلفة في كل حكومة من حكوماتنا المتحدة تجعل التوحيد بالتقدير معرضاً لبعض الخطأ وعدا ذلك فالتحصيل بوجه العموم لا يكون دليلاً حقيقياً عَلَى الحاصلات مهما كانت الحكومة شديدة في اجراآتها وهناك ايضاً حاصلات لا تبلغ القيمة التي تخف عليها الضريبة فيبقى مجموعها خارجاً عن الاحصاء ومن المحقق ان اخفاء الكثير من الحاصلات يولد نقصاً غير يسير في الواردات الوطنية.

ولكن لحسن الحظ نجد في الطريقة التي اتبعتها بروسيا في التحصيل منذ عشرين سنة ما يجعلنا واثقين من نتيجة الاحصاء وفي الجدول الآتي لم يكن بد من الالتجاء الى الافتراض في بعض الارقام وذلك في تقدير ثروة اصحاب المال الذين يتراوح دخلهم بين ٩٠٠ و ٣٠٠٠ مارك فنقدر الدخل بمعدل متوسط ١٥٠٠ مارك وقد لجأ الى التقدير ايضاً على

ثروة من ينقص دخلهم عن الـ ٩٠٠ مارك وهم معفون من الضريبة فنقدر دخلهم بمعدل متوسط ٧٥٠ مارك . اما دخل الشركات القانونية فقد ضرب صفح عن ذكرها لانها دخلت باحصاء دخل الافراد المشكلين لها .

لكي نتمكن من ايضاح الحالة الحاضرة والنجاح الذي وصلنا اليه اثناء هذه السنين الاخيرة يجب علينا ان نقابل بين نتائج سنة ١٩١٢ وسني ١٨٩٦ و١٩٠١ و١٩٠٦ و١٩١١ ولا لزوم الى الرجوع لما وراء سنة ١٨٩٦ لانه من الواجب اعتبار نتيجة الطريقة التي اتبعت سنة ١٨٩٢

ان ارقام سنة ١٩١٢ من الدخل الراضخ للضريبة يبلغ ١٥٢٤٠ مليون مارك يقابلها ١٤٤٨٧ مليون سنة ١٩١١ واذا اعتبرنا مجموع الدخل المعفى من الضريبة سنة ١٩١٢ اذ يبلغ ٧٠٧٠ مليون مارك يقابلها ٧١٤٢ مليون مارك سنة ١٩١١ نجد ان دخل الافراد عموماً في بروسيا يبلغ ٢٢٣١٠ ملايين .

استناداً على ما تقدم وباعتبار الملاحظات الآتية يمكننا التوصل الى الرقم الحقيقي للدخل العام .

اولاً يجب ان نضيف عشرة بالماية على رقم الدخل الراضخ للضريبة

دخل الافراد في بروسيا

دخل	١٨٩٦
مجموع دخل الاشخاص الذين يزيد دخلهم على ٣٠٠ مارك	٣٣٧١ ٨١٣ ٢٠٢
يخرج من ذلك ما يصدق القانون على اخراجه	٤٨٢ ٤٩٨ ٧٦٧
يبقي الوارد المثبت قانونًا للضريبة	٢٨٨٩ ٣١٤ ٤٣٥
الوارد المقرر على الاشخاص ذوي المدخول من ٩٠٠ الى ٣٠٠٠ مارك بحساب المعدل المتوسط	٣ ١٩٦ ٧٣٨ ٢٠٠
دخل المعفيين من الضريبة بحسب المادة ١٩ و٢٠ بحساب معدل متوسط على الاقل ١٥٠٠ مارك	٣٠٨ ٧١٣ ٥٠٠
دخل اصحاب العيال المعفيين من الضريبة بحساب معدل متوسط ٧٥٠ مارك	٦٤٦٠ ٤٩٥ ٥٠٠
مجموع دخل الافراد	١٢٨٥٥ ٢٦١ ٦٣٥

تابع دخل الافراد في بروسيا

١٩٠١	١٩٠٦	١٩١١	١٩١٢
٤ ٧٠٩ ٣٦٠ ٩٨٨	٥ ٦٢١ ٢٣٢ ٥٨٠	٧ ٤٩١ ٩٣٧ ٣٧١	؟
٦٦١ ٢٠٣ ٩٣٥	٨٤٠ ٥٤٤ ٤٨٦	١ ٠٨٣ ١٢٣ ١٩٩	؟
٤ ٠٤٨ ١٥٧ ٠٥٣	٤ ٧٨٠ ٦٨٨ ٠٩٤	٦٤٠٨ ٨١٤ ١٧٢	٦ ٦٥٦ ٢٠٠ ٠٠٠
٤ ٣٢٧ ٩٠٠ ٧٢٥	٥ ٥٥١ ١١٣ ٦٧٥	٨ ٠٧٨ ٤٤٤ ٥٥٠	٨ ٥٨٣ ٥٧٠ ٠٠٠
٤٢٨ ٧٣٠ ٠٠٠	٥٠٩ ٦٨٣ ٥٠٠	٩٥٣ ٦١١ ٥٠٠	٩٥٢ ٧٨٦ ٠٠٠
٦ ٥٤٢ ٧٦٠ ٩١٠	٦ ٦٢٦ ٤٤٩ ٥٠٠	٦ ١٨٨ ٧٨٠ ٢٥٠	٦ ١١٩ ١٩٣ ٠٠٠
١٥ ٣٤٧ ٥٤٨ ٦٨٨	١٧ ٤٦٧ ٩٣٤ ٧٦٩	٢١ ٦٢٩ ٦٥٠ ٤٧٢	٢٢ ٣١١ ٧٤٩ ٠٠٠

وذلك لقا القيمة التي تخفى عن الضريبة · وبما ان دخل ١٩١٢ كان ١٥٢٤٠ مليون مارك فيجب ان يزاد عليه ١٥٢٤ مليون تقريباً ويجب ايضاً ان نعتبر زيادة مهمة في دخل الاشخاص القانونية اي الشركات لان الضريبة لا تصل اليها بدقة عن طريق افرادها والشركات لا تكتفي بالمال الاحتياطي الذي يجيزه القانون بل تتعداه بنسبة الربع زيادة وبما ان دخل الشركات يقدر ٨٩٠ مليوناً فيجب ان يضاف الى دخل سنة ١٩١٢ ما يقارب الـ ٢٢٠ مليوناً ايضاً ·

وهكذا نجد ان دخل بروسيا وحدها يبلغ ٢٤ ملياراً واذا اعتبرنا هذه الثروة بالنظر لعدد الاهالي الذي لا يزيد عن الاربعين مليوناً نرى ان القسمة تعود عَلَى كل فرد بـ ٦٠٠ مارك · واذا نظرنا الى باقي اقسام المملكة التي جعلنا فيها الضرائب باعتبار الدخل نجد ان هذا التعديل يصح عليها ايضاً · وفي الساكس نجده اوفر اما في ورتنبرغ ودوقية باد الكبرى فنراه اقل قليلاً · وفي المقاطعات ذات الاستقلال الاداري نري الدخل يصل الى ١٠٠٠ مارك اما في مقاطعات توزنج الفقيرة نسبياً فهو اقل جداً ·

واذا طبقنا معدل بروسيا المتوسط عَلَى المملكة واهلها يبلغون ٦٦

٦٦ مليوناً نجد ان دخلها الفردي يبلغ ٣٩و٤٠ ملياراً . و يجب ان نزيد على الدخل الخاص الدخل الوفير المعفى من الضريبة لكونه حاصلاً من الشركات الاتحادية العامة والمقاطعات الكبرى اللاحقة للسلطنة واذا طرحنا من مجموع هذا الدخل مصارفات العمال واستهلاك الادوات يبقى لدينا مبلغ يقدر بمليار . وعلى ما تقدم يتضح لنا ان دخل المانيا السنوي يزيد حالياً على الاربعين مليار مارك . واذا قدرنا واردات سنة ١٨٩٦ على نفس القاعدة نجد انها تبلغ واحد وعشرين مليار ونصف اي ٤١٠ ماركات لكل نفس . وعلى هذا التقدير نجد الزيادة في مدة ستة عشر سنة الاخيرة ٨٠ بالمائة و زيادة دخل الفرد ٤٥ بالمائة . هذا واننا لا نجد تقديرنا مبالغاً فيه اذا قابلناه بغير تقدير فان المسيو فون شموللر قد قدر دخل المانيا الوطني سنة ١٨٩٥ بـ ٢٥ مليار « وبحسب طريقتنا يبلغ هذا الدخل ٢١ ملياراً ونصف سنة ١٨٩٦ » واذا اتبعنا الارتقاء المطرد بعد هذا الرقم نجده يصل الى ٤٥ ملياراً سنة ١٩١١ .

ان تقديرنا يطابق بوجه التقريب تقدير المسيو ستينمان بوخر الذي وضع لسنة ١٩٠٨ رقم ٣٥ ملياراً كحد ادنى لتقديره .

وهكذا لا نجد في البلاد الاجنبية الا نادراً رقماً يصح ان نضعه باذاء

رقم وارداتنا . فان المسيو لروا بوليو قد قدر واردات فرانسا منذ سنين بـ٢٥ مليار فرنك اي ٢٠ مليار مارك وقد كان وارد المانيا في ذات الوقت ٣٥ملياراً . فيتضح من ذلك ان دخل فرانسا لا يداني دخل المانيا .

وتبعاً للدخل العام نجد الفرق ذاته في الدخل الخاص واذا اتخذنا واردات سنة ١٩٠٨ كاساس للمقابلة نجد ان دخل الفرد كان في المانيا ٥٥٥ ماركاً في حين عدم بلوغه الـ٥١٤ ماركاً في فرانسا . ولقد يدهش البعض من هذه النتيجة لما هو مشهور عن غنى فرنسا . ولكن من تميز الامور عن قرب يجد الحقيقة خلافاً للمعلوم ومن الممكن ان تكون ثروة فرنسا كرأسمال اوفر من ثروة المانيا اذا اعتبرنا المجموع مقسوماً على الافراد ولكن هذا التفوق يقابله في المانيا ما هو فيها من وفرة العمل والجد . ففرنسا هي بلاد الواردات اما المانيا فهي بلاد العمل .

منذ بضعة سنوات قدر المسيو شيوزّا موني واردات انكلترا الوطنية فبلغت ١٧١٠ ملايين ليره انكليزية اي ٣٥ مليار مارك وعلى هذا الحساب نجد دخل الفرد تلك السنة في انكلترا ٨١٥ مارك وفي المانيا ٥٥ ماركاً .

ولا يخلو من الاهمية ان ننظر الى كيفية انقسام الثروة بين طبقات الناس والتغيرات التي تطرأ على هذا التقسيم .

وها نحن نورد جدولاً يبين احصاء بروسيا بهذا الصدد .

التاريخ	١٨٩٦	١٩٠١	١٩٠٦	١٩١١	١٩١٢
١ عدد النفوس بحسب الاحصاء (١٠٠٠) فرد	٣١ ٣٤٩	٣٤ ٠٥٦	٣٦ ٨٣٩	٣٩ ٧٧٣	٤٠ ٢٣٧
٢ عدد النفوس المعفيين من الضريبة بتقدير دخل الفرد ٩٠٠ مارك					
حساب بالالف لاصحاب العيال	٢١ ٠٦٦	٢٠ ٥٩٠	٢٠ ٢٩٧	١٦ ٣٨٣	١٦ ٠٠٥
« « للعذبان	٨ ٦١٤	٨ ٧٢٤	٨ ٨٣٥	٨ ٢٥٣	٨ ١٥٩
٣ عدد ذوي الدخل الاقل من ٩٠٠ مارك					
حساب بالالف لاصحاب العيال	١٠ ٢٨٣	١٣ ٤٦٦	١٦ ٥٣٣	٢٣ ٣٩٠	٢٤ ٢٣٢
« « للعذبان	٢ ٨٥٩	٣ ٩٣٣	٥ ٠١٣	٧ ١٩٢	٧ ٥٤٢
٤ الافراد اصحاب الدخل من ٩٠٠ الى ٣ ٠٠٠ مارك (بالالف)	٢ ٣٢١	٣ ٢١١	٤ ١٤٦	٥ ٨٠٦	٦ ١٢٣
٥ الدخل بحساب مليون مارك	٣ ١٩٧	٤ ٣٢٨	٥ ٥٥١	٨ ٠٧٨	٨ ٥٨٤
٦ الافراد اصحاب الدخل من ٣ ٠٠٠ الى ٦ ٠٠٠ مارك (بالالف)	٢١٥	٢٨١	٣٤٣	٥٢٢	٥٤٨
٧ الدخل بحساب مليون مارك	٨٧٤	١ ١٣٦	١ ٣٨٥	٢ ٠٤٤	٢ ١٤٤

التاريخ	١٨٩٦	١٩٠١	١٩٠٦	١٩١١	١٩١٢
٨ الافراد اصحاب الدخل من ٦٠٠٠ الى ٩٥٠٠ مارك (بالالف)	٥٧,٥	٧٥,٢	٨٩,٤	١٠٦,٣	١١١,٥
٩ الدخل بحساب مليون مارك	٤٢٧	٥٥٩	٦٦٤	٧٩٢	٨٣٢
١٠ الافراد اصحاب الدخل من ٩٥٠٠ الى ٣٠٠٠٠ مارك (بالالف)	٤٧,٣	٦٣,٩	٧٤,٨	٩٣,٧	٩٩
١١ الدخل بحساب مليون مارك	٧٢٧	٩٩٠	١١٥٦	١٤٤٩	١٥٣٤
١٢ الافراد اصحاب الدخل من ٣٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ مارك (بالالف)	٩,٣	١٣,٤	١٥,٨	١٩,٤	٢١
١٣ الدخل بحساب مليون مارك	٤٦٢	٦٧٠	٧٨٤	٩٧٢	١٠٥٢
١٤ الافراد اصحاب الدخل ما فوق ١٠٠٠٠٠ مارك (بالالف)	١,٧	٢,٨	٣,٢	٤,١	٤,٥
١٥ الدخل بحساب مليون مارك	٣٩٩	٦٩٤	٧٩٢	١٠١٨	١٠٩٤

ان هذا الجدول يمكننا من الوقوف على التغيرات الآتية : اولاً ان عدد الافراد ذوي مدخول الـ ٩٠٠ مارك او اقل قد يتناقص من ٨٦١٤٠٠٠ الى ٨١٥٩٠٠٠ وبعكس ذلك نجد ان عدد الافراد

ذوي المدخول الزائد على ٩٠٠ مارك قد ارتفع من ٢ ٨٥٩ ٠٠٠ الى ٧ ٥٤٢ ٠٠٠ . وعدد الاشخاص المعفيين من الضريبة مع عيالهم قد تناقص من ٢١ ٠٦٦ ٠٠٠ الى ١٦ ٠٠٥ ٠٠٠ وعدد المكلفين بالضريبه مع عيالهم قد زاد من ١٠ ٢٨٣ ٠٠٠ الى ٢٤ ٢٣٢ ٠٠٠ وتبعاً لذلك نجد ان واردات قسم وفير من الامة قد ارتفع الى ما فوق الـ ٩٠٠ مارك بعد ان كان ثلثا الامة سنة ١٨٩٦ معفياً من الضريبة لعدم امتلاكه على الثروة التي توجبها اما في سنة ١٩١٢ فقد نقص عدد هؤلاء من الثلثين الى خمسين .

ثانياً — اذا صرفنا النظر عن اصحاب واردات المائة الف مارك وسوف نتكلم عنهم فيما بعد نجد ان عدد المكلفين وواردانهم قد بلغ زيادة مهمة ما بين اصحاب الواردات المتراوحة بين ٩٠٠ و ٣ ٠٠٠ و بين ٣ ٠٠٠ و ٦ ٠٠٠ مارك وقد بلغت هذه الزيادة ٢٥٠ بالمئة فان الزيادة بالدخل بين هاتين الطبقتين منذ سنة ١٨٩٦ تبلغ ٦٠٨ مليار ومجموع الدخل من المكلفية بلغ ٩ مليارات مارك

ثالثاً — ان ازدياد عدد المكلفين ودخلهم من طبقة الـ ٦ ٠٠٠ الى ٩ ٥٠٠ مارك فهو انقص مما تقدم لان الزيادة بعددهم يبلغ ٩٤ بالمئة

وبالدخل يبلغ ٩٥ بالميئة .

رابعاً – اما في باقي طبقات ذوي الدخل المتراوح بين ٩٥٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ مارك فالزيادة تبلغ ميئة بالميئة

خامساً – واما الزيادة بالعدد والدخل في احصاء اصحاب الدخل الذي يربو على ١٠٠٠٠٠ مارك فهي تضاهي الزيادة المنظورة في طبقة من خلهم يتراوح بين ٩٠٠ و ٦٠٠٠ مارك اي زيادة ١٥٠ بالميئة .

هكذا يتضح لنا اخيراً ان الارتقاء كان عاماً في المانيا وان دخول عدد وفير بين المكافين ذوي الثروة الصغرى كاف للحكم بالارتقاء الشعبي عندنا وتكذيب من يدعى بان ارتقائنا كان محصوراً بطبقة المتغلبين . ويدعم هذه الحقيقة ما نراه من زيادة مجموع الاجور للعمال . ولنتخذ مثلا من اجور عمال المعادن فان اجرة العامل فى مقاطعة دورتموند كانت ٨٦٣ ماركاً سنة ١٨٨٨ فبلغت ١٥٨٦ ماركاً سنة ١٩١٢ وكانت في مقاطعة سيلازي العليا ٥١٦ مارك سنة ١٨٨٨ فبلغت ١٠٥٣ ماركاً في سنة ١٩١٢ . وقد اسقط من هذا الرقم ما يدفعه العامل للضمانة في شركات العمال وتلك قيمة ليست بالقليلة لان احصاء ١٩١٢ قد دل بان ما يدفعه العامل للضمانات المتعددة يبلغ ٢٠٤ ماركات في مصانع

روهر المعدنية ٠

واذا قابلنا بين انكلترا والمانيا من جهة زيادة الاجور نجد ان الارتقاء قد بلغ مبلغاً عالياً في امبراطور يتنا ٠ فان متوسط اجرة العامل في معادن انكلترا سنة ١٩٠٠ كان عبارة عن ١٧٣٢ مارك بينما كانت اجرة العامل في روهر بالمانيا ١٣٣٢ ماركاً اما في سنة ١٩١٢ فقد كانت اجورات العامل بانكلترا ١٦٢٢ مارك يقابلها ١٥٨٦ في معادن روهر ٠ و يجب ان نعتبر ان الرقم الذي اوردناه كاجرة للعامل الالماني انما هو مبلغ ما يقبضه سالماً من كل تنزيل اما العامل الانكليزي فيجب عليه ان يؤدي قيمة الضمانات من المعاش الذي ذكرناه عدا تادية صاحب العمل عشرين ماركاً لحسابه كضمانة ضد الطوارئ النازلة بالعمال ٠ فاذا اضفنا عشرين ماركاً الى متوسط معاش عامل المعادن الانكليزي و ٢٠٤ ماركات فرق معاش العامل الالماني نجد ان معاش الاول يبلغ ١٦٤٢ مارك ومعاش الثاني في معادن روهر يبلغ ١٧٩٠ وهكذا نرى ان العامل الانكليزي كان يربح اكثر من الالماني سنة ١٩٠٠ اما في سنة ١٩١٢ فقد زاد ربح هذا على ذاك زيادة محسوسة ٠ ولا ينحصر هذا التفوق في اشغال المعادن فقط بل يتعداه الى بقية الفروع الصناعية ٠

ان رقم الاربعين مليار مارك الذي اعلناه كمجموع ثروة المانيا الوطنية هو ثروة عامة يستهلك مقدارها الاوفر للمصارفات الافرادية والعائلية والتشكيلية في الشركات . ويمكن ان تحصى المصاريف العمومية استناداً عَلَى احصاآت الحكومة اما احصاء المصاريف الخصوصية فدونه عقبات جمة ولهذا اذا اردنا ان نبين ما يفيض عن الاستهلاك في الثروة العامة لا نجد سبيلاً لذلك بغير تقدير الزيادة السنوية .

ثروة المانيا الوطنية

ان الصعوبات في تقدير الثروة الوطنية لهي اشد منها في تقدير الدخل . لا ينكر ان في بعض المقاطعات المتحدة وعَلَى الاخص في بروسيا ضريبة عَلَى الثروة نفسها ولكن التحصيل في هذه الضريبة لا يصل الى الضبط الذي تبلغه الجباية في الضريبة على الدخل لان لا اقرار اجباري يوصل الى حقيقة المبالغ الموجودة وتبعاً لذلك لا نجد ان تقدير ثروة المملكة عَلَى اساس ثروة الافراد يكون صحيحاً غير اننا نتمكن من تقدير الثروة اذا استندنا عَلَى احصاء شركات الضمان ضد الحريق بقيمة الاشياء المنقولة وغير المنقولة .

ان جباية الضريبة على الثروة توصلنا الى النتيجة الآتية

	الثروة الواقعة تحت التكليف	الزيادة	
	مليون مارك	عامة: مليون مارك	بالسنة: مليون مارك
١٨٩٦	٦٣ ٥٧٨		
١٨٩٩	٧٠ ٠٤٢	٦ ٤٦٤	٢ ١٥٥
١٩٠٢	٧٥ ٦٥١	٥ ٦٠٩	١ ٥٣٦
١٩٠٥	٨٢ ٤١٠	٦ ٧٥٩	٢ ٢٥٣
١٩٠٨	٩١ ٦٥٣	٩ ٢٤٣	٣ ٠٨١
١٩١١	١٠٤ ٠٥٧	١٢ ٤٠٤	٤ ٤٦٨

ان الثروة المكلفة في بروسيا كانت مقدرة سنة ١٩١٢ بـ ١٠٤ مليارات وهذا المبلغ يجب ان يكون ذات المبلغ الحاصل من الدخل المكلف اذا زيد عليه ٠

اولاً: ما يقدر من الثروة المكلفة المخفية ٠ فاذا قدرنا ذلك ٢٠ بالمئة بعد تقديرنا ما يخفى من الدخل بـ ١٠ بالمئة فقط لا نكون مبالغين

لان لا اقرار اجباري على الثروة ومن جهة اخرى نجد ان تقدير قيمة العقارات لا يقوم عليها بل عَلَى صافي دخلها وذلك مما يوصل الى نتيجة هي ادنى من الحقيقة .

ثانياً = قيمة الثروات التي لا تدخل تحت قانون التكليف . ومنها الثروة التي لا تبلغ الستة آلاف مارك والثروة التي تتراوح بين هذا العدد والعشرين الفاً اذا كان صاحبها لا يتجاوز دخله ٩٠٠ مارك . وقد احصى عدد اصحاب الثروة المعفاة من التكليف عَلَى ما تقدم فبلغ ٥،٤ ملايين سنة ١٩١١ وفوق ذلك عدد اصحاب الثروة المعفاة لنقص الدخل ويبلغ تقديرهم ٢٤٠ الفاً واذا فرض ان متوسط ثروة الاولين ٢٥٠٠ مارك والاخرين ٨٠٠٠ نحصل عَلَى مجموع للزيادة يبلغ ١٥،٥ مليار مارك

ثالثاً — قيمة المفروشات وادوات البيوت والالبسة والجواهر الخ . وهي معفاة من التكليف اذا لم تكن مستعملة كرأس مال للتجارة ويمكن تقدير هذه الاشياء بلا مبالغة بـ ١٠ في المائة من الثروة المكلفة واذا اضفنا مجموع ذلك عَلَى ما تقدم بلغت القيمة ١٥ ملياراً اي ٣٧٥ مارك لكل فرد . وهكذا نجد ان مجموع الثروة المكلفة اذا أضيف اليها ما اعتبرناه

بما تقدم يبلغ ١٥٥ مليار مارك ويمكننا ان نرفع هذا الرقم الى ١٦٠ مليار لان ثروة الشركات العمومية تزيد عما يحصى من ثروة القائمين بها افراداً وعلى هذا الحساب تكون ثروة الفرد مقدرة بـ ٤٠٠٠ مارك . واذا اتبعنا هذه القاعدة التي اعتبرت في بروسيا للحكم على ثروة السلطنة كلها نجد ان الرقم يبلغ ٢٦٠ مليار مارك وقد يكون هذا المجموع ثروة السلطنة . ويجب ان يضاف اليه الثروة الكبرى الموجودة فى الاشغال العمومية الكبرى فان الراسمال المودوع في سكك حديد الحكومة يبلغ وحده ما يزيد عن ١٧ ملياراً وهذا الرقم هو اقل من الثروة الحقيقية لهذه السكك فان ناظر المالية البروسيانية قد قدر ثروة سكك حديد بروسيا والماس بـ ١٩ مليار مارك فاذا قدرنا بـ ٢٠ او ٢٥ ملياراً قيمة سكك حديد السلطنة لا نكون مبالغين .

ويجب ان نضيف على هذه المبالغ نوعاً اخر من رؤوس المال ذات الدخل في الولايات والاقضية وهي الاملاك الاميرية والاحراش والمعادن والمرافئ والترع والتحسينات المجددة في المواصلات النهرية ومواصلات البوسطة والتلغراف وثروة البنك الملكي وثروة بنوك الولايات وبنوك التحاويل الخصوصية وقطارات الكهرباء ومعامل الغاز والكهربائية

والمسالخ وثروة شركات الضمان العمومية وكل ذلك بلغت قيمته مليارين ونصف مارك بحسب احصاء ١٩١١ ويضاف عَلَى الثروة العمومية ايضاً رؤوس المال التي لا دخل لها كالمدارس والمباني العمومية والمؤسسات الدينية واماكن المعارض وابنية الادارات والمحاكم والخزائن العمومية ويأتي فوق ذلك كله الاحصاء العام للقيمة الحربية برية وبحرية . ولا يمكن ان يكون تعديل هذه المتفرقات باقل من ٢٠ او ٣٠ مليار مارك وهكذا نجد ان ثروة الولايات المتحدة ومجموع الاقضية يبلغ تقريباً خمسين مليار مارك ينقص من ذلك قيمة ما للديون العمومية وهو ٢٥ ملياراً فيبقى اذاً ٢٥ مليارا

وعَلَى ما تقدم يمكن ان نضيف عَلَى الثروة الخصوصية التي تبلغ ٢٦٠ ملياراً ٢٠ ملياراً قيمة الثروة العمومية فنصل الى ٢٨٥ ملياراً معدل ثروة المانيا الوطنية .

ويمكن لنا ان نتحقق صدق هذا التعديل من احصاآت الضمان وهي تدل عَلَى اننا وقفنا حيث تمكن الزيادة بتعديلنا . فان قيمة المضمونات ضد الحريق قد زادت كما يأتي .

القيمات المضمونة بحساب مليون مارك

	في المؤسسات العمومية	في شركات الانونيم	في شركات التعاضد	المجموع	الزيادة عامة	الزيادة سنوية
١٨٩٦	٤٢٩٠٠	٦٣٠٤٠	١١٣٦٠	١١٧٣٠٠		
١٩٠٢	٥٤٠٦٥	٨٠٦٥٧	١٢٢٩٠	١٤٨٠١٢	٣٠٧١٢	٥١١٩
١٩٠٥	٦١١٦٠	٩٣٢٤٥	١٤٥٨٥	١٦٨٩٩٠	٢٠٩٧٨	٦٩٩٣
١٩٠٨	٦٩٤٧٩	١٠٨٨١٣	١٦٠٧٠	١٩٤٣٦١	٢٥٣٧١	٨٤٥٧
١٩١١	٧٩٣٦٨	١٢٣٦٢٣	١٨٠٠٧	٢٢٠٩٩٨	٢٦٦٣٧	٨٨٧٩

وفي هذه الارقام تندمج الاعمال التي قامت بها شركات الضمان في البلاد الاجنبية ايضاً وتبلغ قيمتها العشرين مليار في السنين الاخيرة ولكن هذا التعديل لا يدخل طيه اعمال الضمانات التي عقدت في المانيا مع الشركات الاجنبية وليس بالامكان الوقوف على قيمتها وعلى كل يمكن ان نقدر قيمة الاملاك المنقولة وغير المنقولة التي عقد الضمان عليها مع الشركات الالمانية والاجنبية بـ ٢٠٠ مليار مارك . وفي هذا التعديل قد أهملت الاملاك التي لا يعقد عليها ضمان او التي قدرت باقل من قيمتها واهملت ايضاً قيمة

الاراضي لان تعديل الضمان لا يشمل الارض التي تقوم الابنية عليها.
وبما ان الاملاك الترابية في المدن تتفاوت اثمانها تفاوتاً كبيراً فلا يمكن اخضاعها لتعديل عام ولهذا كان الاحصاء مختلفاً يتفاوت بين ٢٠ و ٥٠ ملياراً وهذا الرقم هو نتيجة احصاء هرن ستينان بوخر الذي عدل قيمة اراضي برلين وحدها بـ ٧ او ٨ مليارات مارك. رغماً عن كون الـ ٦٣٥٠ هكتار المكونة لمساحة برلين ينقص منها ٢٥٧٤ هكتار مساحة الارض التي تشغلها الطرق والحدائق والبحيرات والانهر. فالارض المعمورة او المعدة للبناء تبلغ ٣٧٧٦ هكتاراً ولاجل ان يصح تعديل ثمنها بـ ٧ او ٨ مليارات يجب ان يكون معدل ثمن الهكتار الواحد يزيد عن المليونين. وعلى هذا الحساب يكون ثمن الـ ١٥ متر مربع ٣٠٠٠ مارك وقد يظهر هذا الثمن فاحشاً رغماً عن ان ثمن الـ ١٥ متراً يزيد زيادة كبيرة عن ٣٠٠٠ مارك في الاماكن ذات الموقع الممتاز داخل المدينة. فالاولى ان نعدل ثمن الـ ١٥ متر مربع في اراضي البناء في برلين بـ ١٦٠٠ و ٢٠٠٠ مارك وبعد هذا التنزيل يمكن ان نحافظ على الموازنة التي وضعها بوخر بين قيمة اراضي المدن وقيمة اراضي البناء في برلين وهكذا يتحصل لدينا من ثمن اراضي البناء عموماً في

السلطنة ثلاثون مليار مارك بدل الخمسين مليار التي اعتقد هر بوخر بصحتها . ان مساحة الارض المزروعة والمبنية في المانيا تبلغ الخمسين مليون هكتار منها ٢٦٠٤ مليون حقول وجنائن وكروم و ٦ ملايين مروج و ٢,٧ مليون مراعي و ١٤ مليون احراج . وعلى هذا التقسيم لا نكون مبالغين اذا قدرنا ثمن الهكتار الزراعي بـ ٨٠٠ مارك وادخلنا ضمن هذا الرقم كل التحسينات التي لم تشملها الضمانة ضد الحريق وهكذا يتحصل معنا ٤٠ مليار مارك يزاد على الثروة الوطنية . ويجب ان لا نغفل ذكر قيمة المعادن الخاصة والعامة التي لا تشملها ضمانة الحريق اذ تقف عند حد الابنية التي فوق الاراضي . ويمكن تقدير هذه المعادن بـ ٥ او ٦ مليارات مارك .

وبين الاشياء التي لا تشملها ضمانة الحريق توجد المراكب النهرية والبحرية وقيمتها تزيد على مليار مارك وفوق ذلك يجب اعتبار قيمة البضائع المنقولة براً وبحراً وهي لا تنقص عن مليار مارك ايضاً واخيراً اعتبار قيمة المال المتداول وهو اربع مليارات .

ان شركات ضمان الحريق لا تشمل بضائنها سكك الحديد خاصة الحكومة وقد قدرناها بـ ٢٠ او ٢٥ مليار ولا تشمل ايضاً المرافئ البحرية

والنهرية و بعض الاملاك العمومية كالبوسطة والتلغراف ومؤسسات الادارات ويمكن تقديرها بعشرة مليارات .

ويجب ان نعتبر قيمة الاموال الالمانية الموجودة في البلاد الاجنبية بالاعمال التجارية والصناعية والزراعية ودخلها يعود للالمانيين ولكن تقدير هذه القيمة ليس بالامر الهين ويجب قبوله بكل احتراس .

في سنة ١٩٠٥ قدرت هذه القيمة بـ ٨ او ٩ مليارات بحسب تخمين الادارة البحرية وفي سنة ١٨٩٢ قدر هر شمولر قيمة الاموال الالمانية في الخارج بعشرة مليارات بارك و بعد سنة قدرها هر كوخ مدير بنك المملكة بـ ١٢ ملياراً وفي سنة ١٩٠٥ ذكرت مفكرات الحكومة ان هذه الاموال تبلغ ١٦ ملياراً . ولا يمكن لنا ان نكتفي بجمع رؤوس المال المشتغلة لحساب الالمان ما وراء البحر الى قيمة التحاويل المستحقة لنا في الممالك الاجنبية لان القيمة عَلَى هذه الصورة تبلغ بالاستناد على ارقام المفكرة المتقدمة ٢٤ او ٢٥ ملياراً . ولا يمكن قبول هذه النتيجة لان رؤوس المال الموجودة في البلاد الاجنبية قائمة ضمن التحاويل نفسها ولهذا يصح قبول تقدير البحرية وان يكن غير مؤكد وهذا التقدير يبلغ العشرين مليار مارك . هذا وان انتشار التحاويل الاجنبية في المانيا

يقابله نقص محسوس متأتٍ عن حركة الدفع والشراء الاجنبي . ان في اثناء السنين الاخيرة قد ازدادت الحاجة في البلاد الى رؤوس المال واستعملت بمقياس خفف اهمية وضع المال في البلاد الاجنبية

واذا لاحظنا هذه الامور يترآ أى لنا ان مبلغ العشرين ملياراً هو اقرب الى المبالغة منه الى القصور عن الحقيقة . ولكن بعض توابع لا تخلو من الاهمية تجعلنا ان نقبل عدد العشرين ملياراً .

وهذا اجمال للتقدير المتقدم شرحه

املاك منتقلة وغير منتقلة مضمونة ضد الحريق	٢٠٠	مليار مارك
قيمة الاراضي في المدن وغيرها	٧٠	» »
المعادن	٦ ـ ٥	» »
المراكب والبضائع المحمولة والاموال المعدنية	٦	» »
الثروة العمومية مع سكك الحديد وهي خارج الضمانة	٣٠	» »
اموال في الخارج	٢٠	» »
مجموع ذلك	٣٣١ او ٣٣٢	

ان الطريقة الاولى في الاحصاء بالاستناد الى الضريبة على الدخل قد اوصلتنا الى ٢٨٥ مليار اما الطريقة الثانية التي استندنا اليها في احصاء

ضمان الحريق فقد اوصلتنا الى ٣٣٠ ملياراً ٠

فلنقف اذا بين الحدين ولنقدر ثروة المانيا الوطنية بثلاث مئة مليار مارك

ان هر شموللر قد قدر ثروة المانيا الوطنية سنة ١٨٩٥ ب ٢٠٠ مليار ٠ وبعض الاحصاآت الاخيرة قد وقفت عند هذا الرقم ٠ ولكن اذا اعتبرنا ان الثروة بالاستناد على ضريبة الدخل قد زادت فى بروسيا منذ سنة ١٨٩٥ من ٦٣٥٧٨ مليون مارك الى ١٠٤٠٥٧ مليوناً نجد ان الزيادة بلغت ٦٥ بالمئة واذا اعتبرنا زيادة الاموال المنقولة وغير المنقولة الواقعة تحت ضمان الحريق من ١١٧٠٣ الى ٢١٠٠٤ مليون. نجد زيادة ٨٠ بالمئة تقريباً ٠ واذا افترضنا ان ربع هذه الزيادة متأت عن الدقة في التحصيلات ووضع التقدير بالضمان نجد ان الزيادة من مني ١٨٩٥٠٩٦ الى ١٩١٠٠١١ تبلغ ٥٠ او ٦٠ بالمئة ٠ واذا افترضنا ان ثروة المانيا الوطنية كانت ٢٠٠ مليار مارك سنة ١٨٩٥ نحصل على ٣٠٠ او ٣٢٠ ملياراً في سنتي ١٩١٠٠١١ وهذه النتيجة تنطبق ايضاً على النتيجة التي حصلنا عليها بالطريقتين المتقدمتين ويتضح اخيراً ان تقدير هر بوخر سنة ١٩٠٨ الذي بلغ ٣٥٠ ملياراً يفوق الحد المعقول ٠

ان تعديل الثروة الوطنية بين ٢٩٠ و ٣٢٠ مليار يحصل منه معدل

ثروة تتراوح بين ٤٥٠٠ و ٤٩٠٠ مارك لكل فرد .

ان احصاء ادمون تاري لثروة فرنسا سنة ١٩٠٨ يقف عند رقم ٢٨٧ مليار فرنك اي ٢٣٢٫٥ مليار مارك يقابلها ٢٤٣ مليار فرنك اي ٢٠٠٫٨ مليار مارك سنة ١٨٩٢ ينتج من ذلك ان ثروة الفرد في فرانسا تبلغ ٧٣١٤ فرنك اي ٥٩٢٤ مارك سنة ١٩٠٨ وهكذا نرى ان المانيا بمجموع ثروتها قد سبقت فرنسا كثيراً منذ سنة ١٨٩٠ ولكن تقدير الثروة النسبية للافراد لم يزل اوفر في المانيا . اما في انكلترا فالتقدير يتراوح بين ٢٣٠ و ٢٦٠ مليار مارك فاذا قسمت هذه الثروة عَلَى الافراد اصاب الفرد منها ما يتراوح بين ٥١٠٠ و ٥٨٠٠ مارك وفي الولايات المتحدة تقدر الثروة العمومية بـ ٥٠٠ مليار مارك يصيب الفرد منها ٥٠٠٠ مارك . وعَلَى ما تقدم نرى ان المانيا باعتبار الثروة المقسمة عَلَى الافراد تجيء بعد فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة . اما باعتبار الثروة بوجه عام فثروتنا تزيد ٢٠ و ٢٥ بالمئة عَلَى ثروة فرنسا وانكلترا اما الولايات المتحدة فتزيد ثروتها ثروتنا بنسبة ٥٠ بالمئة .

ويجب ان نقبل هذه الاحصاآت الاجنبية باحتراص لانها لم تقدر بالدقة التي تثبتها بتقديرنا .

اطراد ارتقاء المانيا سنوياً

لقد قدرنا دخل الاقتصاد الالماني اجمالاً بار بعين مليار مارك و يستهلك قسم من ذلك في مجال سنة ولم نتصل بعد الى تحديد هذه الاستهلاك وما فاض عن ذلك ينضم الى الثروة الوطنية ليزيدها

ان السلطنة والولايات المتحدة ضمنها و بقية الهيأت العمومية تشترك بهذا الاستهلاك السنوي . فمصاريف السلطنة تبلغ حالياً ٣ مليارات مارك سنوياً ومصاريف الولايات المتحدة تبلغ ٨و٥ مليار والمجموع ٨و٨ مليار و بين هذه المصاريف ٦و٣ مليار تصرف في سبيل الاستثمار الصناعي الذي نهمل ذكره الآن فيكون مصروف الحكومة اذا ٢و٥ مليار مارك سنوياً .

لندع الى جانب المصاريف فوق العادة التي تقوم بها السلطنة والولايات لانها تؤثر تأثيراً كبيراً على زيادة الثروة الوطنية ولا يمكن عدها

بين المصاريف الحقيقية ولكن يمكن ان نزيد على استهلاك الحكومة مصروف هيئآت البلديات و باقى الهيئآت العمومية و يمكن تقديرها بمليارين وهكذا يكون مجموع المصاريف العمومية يزيد قليلاً على السبعة مليارات وذلك يقارب سدس الدخل الوطني السنوي .

ان مصاريف ضمان العملة « ودخل هذا الضمان يبلغ الان ملياراً في السنة وذلك يضاهي مجموع المصارفات العسكرية براً و بحراً » لم ندخلها فى هذا الرقم لانها من جهة تزيد اموال صناديق الضمان الاحتياطية وتظهر بالتعامل بهيئة دخل .

ان الاستهلاك الاداري وهو ٨٠ ميليون يجب ان يرقم في مجموع الاستهلاك العام .

ان الاستهلاك الخصوصي لا يمكن ان يحصر ضمن احصاء اما الاقتصاد فيمكن احصاءه بسهولة .

ان زيادة الثروة الوطنية تظهر في حركة التعامل الجديدة وفي مستودعات البنوك وصناديق الاقتصاد والتعاضد .

وهذا جدول يبين المبالغ المتداولة في البورصة الالمانية مدة الخمسة وعشر بن سنة الاخيرة .

التداول في المانيا « قيمة حقيقية »

السنة	امانات عمومية			قيمة المرهونات
	دخل الولايات	قرض المدن	مجموع	
١٨٨٦—١٨٩٠	١٥٠٨	٢٧٤	١٧٨٢	١٢٤٨
١٨٩١—١٨٩٥	١٣٥٦	٤٠٩	١٧٦٥	٢١٨٩
١٨٩٦—١٩٠٠	٨٣٨	٨٤١	١٦٧٩	١٨٧٩
١٩٠١—١٩٠٥	٢١٢٥	١١٩٥	٣٣٢٠	٢٢٦٢
١٩٠٦—١٩١٠	٤١٣١	١٩٤٢	٦٠٧٣	٢٥٨٨
١٩١١	٢٤٢	٣٠٩	٥٥١	٦٥٠
١٩١٢	٦٤٢	٣٦٦	١٠٠٨	٣٠٩

السنة	امانات صناعية وتجارية			
	كمبيالات صناعية	اسهم صناعية	اسهم بنوكة	مجموع
١٨٨٦—١٨٩٠	١٤٦	٨٠٠	٣٢٩	١٢٧٥
١٧٩١—١٨٩٥	٢٠٢	٣٧٢	٢٥٧	٨٣١
١٨٩٦—١٩٠٠	٤٩٧	٢٤٩٥	١٣٠٣	٤٢٩٥
١٩٠١—١٩٠٥	٦٤٢	١٤٥٦	٥٦١	٢٦٥٩
١٩٠٦—١٩١٠	١٠٨٠	٢٩٢١	٨٥٨	٤٨٥٩
١٩١١	٢٩٤	٥٣٦	١٧٧	١٠٠٧
١٩١٢	٣٨٨	٩٠٦	١٤٠	١٤٣٤

Universitäts- und Landesbibliothek Sachsen-Anhalt
urn:nbn:de:gbv:3:5-11150/fragment/page=00000135

السنة	التحاويل الالمانية	التحاويل الاجنبية	مجموع	متوسط السنة
١٨٨٦—١٨٩٠	٤٣٦٠	٢٣٢٢	٦٦٨٢	١٣٣٦
١٨٩١—١٨٩٥	٤٨٣٣	١٤٦٢	٦٢٩٥	١٢٥٩
١٨٩٦—١٩٠٠	٨٢١٦	٢٤٢٠	١٠٦٣٦	٢١٢٧
١٩٠١—١٩٠٥	٨٣٣٩	٢١٤٧	١٠٤٨٦	٢٠٩٧
١٩٠٦—١٩١٠	١٢٦١٥	١٤٩٧	١٤١١٢	٢٨٠٢
١٩١١	٢٢٤٩	٤٦٠	٢٧٠٩	٢٧٠٩
١٩١٢	٢٧٥١	٢٧٠	٣٠٢١	٣٠٢١

يتضح من هذا ان التعامل الجديد قد كان من سنة ١٨٨٦ الى ١٩١٣ ٥٣ر٥٤ مليار مارك تقريباً وذلك يساوي معدل مليارين سنوياً . وفي السبع سنوات الاخيرة كان المعدل السنوي ٣ مليارات ولا يمكن اعتبار هذه الزيادة بوجه الاجمال كزيادة للثروة . ان بين التعامل الجديد قيمة كبرى قد ظهرت من تحويل بعض الاشغال الخصوصية الى شركات انونيم عمومية ولكن يقابل ذلك نقص كبير في باقي الاموال متولد من دفع الديون وترصيد الحسابات واشتراء مبيوعات جديدة في البلاد الاجنبية ويجب عدا ذلك اعتبار بذل المال بدل اسهم البورصات الاجنبية ولا يجب ان

ننسى ان ارتفاع قيمة الاشياء الصناعية والتجارية قد اثرت تأثيراً كبيراً في احداث التناقص في قيمة الاموال ذات الدخل المحدود . وبناءً على اعتبار ما تقدم نقدر ان نتخذ احصاء التعامل كاحصاء حقيقي .

ان المودوعات في البنوك الالمانية من سنة ١٨٩٥ الى ١٩١٢ قدزادت عَلَى السبع مليارات ونصف ميليار مارك

اما صناديق التوفير الالمانية فقد زادت مودوعاتها من ٦٫٨ مليار سنة ١٨٩٥ الى ٨٫٨ مليار سنة ١٩٠٠ ووصلت الى ١٧٫٨ مليار سنة ١٩١١ فيكون مجموع الزيادة من سنة ١٨٩٥ الى ١٩١١ بالغاً ١١ مليار مارك ومعدل الزيادة سنوياً ٦٩٠ مليوناً . هذا وان ثروة الضمانة للعملة تتزايد سنوياً ٥٠٠ مليوناً . وفي هذه الضمانة فقط نرى قيمة التعامل السنوي وازدياد المودوعات في البنوكة وصناديق التوفير يبلغ اربع مليارات ونصف . وفرق ذلك لا نجد ان هذا الرقم كاف للدلالة عَلَى تزايد المجموع في الثروة الوطنية فانه في كل سنة لا يظهر الا قسم من الثروة المتزايدة في اسهم البورصة ومستودعات البنوك وصناديق الاقتصاد اما القسم الاوفر فلا يمكن تحديده لانه يغور في ثروة الصنائع والاستثمارات الخصوصية ليزيد في رفاه الامة وسد احتياجاتها المتزايدة

وبما انه لا يمكن احصاء هذا القسم من الثروة فيجب الاكتفاء بقبول الرقم الذي قدمناه لتصور ثروة المانيا الوطنية وازديادها مدة الثلاثين سنة المنصرمة

ان الثروة المتحصلة من الضريبة على الثروة في بروسيا تبلغ ماية واربعة مليارات وهذه القيمة تساوي بحسب تقديرنا ثلث الثروة الوطنية العامة والثروة المضمونة ضد الحريق تبلغ في المانيا ٢٢١ ملياراً وهي تمثل ثلثي الثروة فلنطبق الآن هذه النسبة على تزايد الثروة من ضرائب بروسيا ومن ضمان الحريق . ولنطرح في الحالين الربع من هذه الزياده باعتبار الدقة في التحصيل من جهة والميل الى الزياده في قيمة الضمان من جهة اخرى فنحصل على الارقام الآتية .

اولاً — بحسب دخل الضريبة على الثروة :

ان الثروة المكلفة قد ارتفعت بين سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩١١ من رقم ٦٣٫٦ الى ١٠٤ مليارات فزادت تقريباً ٤٠ ملياراً . واستناداً على التناسب المفترض نجد ان زيادة الثروة هي بنسبة ثلاثة اضعاف ينقص منها ٢٥ بالميئة اي ١٢٠ — ٣٠ يحصل لدينا ٩٠ ملياراً لخمسة عشر سنة وهذا الرقم يساوي زيادة بمعدل متوسط ٦ مليارات سنوياً . وبحسب الجدول الآتي نرى ان هذه الزياده قد اختلف مقدارها تبعاً للزمان

وسطى السنين	للثروة المكلفة	الزيادة السنوية « مليار مارك » للثروة الوطنية العامة
١٨٩٩—١٨٩٦	٢١٥٥	٦,٤ ÷ ٢٥ بالمئة = ٤,٨
١٩٠٢—١٨٩٩	١٥٣٦	٤,٦ ÷ ٢٥ » = ٣,٦
١٩٠٥—١٩٠٢	٢٢٥٣	٦,٧ ÷ ٢٥ » = ٥,٠
١٩٠٨—١٩٠٥	٣٠٨١	٩,٢ ÷ ٢٥ » = ٦,٩
١٩١١—١٩٠٨	٤٤٦٨	١٣,٤ ÷ ٢٥ » = ١٠,٠

ثانياً — بحسب الاموال المضمونة ضد الحريق :

ان زيادة هذه الاملاك قد كان من سنة ١٨٩٦ الى ١٩١١ من ١١٧,٣ الى ٢٢١ مليار مارك فتكون الزيادة اذاً ١٠٤ مليارات وعلى ما تقدم تكون الزيادة في الثروة الوطنية

مليار مارك $\frac{٣ + ١٠٤}{٢}$ — ٢٥ بالمئة = ١١٧

وهذا الحاصل يفوق قليلاً الحاصل من الضريبة على الثروة . ويمكن حساب الزيادة بازمنتها المتعددة كما يأتي بحساب المليار .

وسطى السنين	للثروة المضمونة ضد الحريق	الزيادة السنوية للثروة الوطنية
١٩٠٢—١٨٩٦	٥١١٩	٧,٧ ÷ ٢٥ بالمائة = ٥,٨
١٩٠٥—١٩٠٢	٦٩٩٣	١٠,٤ ÷ ٢٥ » = ٧,٨
١٩٠٨—١٩٠٥	٨٤٥٧	١٢,٦ ÷ ٢٥ » = ٩,٥
١٩١١—١٩٠٨	٨٨٧٩	١٣,٣ ÷ ٢٥ » = ١٠,٠

ان هذا الاتفاق النسبي بين نتيجتي الحسابين يسمح لنا ان نقدر الزيادة السنوية للثروة الوطنية الالمانية بـ ٦ او ٧ مليارات مدة الخمسة عشر سنة المنصرمة · ونصف هذه القيمة ظاهره في الزيادة المحسوسة بالتعامل العمومي والمستودعات الالمانية · وفي السنين الاخيرة كانت الزيادة السنوية ١٠ مليارات حصل نصفها من زيادة الاوراق والنصف الاخر من زيادة المودوعات المالية هذا واننا لم ندخل في هذا الرقم الزيادة بنفسها في قيمة الاملاك وعلى الاخص الاراضي · وقد اهملنا ذكر هذه الزيادة عندما قدرنا الايراد الوطني · ففي سنة ١٨٨٦ قدر فون شمولر

هذه الزيادة المستقلة استناداً على تقدير هر بيكر ٢٫٥ مليار مارك اما هر بوخر فانه يقدرها من ٣ الى ٤ مليارات اي ٤ بالمئة من قيمة الاراضي في المدن والحقول ويقدر هذه القيمة ٩٠ الى ١٠٠ مليار والظاهر ان تقدير ٢٫٥ مليار قد جاء وافراً لان تقدير الزيادة بالاراضي المزدرعة قد تعدى الحد المعقول اذ بُني على نسبة الزيادة في قيمة اراضي المدن التي زادت قيمتها بصورة خصوصية ولا يمكن ان تقاس عليها اراضي المدن المتوسطة والصغيرة لان زيادة هامة فيها بقيمة الاراضي قائمة بنفسها اما زيادة قيمة اراضي الحقول على الاطلاق فانها حصلت من تحسين طرق زراعتها واستثمارها فيجب اذاً ان نقف في التعديل عند حد ١٫٧ او ٢ بالمئة

وبما ان قيمة الارض قد تقدرت بـ ٧٠ مليار فيحصل عندنا زيادة مليار واحد تقريباً ويمكن ان نضيف على ذلك نصف مليار قيمة ارتقاء الاثمان في الاملاك الاخرى التي ازدادت قيمتها لنفسها فيمكن لنا اذاً ان نقدر الزيادة الحاصلة من العمل بالغة ٨ مليارات او ٨٫٧ سنوياً .

وفي النهاية لا بد من الاقرار بان الارقام التي تمثل الارتقاء في الثروة الوطنية وايرادها لا يمكن ان تكون بالغة مبلغ الدقة الحسابية حتى ولو كانت اساساتها اوفر دقة من التي استندنا اليها . ان قيمة الثروة والايراد

يمثلها المال او الدراهم وهي الممثل الوحيد الذي لدينا للقيمة اقتصادياً ٠ ولكن من المعلوم ان الدراهم ليست بالممثل الثابت مطلقاً ولا يمكن لنا الا ان نتسائل عن قيمة المال في الخمسة وعشرين سنة الاخيرة و يخال لنا انها نقصت بدليل تزايد الاسعار والاثمان عامة ٠ وعلى هذه النظرية كان من الواجب ان نصحح كل الارقام الواردة في هذا الكتاب ولا يمكن اجراء ذلك بالدقة اللازمة ٠ ولكننا من جهة اخرى لا نجد هذا التصحيح لو اتيناه مغيراً كثيراً من قوة الخطوط الكبرى الاولية التي رسمناها٠ ان نتيجة دروسنا المتقدمة تحصر بما يأتي:

ان واردات المانيا السنوية حالاً تبلغ اربعين مليار مارك مقابل ٢٢او ٢٥ مليار في سنة ١٨٩٥ :

ومن هذه الاربعين ملياراً يستهلك السدس تقريباً اي ٧ مليارات للمصارفات العمومية و ٢٥ ملياراً للمصارفات الخصوصية ٠

ان زيادة الثروة الوطنية سنوياً التي كانت منذ ١٥ سنة بين الاربعة مليارات ونصف والخمسة مليارات قد بلغت اليوم ١٠ مليارات تقريباً منها مليار ونصف او ملياران حاصلان من زيادة الاملاك بنفسها

ان ثروة المانيا الوطنية وصلت اليوم الى ٣٠٠ مليار مارك بعد ان كانت ٢٠٠ مليار حوالي سنة ١٨٩٥ .

ان هذه الارقام تدل صريحاً بلسان حال الواقع عَلَى العمل الاقتصادي العظيم الذي قامت به المانيا منذ ارتقاء الامبراطور ويلهلم الثاني عَلَى العرش .

« طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة »

تصحیح

صفحه	سطر	خطا	صواب
۲۱	۷	۱۲۰۰۰۰۰	۱۲۲۰۰۰۰
۲۱	۱٤	۷۷۸۷۰۰۰	۷۵۸۷۰۰۰
۲۲	۵	۲۵ ملیونا	۲۸ ملیونا
۲۲	۷	۱۸۸۰۰۰۰۰	۱۸۹۰۰۰۰۰

Bibliothek der
Deutschen
Morgenländischen
Gesellschaft.

Aus
Hartmanns
Vermächtnis

Universitäts- und Landesbibliothek Sachsen-Anhalt
urn:nbn:de:gbv:3:5-11150/fragment/page=00000145

ULB Halle 3/1
001 144 863

Helfferich
Deutschlands
Volkswohlstand
(arab.)
1916

De 5488

Universitäts- und Landesbibliothek Sachsen-Anhalt
urn:nbn:de:gbv:3:5-11150/fragment/page=00000149